

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٩٦

الأربعاء، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ٣٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين/السيد بانكين/السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	الأردن الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا السيدة كنفغ
	تشاد السيد شريف
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد غاسانا
	شيلي السيد يانوس
	الصين السيد وانغ مين
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لو كاس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الاتجاهات الجديدة

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد

الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/384)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1442662 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الاتجاهات الجديدة

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/384)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، إسبانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السنغال، السويد، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كوبا، ماليزيا، مصر، المغرب، ملاوي، الهند، هولندا، واليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الامم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/384، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وقبل أن أعطيه الكلمة أود أن أدلي ببيان هام.

خلال بضع ساعات، سيغادر السيد بان كي - مون في رحلة دولية أخرى. وستكون رحلة طويلة وصعبة. ومن الواضح أن هناك أمرا رمزيا في انه في ١٣ حزيران/يونيه - وهو عيد الميلاد السبعون للأمين العام - يسافر أرفع دبلوماسي في العالم إلى أعلى عاصمة في العام، وهي لا باز. وبعد ذلك سيواصل رحلته إلى البرازيل، حيث سيحضر افتتاح بطولة العالم لكرة القدم، التي، كما نعلم، تحتفي أيضا بذكرى سنوية. كما أن من الأمور الرمزية إلى حد كبير أن ميلاد الأمين العام كان بشيرا بميلاد المنظمة العالمية.

إنني على يقين بانني أتكلم بلسان جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع الحاضرين هنا حينما أقول إن السيد بان كي - مون، من خلال أنشطته على رأس الدبلوماسية العالمية، التي تتناسب مع ثراء خبرته ومهنيته وطاقته التي لا تنضب والتزامه بالمثل العليا العالمية، يعمل فعلا في خدمة المجتمع الدولي. وأتمنى له كل النجاح في أعماله السامية لصالح البشرية. أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الاتحاد الروسي على إتاحة هذه الفرصة الهامة لكي ندرس بشكل جماعي الاتجاهات السائدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الرقيقة جدا للتشجيع والدعم. وإنني في غاية التأثر إزاء هذا الدعم القوي الرسمي والشخصي لعملي بصفتي الأمين العام. ويمكنني أن أؤكد لكم ولأعضاء المجلس ولأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة أنني سأكرس كل طاقتي ووقتي للعمل معكم لبلوغ كل ما نعمل معا من أجل تحقيقه في ما يتعلق بالسلام والاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان. وإنني أعول على دعمكم المستمر وقيادتكم.

هذه لحظة حاسمة بالنسبة لهذا النشاط الرئيسي للأمم المتحدة. ونحن نواجه تحديات هائلة في مجال حفظ السلام.

المتغير للصراع وللبيئة التي تعمل فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقرن ذلك التصميم بقدرات ذات مصداقية، توفرت بفضل مساهمة البلدان المساهمة بقوات. وتمثل النتائج في صورة تحسينات ملموسة في حياة الناس الذين يعيشون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، فإن ثمة حاجة إلى إجراء مناقشة أوسع نطاقاً بشأن الكيفية التي يمكن بها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التكيف مع المطالب الجديدة ولتحديد القدرات والموارد اللازمة لهذا التكيف. ويجب أيضاً أن نتساءل عن حدود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما إذا كانت هي الأداة السليمة دائماً. وبينما تقترب الذكرى السنوية الخامسة عشرة لصدور تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، قد يكون من الضروري أن نقيم مرة أخرى التوقعات المتغيرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكيف يمكن للمنظمة أن تعمل صوب إيجاد رؤية مشتركة لسبل المضي قدماً. وتحقيقاً لهذه الغاية، طلبنا من الأمانة العامة بدء العمل من أجل إجراء استعراض لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

ومن بين المجالات التي قد تستدعي إجراء استعراض، الولايات والتأثير السياسي والدعم اللوجستي والتدريب والمساءلة وقواعد الاشتباك والابتكار التكنولوجي والوضوح بشأن تحفظات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ووضع الأساس اللازم لتوسيع نطاق سلطة الدولة، بما في ذلك بناء القدرات في مجال العدالة والمؤسسات الإصلاحية، أمر ضروري أيضاً في المراحل الأولى إلى أن يتمكن الشركاء الوطنيون وغيرهم من الشركاء من تولى المسؤولية. وقد يستلزم الأمر تعزيز الجهود من أجل كفالة اتخاذ تدابير كافية لحماية القوة وتزويدها بما يكفي من القدرات.

ويجب علينا أيضاً استخدام جميع أشكال التكنولوجيا الممكنة التي من شأنها تمكين حفظة السلام التابعين لنا من

فئمة ظواهر جديدة تؤثر على عملنا وهناك نهج جديدة بادية للعيان. ولذلك، أود أن أسلط الضوء على أربعة جوانب لحفظ السلام تكتسي مناقشتها أهمية خاصة في الوقت الحاضر.

أولاً، إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تُكلف على نحو متزايد بالعمل في مناطق ليس فيها سلام يمكن حفظه. فنحن نرى مستويات عالية من العنف في دارفور وجنوب السودان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي يعمل فيها أكثر من ثلثي جميع العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين لنا.

ثانياً، يجري الإذن بتنفيذ بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غياب أطراف صراع يمكن تحديدها بصورة جلية، أو عملية سياسية قابلة للاستمرار. وعندما لا يكون هناك طريق واضح نحو السلام، من المحتم أن تتكرر الأزمات وتزيد كثيراً احتمالات أن تعاني عمليات حفظ السلام في سبيل الاضطلاع بولاياتها. ففي مالي، لا يوجد اتفاق شامل ولا تزال الحالة محفوفة بالمخاطر. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الرغم من وجود إطار سياسي للعملية الانتقالية، فقد قوض العنف الطائفي العملية على نحو خطير. وفي جنوب السودان، تجدد الصراع.

ثالثاً، تعمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة متزايدة في بيئات أكثر تعقيداً تشهد تهديدات غير تقليدية وغير متناظرة. وسواء كنا نتصرف دفاعاً عن النفس أو لتنفيذ ولايتنا لحماية المدنيين، علينا أن نضمن أن تتم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع الامتثال التام للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

رابعاً، يتعين علينا الاستفادة مما اعتبره الالتزام المتجدد من قبل مجلس الأمن بالاستجابة لما يحدث في عالمنا المتغير. ومثل القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، معلماً بارزاً. فقد أظهر تصميم مجلس الأمن على مواجهة الطابع

وأخيراً، وفي سياق التصدي لهذه التحديات الجديدة، يجب الاستمرار في تعميق وتنويع مشاركتنا مع المنظمات الإقليمية. ووضع ترتيبات تسمح لنا بالاستفادة بصورة أكثر فعالية من القدرات الاحتياطية الإقليمية يمكن أن يساعدنا على تلبية الحاجة إلى الاستجابة بسرعة في البيئات الجديدة والمتغيرة. ونحن نشترك في حوار مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي تحقيقاً لهذه الغاية.

واستمرار استخدام مجلس الأمن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يشهد على استمرار أهميتها وما تتميز به من عالمية فريدة وشرعية. والطلب على حفظ السلام سيستمر، ولكن ذلك الأمر يثير القلق أيضاً مع اقتراب الميزانية الإجمالية لدعم هذه العمليات من حاجر الثمانية بلايين دولار. ويجب أن نكون أمناء مسؤولين وخاضعين للمساءلة على الموارد المالية والبشرية المعهود بها إلينا.

ولكن ينبغي أيضاً أن نتذكر أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة قوية وفعالة، توفر الحماية للبشر وتنقذ الأرواح وتساعد البلدان على الخروج من الصراع. وهذه الآثار حقيقية وقابلة للقياس. ويجب أن نكون مستعدين لضخ الاستثمارات اللازمة في مجال حفظ السلام وبناء السلام، ولا بد أن نحشد الطائفة الكاملة من الأدوات الموجودة تحت تصرف المجتمع الدولي من أجل توطيد السلام وإيجاد حل سياسي دائم للصراعات أينما دُعينا إلى العمل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على تفانيكم في العمل الدبلوماسي طيلة ٤٠ عاماً، وهو ما يشكل معلماً بارزاً استثنائياً لن يبلغه العديد منا أبداً والذي يشير بوضوح تام إلى

العمل في أجواء أكثر أماناً وفعالية أكبر من حيث التكلفة. وسواصل التشاور مع الهيئات التشريعية حول نشر مركبات جوية بلا طيار وغير مسلحة استناداً إلى الخبرة التي اكتسبناها من خلال نشرها في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والسرعة أمر بالغ الأهمية أيضاً. فعندما يواجه المدنيون خطراً محدقاً، يكون لكل دقيقة أهميتها. وبينما حدثت تحسينات في الآليات والسرعة التي يمكن بها للأمم المتحدة نشر الأفراد النظاميين، فإنها تفتقر إلى قوة احتياطية دائمة يمكن نشرها في غضون مهلة قصيرة من اتخاذ المجلس لقرار بهذا الشأن. ويجب عليها أن تعتمد على الدول الأعضاء في تكوين القوات، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها على التخطيط. ومن المهم أن نعمل جميعاً معاً لضمان أن نكون قادرين على نشر بعثاتنا أو تعزيزها، عند الضرورة، بأسرع ما يمكن.

ويتعين أن يكون لدينا رؤية واضحة للقدرات التي ستحتاجها عمليات حفظ السلام لكي تكون قادرة على التصدي للتحديات المقبلة. فحفظ السلام بحاجة إلى أن يكون أقدر على الحركة وأكثر مرونة وقدرة على التكيف. وسيكون من المهم أن يعالج مجلس الأمن الثغرات الكبيرة في القدرات. وبإنشاء مكتب شراكات حفظ السلام مؤخرًا، أصبح لدينا الآن وسيلة أخرى لتقييم عمليات نشر الأفراد النظاميين، ولدينا آلية لتحديد المجالات التي تتطلب التكيف والتحسين، وذلك بالشراكة مع الدول الأعضاء.

وتمثل كفالة فعالية القيادة والتحكم تحدياً رئيسياً آخر. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن تعمل مع قيادة البعثة باعتبارها كياناتاً واحداً، عندما تقرر المساهمة بوحدة في عملية ما. فنحن بحاجة إلى هياكل متماسكة وموحدة للقيادة، ونعمل على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في العمل من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك.

وتجري المساعدة الجوية بدون طيار وبدون تسليح في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل تجريبي. وبمجرد التأكد من إنجازاتها وفعاليتها على أرض الواقع، يمكننا حينها دعم إدماجها بشكل نظامي في متطلبات ولايات حفظ السلام، تبعاً لما تفرضه حالة كل بعثة بعينها. ولكن ليحدث ذلك، سيكون من الضروري إيجاد إطار شامل وقابل للتنفيذ للأمم المتحدة، ينظم جمع ونشر المعلومات الاستخباراتية والبيانات التي تجمعها الطائرات بدون طيار، وذلك للتخفيف من المخاوف العامة والإقليمية.

ونظراً لطبيعة التهديدات الحالية التي تواجهها عمليات حفظ السلام، تعتقد رواندا أن نشر قوات حفظ سلام رادعة أمر ضروري ليس لحماية المدنيين بشكل فعال فحسب، ولكن أيضاً لحماية قوات حفظ السلام نفسها في بيئات معادية ومتقلبة بشكل متزايد. لكن لا يمكننا أن نتوقع من قوات حفظ السلام القيام بمهام حفظ سلام رادعة من دون الإعداد الضروري والموارد اللازمة. وإذا لم يكن لدينا القدرة على نقل قوات والقيام بعمليات إخلاء للمصابين وإجلاء طبي أو عمليات نقل جواً، فسنواجه إذن مشاكل كبيرة وكان يجب علينا عدم نشر القوات في المقام الأول. وبالتالي، من أجل نجاح عمليات حفظ السلام الرادعة، يجب على مجتمع حفظ السلام الاتفاق على بلورة أفكار قوية على المستوى الاستراتيجي والإعداد الكافي للقوات على الصعيدين التشغيلي والتكتيكي. وعلى وجه الخصوص، يتطلب ذلك توفير مواد دفاعية في الوقت المناسب وقدرة احتياطية إقليمية قوية ونشر عناصر تمكينية في الوقت المناسب.

أود أن أؤكد أنه بينما تدعم رواندا حفظ السلام الرادع الجيد الإعداد والتخطيط عندما تكون ثمة حاجة إليه، فإننا لا نعتقد أن لقوات حفظ السلام دوراً تؤديه في الحرب غير المتناظرة. وبدلاً من ذلك، يجب على جميع أصحاب المصلحة

إسهامكم الكبير في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وروسيا وفي الشؤون الدولية. وأتمنى لكم أربعة عقود إضافية في الدبلوماسية الروسية والدولية. ونظراً لحيويتكم في المجلس، فإنني مقتنع بأنكم ستصلون بسهولة إلى ذلك الهدف.

كما أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام. وبوصف رواندا بلداً تفتان خلال العقد المنقضي في الإسهام بقوات وأفراد شرطة، وبصفتها الرئيس الحالي للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام والتابع لمجلس الأمن، فإنها تقدر هذا التفاعل الشامل للجميع بين أعضاء المجلس وعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقيادة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية والمناسب جداً من حيث التوقيت. كما أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على حضوره هنا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية.

بينما تدور مناقشتنا هنا اليوم حول الاتجاهات الجديدة مثل الردع والتكنولوجيا الجديدة والتعاون فيما بين البعثات والولايات المتعددة الأبعاد، فإنني سأركز، توخياً للإيجاز، على ثلاثة مجالات، وهي، التكنولوجيا وعمليات حفظ سلام الرادعة وبعض الملاحظات بخصوص الشراكات الإقليمية.

لقد شاركت رواندا بإيجابية في المناقشات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الجديدة في مسارح عمليات حفظ السلام والتي يمكن أن تساعد على تخفيف حدة العديد من التهديدات التي تواجه حفظة السلام والمدنيين على حد سواء. وكما جرى عرض ذلك، فإن لهذه التكنولوجيا القدرة على تحديد ورصد الجماعات المسلحة والاتجار بالأسلحة ومساعدة الدوريات المتجهة إلى منطقة معادية وتقييم حركة اللاجئين المشردين. ومع ذلك، فإن رواندا تتشاطر، على غرار الأعضاء الآخرين هنا اليوم، المخاوف المشروعة التي يتعين معالجتها فيما نمضي قدماً. ولا تزال الأسئلة قائمة بشأن السيطرة على المعلومات التي يتم جمعها والسرية وحياد الطرف الثالث.

وفيما يخص الشراكات الإقليمية، تعتقد رواندا أنه عندما نتحدث عن المستقبل الاستراتيجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجب علينا النظر في قدرة المنظمة على العمل بنجاح مع المنظمات الشريكة التي يمكن أن تتقاسم العبء وتأتي بمزاياها النسبية. وهذا صحيح بوجه خاص في القارة الأفريقية، حيث شهدنا شراكات حاسمة في ليبيريا وسيراليون ودارفور والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، وحاليا في جنوب السودان.

وبينما يقر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بدور المنظمات الإقليمية، فإن القيمة المضافة والدور المتزايد اللذين اكتسبتهما هذه المنظمات خلال السنوات الأخيرة لا تتطلب عملية مخصصة بقدر ما تستلزم إطارا أكثر ترشيحا في داخل هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيستغرق ذلك وقتا طويلا، ولكنه أمر ضروري للسماح لنا بمواجهة التحديات التي لا مفر منها في ما يتعلق بالموارد والتأهب والجوانب السياسية والتنفيذية للتعاون. وستعقد رواندا في الشهر المقبل خلال رئاستنا للمجلس مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى، وذلك أساسا لمناقشة تطور الشراكات الإقليمية في مجال حفظ السلام. فدورها في مجال المساعدة على صون السلم والأمن الدوليين يتعاضد بسرعة ويجب تكييف الوضع الراهن ليحسد ذلك التطور.

أود أن أختتم حديثي بتوجيه الشكر إلى النساء والرجال الذين يعرضون حياتهم للخطر في سبيل تحقيق السلام والأمن الدوليين وإلى أولئك الذين لم يعودوا معنا، لكن لن نُنسى تضحياتهم أبدا.

ومن أجلهم، ومن أجل من يحمون، ينبغي أن نعزز قدراتنا على حفظ السلام.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الاتجاهات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في المنطقة بذل جهود متضافرة للتدريب على الحرب غير المتناظرة وإعداد استراتيجيات خاصة بها. ومع ذلك، لا ينبغي أن نواصل التركيز على الحلول العسكرية والاستراتيجيات ذات الصلة ونغفل عن مسار التسوية السلمية للتزاعات. ونحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الردع السياسي.

ولا ترتبط التحديات التي حددناها في كل هذه الاتجاهات الجديدة في حفظ السلام بأي صورة بقدرة المنظمة أو بالإبداع في تعزيز أداء ولاياتها، ولكنها ترتبط بازواجية المعايير المتعلقة باستخدام تلك المبادرات الجيدة. ومن العبث وجود أولئك الذين يستخدمون هذه المزايا بالطريقة التي يختارونها وعندما تلائم مصالحهم فحسب.

وإلا كيف نفسر أنه مع التكنولوجيات الجديدة وولاية الردع المخولة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تختار البعثة محاربة بعض الجماعات المسلحة فيما تتجاهل جماعات أخرى، مثل الجماعة الموجودة منذ أمد طويل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأذكر بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي حركة ارتكبت إبادة جماعية في بلدي قبل ٢٠ عاما وتروع الشعب الكونغولي وتغتصب النساء والفتيات وتجند الأطفال. إنها قوة سلبية كانت السبب في معظم أحداث التمرد الأخرى التي حصلت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فما هي الأطراف التي تستفيد من هذه المبادرات التي يفترض أنها جيدة، بينما لا يزال الأشخاص المفترض أننا نحميهم يتعرضون للاغتصاب والقتل؟ وقد دعت رواندا المجلس مرات عدة إلى مسالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعلم الجميع أن استثمار الموارد في مجال لا توجد فيه شفافية ومساءلة هو مضيعة للوقت والمال ويقوض المسؤولية.

الكونغو الديمقراطية، على الرغم من أن بعض القوات السلبية الأخرى، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الديمقراطية المتحالفة، ما زالت تعيث فسادا في البلد مُهدِّدَةً استقرار منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، فإن تشاد تشجع الأمين العام على المضي قدما في نيته إنشاء قوة تدخل سريع، عند الاقتضاء، في إطار بعض عمليات الأمم المتحدة في مناطق النزاعات التي تشكل فيها حماية المدنيين تحديات كبيرة.

وفيما يتعلق بتدخل القوات الدولية الموازية إلى جانب حفظة السلام ودعمهم لهم، فإننا شهدنا خلال الأعوام الأخيرة تدخل هذه القوات في العديد من النزاعات. وتفسر تلك الحالة، جزئيا، بافتقار المنظمات الإقليمية للموارد وضعف الدول المعنية. والتجربة الأخيرة لاستخدام هذه القوات الموازية تثبت أن الولاية التي يأذن بها مجلس الأمن لا تستخدم دوماً وفقا لمبادئ المنظمة ومتطلباتها. ووجود القوات الدولية الموازية إلى جانب حفظة السلام يتسبب أحيانا في أوجه التداخل والغموض لدى تنفيذ الولاية، ويؤدي إلى الاحتكاكات وتضارب الاختصاصات أثناء تنسيق ما ينبغي اتخاذه من إجراءات. وفي بعض الأحيان، تجد القوات الموازية المنتشرة دعماً لعمليات حفظ السلام نفسها في الخط الأمامي مُهيمنةً على قيادة بعثة حفظ السلام. وهذه الحالة لا تساعد على تضافر الطاقات وتوحيد الإجراءات. وينبغي دراسة المسألة بغية ترتيب الجهود ترتيبا فعالا وتحقيق الاتساق في الولايات. وبناء على ما ذكر آنفا، فإننا نعتقد أن التركيز ينبغي أن ينصبَّ على تعزيز نهج إقليمي لتسوية الأزمات بتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على التدخل، لأن هذه المنظمات تشكل بديلا من حيث القرب والسرعة والمرونة. وتشكل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الدعم الدولية السابقة في مالي بقيادة أفريقية مثاليين ملموسين لجهود الاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بالطائرات بلا طيار، فوفقا للتقرير الفصلي للأمين العام الصادر في ٥ آذار/مارس (S/2014/153)، يبدو

كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية.

تكتسي عمليات حفظ السلام أهمية بالغة لأنها تسهم في صون السلم والأمن الدوليين. وقد بدأت عمليات حفظ السلام في عام ١٩٤٠. وتحوّلت من بعثات تقليدية تقوم على رصد وقف إطلاق النار، إلى بعثات متعددة الأبعاد بمهام متزايدة التعقيد. وعلى مدى الأعوام الأخيرة، انضافت إلى النزاعات المسلحة الداخلية تهديدات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. كما تغيرت الحلول. وفي بعض الأحيان، أدى ذلك إلى التناقضات مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالتي الدفاع المشروع عن النفس أو الدفاع عن الولاية.

وتشارك تشاد في أربع عمليات من العمليات الـ ١٦ المنتشرة في العالم بقوام مجموعته يزيد على ١٦٠٠ من أصحاب الخوذات الزرقاء، وقدمت تصريحات كبيرة في إطار عمليات حفظ السلام دون الأفريقية والأفريقية التابعة للأمم المتحدة. ومشاركة تشاد، وإن كانت متواضعة، فإنها تؤكد التزامها العميق بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهناك ثلاثة جوانب لاتجاهات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تستأثر باهتمامنا: مسألة الولايات الفعالة؛ وتدخل القوات الدولية الموازية إلى جانب حفظة السلام ودعمهم؛ واستخدام نظم المراقبة الجوية غير المسلحة أو الطائرات بلا طيار.

وفيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة في عمليات إنفاذ السلام، لا سيما الأنشطة الهجومية، على النحو المأذون مثلا ولأول مرة بموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي أنشأ لواء قوة التدخل السريع في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن تشاد تلاحظ أن تدخل هذا اللواء مكن من إلحاق هزيمة ثقيلة بحركة ٢٣ مارس وأسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في شرق جمهورية

إطلاق النار فيما بين الدول ورصدها وتقديم التقارير عنها، إلى السيناريو الذي غالبا ما تكون فيه حالات النزاعات نزاعات داخلية وتُكَلَّفُ العمليات بمسؤوليات متعددة. وأدى ذلك إلى ما يسمى بالولايات المتعددة الأبعاد، والولايات الفعالة، بل في بعض الحالات الاستثنائية، إلى إنشاء لواء قوة التدخل، كما هو الشأن بالنسبة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتطلب هذا السيناريو الجديد تحليلا ومناقشة شاملين، ينبغي القيام بهما، في رأينا، مع جميع أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما، البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة. وفي ذلك الصدد، فإن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة تضطلع بدور خاص.

ويفضل وفد بلدي تركيزا متعدد الأبعاد بوصفه النهج لحل المنازعات، لأنه يتجاوز مجرد وقف الأعمال العدائية ويشمل المهام التي تضم تيسير العمليات السياسية وحماية المدنيين وتعزيز حماية حقوق الإنسان وتعزيز ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استعادة سيادة القانون وتعزيز المصالحة الوطنية.

ويتطلب طابع التعقيد لهذه المهام أن يوفر المجلس ولايات واضحة وواقعية إلى جانب الموارد الكافية لتحقيقها. وربما ينبغي لنا استكشاف إمكانية إقامة هيكل من شأنه أن يوفر، في جملة أمور، تعزيز العنصر المدني ووضع مصفوفة شاملة وفعالة للعناصر المتبقية، التي يمكن من خلالها أن تصبح وكالات الأمم المتحدة في الميدان مساندة لقيادة البعثة. علاوة على ذلك، يجب أن نضع أطرا تنظيمية أكثر دقة استنادا إلى الدروس المستفادة. ونشدد على ضرورة اتخاذ خطوات فعالة من أجل التركيز على البعثات المتكاملة تماما. وكما أوضحنا من قبل، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تنبع تلك الخطوات من التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

أن استخدامها قد مكن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التوفر على مصدر للمعلومات التفاعلية والمضبوطة والآنية في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وقد أضفى استخدامها الفعالية على مكافحة الأعمال غير القانونية التي تقوم بها الجماعات المسلحة، لا سيما الاتجار بالأسلحة والمعادن. غير أن تشاد تعرب عن قلقها إزاء انعدام قوانين تنظم استخدام تلك المركبات، فضلا عن طرائق جمع وإدارة ما يستقى من معلومات وصور. إن استخدام الطائرات بلا طيار، ولئن كانت غير مسلحة، يثير العديد من التساؤلات والشواغل التي تتطلب استجابات كافية.

وفي الختام، تعرب تشاد مجددا عن دعمها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتشيد بالقضية النبيلة التي يدافع عنها أصحاب الخوذات الزرقاء. ونحیی جميع جنود السلام، بمن فيهم أبناء بلدنا، الذين ضحوا بأرواحهم خدمة لعمليات حفظ السلام في جميع أرجاء العالم. وهذه المناقشة، بالنظر إلى أهميتها، تستحق المتابعة، سواء على مستوى المجلس أو الجمعية العامة.

السيد يانوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر رئاسة المجلس التي يتولاها الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية (S/2014/384، المرفق) بشأن موضوع هام ووجيه بالنسبة للمنظمة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن عمليات حفظ السلام أداة هامة في عمل المنظمة في إطار ركنها المتعلق بالسلم والأمن. والإقرار الدولي بتلك الأداة يستند، جزئيا، إلى أصلها وإلى المبادئ التي تستنير بها البعثات، وهي الحياد وموافقة الأطراف وعدم استخدام القوة، إلا في حالي الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

وقد تغيرت عمليات حفظ السلام من المفهوم التقليدي، الذي يقوم أساسا على القيام بوظائف مراقبة حالات وقف

المستنبط من تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) بشأن الحاجة إلى تزويد جميع عمليات حفظ السلام بمعلومات أفضل من أجل تنفيذ ولاياتها، ووضع مهامها المحددة والتخطيط لها وتقييم نتائجها. تشكل الطائرات بدون طيار أداة جيدة من أجل إنجاز هذه المهام، ومن حيث المبدأ، يؤيد بلدي استخدامها. ومع ذلك، نحتاج إلى وضع الإطار القانوني لاستخدامها. وفي هذا الصدد، نقترح إجراء دراسة قانونية ووضع إطار لاستخدامها العملي وتقديمهما إلى الدول الأعضاء لتستعرضهما وتوافق عليهما.

وأخيراً، فيما يتعلق بالتعاون بين البعثات، فإن بلدي يرى أن عمليات حفظ السلام، باعتبارها أداة مرنة ومفيدة في التعامل مع الحالات المتطورة بسرعة أو كجزء من مجموعات إقليمية. ومع ذلك، فإن القواعد في هذه الحالة ينبغي أيضاً أن تكون محددة بدقة أكبر. ويجب دائماً أن ينبع التعاون بين البعثات من عملية تشاور وبنبغي أن يكون مصحوباً بمذكرات تفاهم ذات صلة توثق أسسه القانونية توثيقاً كاملاً. إن موافقة البلدان المساهمة بقوات أمر أساسي، إلى جانب عرض تقرير مرحلي عن حالة البعثة المساهمة بقوات، فضلاً عن وضع تعريف واضح للولاية واستخدام القوة في البعثة المتلقية.

حفظ السلام وبناء السلام الدائم من بين أهداف السياسة الخارجية لبلدي. ونحن نرى مفهوم العمليات حفظ السلام بوصفه مفهوماً واسع النطاق ينطوي على صون السلام وتعزيزه - وبنبغي لعنصره المدني والعسكري أن يعمل بطريقة منسقة مع تركيز متكامل. والتركيز الوحيد من هذا القبيل هو القادر على الحفاظ على الصلة بين الأمن والتنمية وهيئة ظروف أفضل لمنع نشوب الصراعات في المستقبل.

بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات، نكرر التأكيد على التزامنا تجاه المنظمة في المهمة النبيلة المتمثلة في المساهمة في إحلال السلام والأمن.

ونرحب باقتراح الأمين العام بشأن استعراض عمليات حفظ السلام في إطار ميثاق الأمم المتحدة. أما بالنسبة إلى ما يسمى بالولايات الرادعة وألوية التدخل، فنحن نشاطر الرئيس شواغله المتعلقة بمبدأي الحياد والموافقة. وعلى الدوام، سينطوي استخدام الأمم المتحدة للقوة على آثار سياسية وسيظل دائماً عرضة لتوليد نتائج لا يمكن التنبؤ بها. لذلك السبب، ينبغي تعزيز الرقابة السياسية على هذه القرارات، وتحديد آليات تنفيذها بدقة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان المساهمة بقوات. وعلى هذا النحو، يتطلب التطوير التدريجي للقانون الدولي وضع قواعد اشتباك واضحة ودقيقة تأخذ في الحسبان التحديات الجديدة، وتنص على تدابير التخفيف الملائمة.

وينبغي تحديد إمكانية استخدام القوة بتقييم عوامل متنوعة مثل قدرة البعثة العام والتصور العام والأثر الإنساني وأمن الموظفين وحمايتهم، والأهم من ذلك، ما لهذه التدابير من آثار على توافق الآراء على الصعيد الوطني والمحلي فيما يتعلق بالبعثة. وبنبغي لعمليات حفظ السلام أن ترمي إلى وقف تصاعد العنف في الميدان والعودة إلى أشكال الإقناع التي لا تنطوي على استخدام القوة. وإذا حوّل استخدام القوة، نرى أنه لا ينبغي للبلدان المجاورة وبلدان المنطقة دون الإقليمية الاضطلاع بالمهام التي تنطوي على استخدام القوة. ومن المرغوب فيه أن تكون لفرادى الوحدات مهاماً محددة ومتمايزة بوضوح.

وأياً كانت الوظيفة التي ستعتمد في نهاية المطاف، نحن نؤكد على أهمية تعزيز المنظور الجنساني في جميع عمليات حفظ السلام، وعلى توخي اليقظة بغية التأكد من أن جميع العمليات الميدانية تحتوي على عنصر يتناول النوع الجنساني، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما استخدام الطائرات بلا طيار غير المسلحة، يؤيد بلدي المبدأ

(A/67/794). إن الولاية نفسها شيء. ولا يزال يتعين أن تتوفر لدى المسؤولين عن عمليات حفظ السلام الإرادة والقدرة على تنفيذ ولايتهم.

في هذا السياق، أود أن أشدد على إسهام التكنولوجيات الجديدة التي تحسّن من تفهّم الحالة المعينة، وبالتالي تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام المنتشرين في مناطق وعرة. ويجري استخدامها على سبيل التجربة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، مع نشر الطائرات بلا طيار في إطار ولاية البعثة. كما أن تلك الطائرات بلا طيار يمكن البعثة من رصد تحركات الجماعات المسلحة، ومن ثم تعزيز المعلومات المتاحة للعمليات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تمكن من مراقبة أفضل لمخيمات الأشخاص المشردين داخلها. وبالتالي تحسّن المعلومات التي يتم الحصول عليها من فعالية البعثة فيما يتعلق بالأمن المدني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن تشجعنا هذه التجربة الإيجابية على تجهيز عمليات الأمم المتحدة الأخرى بنظم مماثلة وفقا لاحتياجاتها.

ولن أسهب في موضوع التعاون بين البعثات. إن النقل المؤقت للأفراد والمعدات من عملية إلى أخرى لمعالجة تدهور مفاجئ في حالة ما أمر ضروري في بعض الأحيان على المدى القصير. ولكن الحالة التي شهدناها مؤخرا في جنوب السودان أظهرت حدود هذا النهج. فبدون التمكن من تحقيق زيادة كبيرة في موارد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أظهر مجلس الأمن الحكمة في اتخاذ القرار ٢١/٥٥ (٢٠١٤)، من أجل إعادة صياغة ولاية البعثة بجعل حماية المدنيين في صدارة أولوياتها، وتحويلها باستخدام جميع الوسائل الضرورية لكفالة حماية المدنيين.

وعمليات حفظ السلام لها دور حاسم في حماية السكان المعرضين للخطر أكثر من غيرهم، وخاصة النساء والأطفال.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تتوجه لكسمبرغ بالشكر إلى الاتحاد الروسي على مبادرته بتنظيم هذه المناقشة بشأن عمليات حفظ السلام، الموضوع الهام الذي يأتي مباشرة في نطاق سلطة مجلس الأمن. أشكر الأمين العام على بيانه وعلى التزامه الشخصي، في إطار أولوياته بموجب ولايته، بالاضطلاع بمهمة بناء وتعزيز الشراكة من أجل حفظ السلام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة لكفالة حماية المدنيين.

وأؤيد تماما البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ومنذ نشر المراقبين العسكريين لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط في عام ١٩٤٨، تأتي عمليات حفظ السلام في صلب جهود الأمم المتحدة. وقد تطورت باستمرار من حيث التعقيد والتنوع. وغالبا ما تجري في بيئات صعبة، حيث دورها لم يعد يقتصر على مراقبة وقف إطلاق النار أو خط بسيط لترسيم الحدود. وأقر مجلس الأمن هذا التحول عندما اتخذ القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣). والمجلس بقيامه بذلك إنما حدد ولايات أكثر ردعا من أجل تعزيز حماية المدنيين.

وعلى هذا الأساس، قرر المجلس باتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) أن يزود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلواء تدخل، من أجل الحيلولة دون توسع جميع الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحييدها ونزع سلاحها "على نحو يتسم بالقوة وبالكثير من خفة الحركة والمرونة" أن الولاية المعززة قد أثمرت بالفعل ضد حركة ٢٣ مارس والجماعات المسلحة الأخرى. وينبغي إبقاؤها سارية. وفي حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جعل تنفيذ تلك الولاية أيضا من الممكن تعزيز حماية المدنيين، وبالتالي، سد بعض الثغرات القائمة في هذا المجال، التي كشف عنها تقرير مكتب الرقابة الداخلية

الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، التي أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالتزامها.

أؤيد البيان الذي سيديلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

وأود أن أتناول أربع نقاط. أولاً، وبالرغم من بعض السياقات الجديدة لنشر عمليات حفظ السلام، فإن دور تلك العمليات ما زال يتمثل في الوصول بعملية للسلام إلى خاتمة ناجحة. فما من شك في أن الموقف التقليدي - لمسرح حرب حيث تم التوقيع بالفعل على اتفاق سلام في الوقت الذي يجري نشر عملية لحفظ السلام - بات هو الاستثناء الآن. وفي كثير من الأحيان، نجد أنفسنا في حالات مبهمة تتراوح من وقف ضمني للأعمال القتالية إلى وقف لإطلاق النار تتنازع العناصر المسلحة، إلا أن التحدي ما زال يكمن في بدء وإبرام عملية تفضي إلى سلام دائم. وفي هذا السياق، يكون دور عملية حفظ السلام في آن واحد عسكرياً - توطيد استقرار الوضع الأمني وردع مثيري الشغب المحتملين - وسياسياً، من خلال دعم عملية السلام وتيسيرها، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للتراع. ولا يمكن أن يمضي أحد الشقين قدماً بدون الآخر.

ثانياً، يجب أن تكون حماية المدنيين هي الأولوية العملية لحفظة السلام دائماً. فالمدنيون هم أول الضحايا في النزاعات الحديثة. وبعد عشرين عاماً على الإبادة الجماعية في رواندا والنزاعات في يوغوسلافيا السابقة، أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في وضع حماية المدنيين في صميم ولايات عمليات حفظ السلام. وفي البيئات المعقدة، وكما يقول العسكريون غير المؤاتية، يكون التنفيذ الصارم لولايات عمليات حفظ السلام، بشكل عام، وحماية المدنيين، على وجه الخصوص، أمراً أساسياً. وقد رأينا أهمية هذا النهج في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً في لواء التدخل الذي أنشئ في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

ولا بد لنا أيضاً من نشر قدرات مكرسة لتلك المهام خصيصاً، ولا سيما المستشارين المعنيين بحماية الأطفال والنساء. وفي سياق عمليات حفظ السلام، ينبغي ألا يغيب عن بالنا، أيضاً، أن ذوي الخوذ الزرق هم غالباً أول من يتعامل مع حالات الانتهاكات المتعلقة بالنساء والأطفال والعنف ضدهم. ومصير أولئك النساء والأطفال يعتمد إلى حد كبير على قدرتهم على التعامل مع مثل تلك الحالات بشكل صحيح.

لذلك، ينبغي تنظيم تدريبات معينة لحفظة السلام قبل وأثناء نشرهم بغية تمكينهم من التعامل مع هذه الحالات واتخاذ القرارات اللازمة التي قد تقتضيها الحاجة. ونرحب بكون أن مجلس الأمن، في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، يوصي بأن توفر الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بالقوات والشرطة التدريب المحدد المهدف والتدريب العملي من أجل إعداد موظفيها للمساعدة في منع وقوع انتهاكات ضد الأطفال.

وأود أن اختتم بياني بالإعراب عن تقدير لكسمبرغ العميق لالتزام حفظة السلام وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الذين يؤدون عملاً حيوي الأهمية، في ظروف صعبة غالباً، من أجل تنفيذ ولايات شاقة يعهد بها مجلس الأمن إليهم. وإننا نحیی ذكری أكثر من ٣٢٠٠ من الرجال والنساء الذين جادوا بأرواحهم منذ عام ١٩٤٨ في أداء واجباتهم في خدمة الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وأفضل تكريم يمكن أن نقدمه لهم هو استخلاص الدروس من الماضي وتحسين الأداة التي نملكها متمثلة في عمليات حفظ السلام، تحقيقاً لمصلحة المدنيين الذين ترمي ولايات تلك العمليات لحمايتهم، والعمل بلا كلل من أجل تهيئة الظروف السياسية الضرورية لنجاح حفظة السلام.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه والرئاسة الروسية على مبادرتها إلى تنظيم هذا النقاش بين مجلس الأمن ومسؤولي حفظ السلام في

أن يتجاوز عدد موظفيها ٢٠ ٠٠٠ موظف. ونشر مثل هذه العمليات يشكل تحدياً، وخاصة في الحالات الطارئة. فتعقدها يزيد تعقيداً جراء القيود التي تفرضها بعض الموارد، مثل مضاعفات القوة والدعم اللوجستي والخبرات العسكرية والمدنية، والموظفين المدربين - بما في ذلك في مجال اللغات - وخصوصاً التمويل.

فيما يتعلق بموضوع اللغات، أود أن أوجه ندائي السنوي إلى الأمانة العامة - الذي أوجهه في نهاية فترة ولايتي، دون أمل كبير في أن يلقي آذاناً صاغية - إذ ربما يحقق فائدة أكبر وجود أفراد يتكلمون لغة البلد المعني وليس لغة نيويورك. وبعبارة أخرى، ربما يكون توظيف الناطقين بالفرنسية أكثر فائدة للبعثات الناطقة بالفرنسية من موظفين يمكنهم أن يكتبوا التقارير لنيويورك بالإنكليزية. ونحن نعلم تماماً أن الأمانة العامة في الواقع تجعل الأولوية في الاختيار للناطقين بالإنكليزية.

من ناحية أخرى، يجب أن تكون عملية حفظ السلام قابلة للتكيف في مرحلة بناء السلام أيضاً. يجب أن تكون قادرة على ضبط نهجها، ومواءمة حجم موظفيها المدنيين ودعم الدولة المضيفة أو الفريق القطري والجهات المانحة في تولي المسؤولية. ولذلك، ينبغي تكثيف جهودنا لجعل عمليات حفظ السلام أكثر مرونة في الاتجاهين. فمن جهة، هذا يعني القدرة على النشر السريع، والحال ليس كذلك دائماً اليوم، مثلما الحال بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومن جهة أخرى، ينبغي أن تكون عملية حفظ السلام قادرة على سحب أفرادها العسكريين كيما تعيد للدولة المضيفة مسؤولياتها، وينبغي أن تكون قادرة على أن تفعل ذلك بسرعة وأن تقترح هي نفسها ذلك الإجراء.

وهذه المرونة تعتمد أيضاً على الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة. وإننا نرحب بالتجارب الجارية للاستخدام التكتيكي لطائرات الاستطلاع بدون طيار في إطار بعثة

الديمقراطية. والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤكد كذلك درجة اعتماد هذا النهج، فيما يتجاوز ولايته، على فريق لإدارة عمليات حفظ السلام، وعلى قدرة القوة وتوجه القوات التي جرى نشرها في الميدان. ففي جنوب السودان اليوم، يجب أن تتقدم حماية المدنيين على كل ما عداها من مهام بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ثالثاً، ينبغي أن تقدم قوات حفظ السلام الدعم لسلطات الدولة المضيفة، مع الحفاظ على هدف تحقيق الانتقال الذي يمكن أن يعزز خروجها من الأزمة. وإذا كانت الدولة فاشلة أو هشة، يمكن أن يساعد حفظ السلام بصورة مشروعة على استعادة سلطة الدولة ومساعدتها، وخاصة فيما يتعلق بزعم السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والعدالة. وهذا يقتضي من الأمم المتحدة تطوير خبراتها في تلك المجالات، على أقل تقدير من أجل تحسين تنسيق العمل الدولي ومساعدة السلطات في الميدان. وهذا هو التحدي الذي سيتعين على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مواجهته عندما تنشر هناك.

وبوضوح، فإن عمليات حفظ السلام لا يمكن، ولا ينبغي، أن تكون بديلاً عن الجهود التي تبذلها البلدان نفسها أو الجهات المانحة الدولية. فهذا ليس من عملها. وعلى النقيض من ذلك، يجب أن تركز دائماً على التمكين من الخروج من الأزمة وإعادة وضع السلطات المحلية والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في صميم جهود بناء السلام. وللمجلس أن يضمن أن تنعكس تلك الجهود في قراراته، بالدرجة الأولى، ولكن أيضاً في الإجراءات وهيكل العمليات الناتجة عن ذلك، وفي تجديد كل ولاية، الأمر الذي ينبغي ألا يكون مسألة روتينية ولكن أداة للإدارة الديناميكية لعملية حفظ السلام.

رابعاً، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام مرنة، إلى جانب كونها أكثر قوة. فقد أصبحت بمثابة آلات كبيرة يمكن

الرئاسة الروسية بتنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام. ونحن ممتنون أيضاً للأمين العام على مشاركته، وعلى إحاطته الإعلامية المتعمقة.

ما تزال عمليات حفظ السلام أداة أساسية لتمكين مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، ما تزال بعثات حفظ السلام تواجه تحديات متنوعة ومتعددة الجوانب على نحو متزايد. وتتطور تلك العمليات الآن بغية تحسين قدرتها على تلبية المتطلبات الجديدة، بما في ذلك في الحالات التي لم يحل فيها السلام بعد، على النحو الذي يبينه الأمين العام. وعليه، فإنه يتعين على المجلس السعي إلى وضع استراتيجيات تتوخى الحكمة والواقعية بهدف الارتقاء النوعي بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتولي جمهورية كوريا - التي تمكنت من تحقيق عملية بناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب بدعم كامل من الأمم المتحدة - أهمية كبيرة لسائر جهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة. وهي تشارك أيضاً بنشاط في عمليات حفظ السلام، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات. وأود اليوم أن أتشاطر بعضاً من أفكارنا بشأن كيفية تحقيق التوازن الصحيح بين مبادئ حفظ السلام ومتطلباته الجديدة.

أولاً، تكتسي الملكية الإقليمية ودون الإقليمية أهمية بالغة فيما يتعلق بتمكين عمليات حفظ السلام من تنفيذ ولاياتها الرادعة. وفي الواقع، فإن الحياد لا يكفل سلامة حفظة السلام، بل يؤدي في بعض الأحيان إلى إثارة المشاعر المعادية للأمم المتحدة. ويتمثل الأمر الأساسي في ذلك الصدد، في توفير دعم واضح وعلى نطاق واسع لبعثات حفظ السلام. ويعتبر الدعم الممنوح للواء قوة التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية - الذي وافقت عليه الحكومة المضيفة بناء على طلب صريح من إحدى الهيئات الإقليمية - خير مثال على ذلك.

منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقریباً، كما نأمل، في مواقع أخرى أيضاً. فسوف يمكننا ذلك من ضمان أمن القوات، بل والاقتصاد في عدد الموظفين. والعرض الذي قدمته إدارة عمليات حفظ السلام مؤخراً بشأن النتائج الأولى للتجارب في جمهورية الكونغو الديمقراطية أقنعنا بفائدتها وأهميتها، وينبغي لنا أن نتابعها.

والتعاون فيما بين البعثات وسيلة أخرى. فعندما تهدد أحداث غير متوقعة بزعزعة استقرار بلد ما، يكون التعاون بين البعثات هو الاستجابة المناسبة التي يمكن أن تساعد البعثات التي تحتاج إليها لتعزيز القوات والمعدات في الوقت المناسب. وعلينا بمتابعة هذا الخط؛ فنحن بصدد الميزانيات فضلاً عن الكفاءة.

وينبغي أن تمكن مناقشاتنا اليوم عمليات حفظ السلام من أن تكون أكثر قوة وأكثر مرونة وقادرة على تهيئة الظروف المؤاتية لنجاح العمليات السياسية بدون أن تجعل البلدان المعنية تعتمد على أنشطة حفظ السلام.

وستواصل فرنسا بذل جهودها في ذلك المنحى في إطار المجلس. وتواصل أيضاً دعم المبادرات العديدة التي اتخذتها الأمانة العامة في جميع تلك المجالات، وعلى وجه الخصوص، إدارة عمليات حفظ السلام، سواء ما تعلق منها بوضع الولايات أو النظر في إجراء استعراضات استراتيجية، أو خلال جلسات الإحاطة الإعلامية المنتظمة.

ولا يسعني - أسوة بزميلتي ممثلة لكسمبرغ - أن أحتتم بياني دون الإشادة بالالتزام الذي يبديه حفظة السلام من جميع الجنسيات الذين يضحون بأرواحهم أحياناً تفانياً في خدمة السلام. وأود أن أشيد بهم بهذه المناسبة.

السيد أو ه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
تعرب جمهورية كوريا عن تقديرها الخالص للمبادرة التي اتخذتها

أو تلك التي يتعذر الوصول إليها. وينبغي بذل الجهود اللازمة للأخذ في الاعتبار بالشواغل القانونية والسياسية في الوفاء بمتطلبات احترام السيادة والشفافية والسرية. وتنتقل إلى تقرير فريق الخبراء الذي نظّمته إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في ذلك الصدد.

خامسا، من الضروري أن ترتبط المناقشات المتعلقة بعمليات حفظ السلام الجارية في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة والجمعية العامة ومجلس الأمن بهدف التمكين من إجراء استعراض شامل للعواقب المدنية والعسكرية والقانونية، فضلا عن الآثار المترتبة على الميزانية. ونود أن نقترح أن ينشئ الأمين العام إطارا عاما للتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بين الكيانات ذات الصلة بعمليات حفظ السلام، وأن يقدم تقريرا شاملا عن منحى تطور عمليات الأمم المتحدة هذه.

وكما أشار الأمين العام أيضا، فقد طرأت تغيرات كبيرة على البيئات التي تواصل فيها عمليات حفظ السلام تنفيذ ولاياتها منذ التقرير الهام للغاية الذي قدمه الإبراهيمي في عام ٢٠٠٠ (S/2000/809). وفي الواقع، فإنه ينبغي أن يحرص مجلس الأمن على تفادي إثقال كاهل بعثات حفظ السلام بمهام تتجاوز مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام. ومع ذلك، فإن الدور الذي كانت تضطلع به عمليات حفظ السلام قبل ١٠ سنوات يختلف كثيرا عما تقوم به اليوم. ومن الطبيعي أن نفترض أن الدور الذي ستضطلع به هذه البعثات بعد ١٠ سنوات من الآن سيتجاوز حدود الدور الذي تؤديه اليوم لمواجهة التحديات المقبلة. وعليه، نود أن نؤكد على أهمية التحلي دائما بالانفتاح لقبول التغييرات اللازمة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه

ثانيا، ينبغي مراعاة التوازن في التوسع الكمي في عمليات حفظ السلام مع التركيز على تحديد أولويات الولايات وترشيد التوظيف. ومن شأن الولايات الواضحة وذات المصدقية والقابلة للتحقيق أن تمكن البعثات من بلوغ أهدافها. وينبغي تجنب إمكانية تداخل أدوار العناصر المدنية لعمليات حفظ السلام والفريق القطري للأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين. ومن الموصى به تسلسل نشر القوات والشرطة والمدنيين، كما هو الحال بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخصوصا عند الركود المتوقع في حالات النشر المتزامن.

ثالثا، بوسع التعاون بين البعثات أن يستفيد من دروس الماضي. وفي الآونة الأخيرة، توضح تجربة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن ذلك التعاون يتطلب مزيدا من الوقت وتكلفة أكبر مما كان متوقعا. ويمثل توفير عوامل التمكين الحاسمة تحديا هائلا على الدوام. وبوسع الأزمات الطويلة الأمد أن تختبر القدرة على إيفاد البعثات وتسفر عن الأخذ بخيار تشكيل جيل جديد من القوات. وللاستفادة إلى أقصى حد ممكن من جدوى التعاون بين البعثات، نطلب إلى الأمانة العامة وضع مبادئ توجيهية أكثر منهجية، مع الأخذ في الاعتبار بجميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك إجراء تحليل فوائد التكلفة ونطاق التعاون.

رابعا، نرى أن من شأن تحديث عمليات حفظ السلام أن يوفر حولا لبعض التحديات التي نواجهها. وعلى سبيل المثال، فإن بوسع المركبات الجوية غير المسلحة وغير المأهولة أن ترصد تحركات الأطراف المتنازعة، وتساعد على منع حدوث أزمات محتملة. وتلك المركبات الجوية التي تستخدمها عمليات حفظ السلام ليست بحاجة إلى تزويدها بأحدث التكنولوجيات. ويمكن أن يكون استخدامها فعالا من حيث التكلفة فضلا عن كونها عملية، وخصوصا في المناطق الخطرة

ذلك، فإن الانتقال مما يسمى النموذج التقليدي يعكس حقائق العالم اليوم. ولم تعد كتائب المشاة التي تنشر بغرض ضمان وجود ثابت للرصد بوجه عام قادرة في معظم الأحيان على الاستجابة على نحو ملائم للتهديدات المتطورة والبيئات المعقدة التي نواجهها الآن.

ويقتضي ضمان قدرة حفظة السلام على الاستجابة بصورة ملائمة للتحديات الجديدة، تزويدها بالأدوات والقدرة الضروريتين لتحقيق الأثر المطلوب. وتتمثل إحدى تلك الأدوات في التعاون بين البعثات، وتمكين بعثات حفظ السلام من تقاسم الموارد الشحيحة المتاحة لها في مواجهة الأزمات المفاجئة. وينبغي أن يساعد ذلك التعاون البيئي البعثات على تنفيذ ولاياتها، بدلا عن أن يوفر ذريعة لإطالة أمد التنافس بينها على توفير الميزانيات أو إثارة التساؤلات بشأن الأمن.

هناك أداة أخرى تتمثل في تكنولوجيا جديدة تهدف إلى دعم حفظة السلام في مجالات الحماية، وجمع المعلومات، وتحليل المعلومات الاستخباراتية. هذا تطور طبيعي ينبغي أن نعزز عليه بالنواجز. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام النظم الجوية غير المأهولة وغير المسلحة في مراقبة المنطقة المحيطة بقاعدة مكشوفة للدوريات، وفي توفير الإنذار بتحريك الجماعات المسلحة نحو القاعدة. ويمكن استخدام تلك المعلومات فيما بعد لنشر قوة رد سريع لردع أي معتمدين محتملين.

لقد رأينا الآثار الإيجابية لنشر النظم الجوية غير المأهولة وغير المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أؤكد أنه بالدور القيادي للإمانة وبتفكيرها الخلاق في تحقيق هذا الأثر. ينبغي النظر في استخدامها في المسارح الأخرى التي يتوقع أن تغطي فيها قوات حفظ السلام أماكن شاسعة بأعداد محدودة من الأفراد، كما هو الحال في جنوب السودان ومالي.

الاستهلاكي. لقد شهدت التزاعات تغيرا هائلا خلال السنوات الثلاثين الماضية. وما تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تكافح من أجل مواصلة التصدي لها. وعليه، فإن من الصحيح أن نأخذ في الاعتبار بالتغيرات التي شهدناها وتلك التي نود أن نشهدها.

لقد أصبحت التزاعات بين الدول أقل كثيرا اليوم، في حين صارت داخلية وغير متماثلة ومتعددة المستويات بشكل أساسي. وهي تعزى أيضا إلى طائفة واسعة من العوامل. وتعود بعض أكثر التزاعات تواترا إلى الاستبعاد الاقتصادي والسياسي الذي يحرم الجميع من التمتع بمستقبل حر، ويؤدي إلى إفساد المؤسسات الحكومية التي تنتهك الحقوق والحريات الأساسية أو تحد منها، إلى جانب وجود الأجهزة الأمنية غير الرشيدة وغير الموثوق بها التي تؤثر قطاعا من قطاعات المجتمع على القطاعات الأخرى.

ويقتضي التصدي لهذه المسائل المعقدة والمتشابكة أن تستجيب لها عمليات حفظ السلام بمستوى أكثر تطورا من ذي قبل. لقد كان لدينا نموذج رئيسي واحد فقط لعمليات حفظ السلام في الماضي، ويتمثل في نشر قوة فاصلة على طول الحدود المعترف بها، وإن تكن متنازعا عليها في بعض الأحيان. وقد أنشأت تلك القوة حيزا ماديا وسياسيا يمكن فيه وقف إطلاق النار والتفاوض على اتفاق مستدام. غير أن أحدث الأمثلة على هذه القوة التقليدية تتمثل في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، التي أذن بها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولن تعد تسمح أي من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أنشئت في السنوات الـ ١٤ الماضية باتباع ذلك النمط التقليدي.

واليوم هناك سبعة نماذج على الأقل لعمليات حفظ السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة. وليس ذلك أمر سيئ في حد ذاته. فهو يبين قدرتنا على التكيف، غير أن جميع تلك النماذج لم تثبت فعاليتها بالقدر ذاته بطبيعة الحال. ومع

قوي، واستخدام القوة في تنفيذ الولاية، أداة مهمة أخرى ضمن مجموعة الأدوات المتاحة في حفظ السلام.

للأسف، من الواضح أننا ما زلنا بحاجة إلى عمليات حفظ السلام في المستقبل المنظور. ولنكفل فعالية عمليات الأمم الحفظ السلام يجب أن نتحلى بالمرونة في كيفية تحديد ولاية البعثات، مع الاستفادة من القدرات التي تتيحها التكنولوجيا الجديدة، واستخدام الموارد الشحيحة بذكاء في جميع البعثات، والعمل في شراكة مع الجهات المستعدة للتصدي لهذه الصراعات الجديدة والراغبة في ذلك. وينبغي ألا نهدر الوقت في محاولة تدوين مشهد حفظ السلام الدائم التغير. فإن ذلك ينطوي على خطر الحد من كيفية استجابتنا للصراعات من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على استجابتنا. القيام بذلك سيكون وسيلة أكيدة لتقييد حريتنا في العمل، وطريقاً أكيدة للفشل في التصدي للصراع القادم.

ونحن مدينون لشعوب العالم الذين يعانون في حالات الصراع بالحفاظ على أكبر قدر ممكن من فعالية الاستجابة؛ ونحن مدينون لأفراد حفظ السلام بأن نزودهم بما يحتاجون إليه من الأدوات والوضوح لأداء أعمالهم بفعالية، وهي أعمال يؤديونها طواعية وبشجاعة بالنيابة عن المجتمع الدولي، سعياً إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لهم.

السيدة ميرموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدي به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن الاتحاد.

منذ إنشاء الأمم المتحدة، ما فتئ حفظ السلام يتطور حتى أصبح أداة لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين. لقد

تشكل الولاية التي يعتمدها مجلس الأمن قوام أي عملية من عمليات حفظ السلام. ونحن نتحمل مسؤولية التأكد من وضوح الولايات وعدم إثقالها بالأعباء. نحن بحاجة إلى ولايات تتسم بجودة تحديد أولوياتها وتسلسلها وتعمل على تعزيز تكامل الاستجابة العسكرية والمدنية. يتطلب ذلك انضباطاً من الجميع، لا سيما أعضاء مجلس الأمن. ولكنه يتطلب أيضاً أن نفهم أنه ليس من الضروري إدراج كل شيء في المرحلة الأولى أو الميزانية الأولى. يجب أن نوضح الأهداف الاستراتيجية لنشر عملية حفظ السلام، والمهام التي نطلب من أفراد حفظ السلام الوفاء بها من أجل تحقيق تلك الأهداف. ينبغي أن يتمثل الهدف العام في محاولة استدامة أو خلق الظروف التي يتسنى فيها للأطراف المتحاربة أن تتفق على السلام الدائم، سواء توصلت إليه بنفسها أو من خلال التيسير أو الوساطة الخارجيين.

ينبغي أن تكون إستراتيجيات الخروج جزءاً من النقاش منذ البداية عند التفاوض على الولايات. في العديد من الصراعات الجارية اليوم سيعني ذلك إعطاء الأولوية للأمن وحماية المدنيين في المراحل المبكرة. وبالتالي يجب أن يكون حفظة السلام مستعدين لتجشم المخاطر الضرورية لحماية المدنيين. وحيثما تستدعي طبيعة الصراع، ينبغي أن يشمل ذلك شن عمليات هجومية محددة الهدف من أجل تقييد الجماعات المسلحة وردعها عن تهديد المدنيين أو الاعتداء عليهم.

لا يشكل هذا الإجراء القوي ابتعاداً جذرياً عن ما كان يطلبه المجلس من بعثات حفظ السلام التي تتضمن ولاياتها حماية المدنيين منذ بضع سنين. الاتحاد الأفريقي هو أحد أقرب شركائنا، وقد أنتجت تلك الشراكة العديد من النماذج التي استفدنا منها جميعاً - في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. يوفر لنا النشر السريع، والاستعداد لاعتماد موقف

القائم على القدرات والتركيز النوعي، عوضاً عن الكمي، من أجل ضمان فعالية قوة حفظ السلام وقيمتها التشغيلية في الحالات الشديدة التقلب والسريعة التغير التي يؤدي فيها حفظة السلام مهامهم اليوم.

تثير هذه البيئات المعقدة والمتعددة الأبعاد أيضاً مطالب جديدة تتعلق بتدريب أفراد حفظ السلام وزيادة استعدادهم لأداء مهام ما فتت تنوع. ومن العناصر الرئيسية لتنفيذ ولايات حماية المدنيين القادرة على قراءة مؤشرات وجود العنف الجنساني والاعتصاب بوصفهما من أدوات الحرب واستغلال الأطفال وتجنيدهم، والتصرف وفقاً لتلك المؤشرات. وبسبب تزايد التركيز على حماية المدنيين والمسائل الإنسانية، يشكل التدريب على حقوق الإنسان ومراعاة الفوارق الجنسانية أمراً أساسياً لكي يتمكن حفظة السلام من الاضطلاع بمهامهم على النحو الصحيح.

التقييم قبل النشر له أهمية حاسمة لكفالة استيفاء وحدات حفظ السلام لمعايير الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين. وفوق ذلك، لا بد أن يحترم جميع الموظفين قيم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما مبدأ "عدم التسبب في الضرر". لا بد من التحقيق الشامل في كل المزاعم المتعلقة بسوء سلوك أفراد حفظ السلام، لا سيما تلك المتعلقة بالاستغلال الجنسي أو الإساءة، ومساءلة المتورطين فيها. يجب أن تنفذ بصرامة سياسة عدم التسامح مطلقاً فيما يتعلق بسوء السلوك الجنسي في أي مكان وأي زمان.

أود أن أنتقل الآن إلى التعاون بين البعثات. في حين تشير الورقة المفاهيمية (S/2014/384، المرفق) إلى أن التعاون بين البعثات ينبغي ألا يؤثر على تنفيذ ولايات البعثات الخاصة، فإننا نعتقد أن هذا التعاون يمكن في الواقع أن يفيد في تنفيذها، وينبغي بالتالي أن يكون سمة متأصلة في التخطيط العام للبعثة. مع تضاعف الأزمات واستمرار نمو ميزانية الأمم المتحدة لحفظ

نشر ما يقرب من ٧٠ بعثة منذئذٍ، وما انفكت الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من تلك البعثات ترفد مفهوم حفظ السلام وهو يزداد تطوراً بفعل الطابع المتغير للصراعات والاحتياجات على أرض الواقع. ولئن كانت الاتجاهات الحالية في مجال حفظ السلام يمكن أن تشكل تحديات كبيرة، فإنها تسلط الضوء أيضاً على قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التكيف، ولا تزال هذه القدرة أحد أهم جوانب قوتها.

اليوم، أود أن أركز على ثلاث مسائل - كفالة القدرات اللازمة لتنفيذ ولايات حفظ السلام، والتعاون فيما بين البعثات، واستخدام التكنولوجيات الحديثة.

ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة، داغ همرشولد، ذات مرة أن "حفظ السلام ليس من عمل الجنود، ولكن الجنود فقط يستطيعون القيام به." ونظراً للطابع المتعدد الأبعاد لحفظ السلام في عالم اليوم، يجب أن تكون القوات في الميدان قادرة على الاستجابة بسرعة للتحديات المتعددة التي تواجهنا. بالإضافة إلى مهام حفظ السلام التقليدية، يجب عليها توفير الحماية الفعالة للمدنيين ولحقوقهم الإنسانية، وتقديم المساعدة الإنسانية، والانخراط، بالتعاون مع الأفرقة القطرية والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، في بناء السلام أو بناء الدولة المبكر. من شأن ذلك أن يستثير طلبات جديدة للشراكة في حفظ السلام مع مجلس الأمن، والدول الأعضاء، والأمانة العامة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

باتت أفرقة وحدات المهام الشديدة التنقل المزودة بالمعدات المناسبة وبالقدرات اللازمة للاستمرار مفضلة بصورة متزايدة على كتائب المشاة التقليدية، الأنسب للعمل في التشكيلات الثابتة. ويجري اختبار النهج التي تدمج هياكل قوات المشاة والشرطة والدرك والهندسة والدعم في الوقت الحقيقي. ومن الضرورات المتزايدة الأهمية الاستعداد التشغيلي للقوات وجهوزيتها للنشر السريع. ولا بد من المحافظة على التركيز

في مركبات البعثة، وتزويد الطائرات والمروحيات بقدرات الأشعة تحت الحمراء، وخفض البصمة الإيكولوجية للبعثات من خلال معدات توفير المياه، واستخدام المدنيين للاتصالات الخليوية والساتلية كآليات للإنذار المبكر في مناطق النزاع، ما هي إلا بعض الأمثلة.

يمكن استخدام التكنولوجيا ليس فقط لتعزيز التوعية بالحالة وتيسير عملية اتخاذ القرارات، بل أيضاً لتقريب أفراد حفظ السلام من المجتمعات التي يحملون تكليفاً بحمايتها.

ومن المهم أيضاً تدعيم عنصر الردع، بما يضيّق أمام الجناة مجال التصرف دون اكتشافهم ومع الإفلات من العقاب. أخيراً، يمكن لاستخدام التكنولوجيا المتطورة أن يفضي إلى تحقيق كفاءة كبيرة في استخدام الموارد وأن يتيح للأمم المتحدة تحسين الاستفادة من العناصر التمكينية ذات الأهمية الحاسمة على النحو الأمثل.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تحل التكنولوجيا محل القوات وضباط الشرطة في الميدان، ولا ينبغي النظر إليها إلا باعتبار أنها تؤدي دوراً تمكينياً وداعماً. وليس هناك سوى فائدة ضئيلة للإلمام بالحالة دون توفر ما يكفي من قدرة للقوات على التصرف. ويبقى العامل البشري أساسياً في عمليات حفظ السلام. وإلى جانب المساهمة في حماية أرواح المدنيين بشكل أفضل، فإن استخداماً ذكياً للتكنولوجيات في حفظ السلام من شأنه أن يسهم أيضاً في حماية أرواح حفظة السلام، إذ إن حصيلة وفياهم باتت مرتفعة بصورة غير مقبولة.

لم يمض سوى فترة وجيزة على إحياء الأمم المتحدة لليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وكان ذلك في ٢٩ أيار/مايو. وأود أن أحتّم كلمتي بتوجيه التحية والإعراب عن تقديرنا العميق واحترامنا الشديد لجميع حفظة السلام الذين يخاطرون بأرواحهم لحماية أرواح الآخرين، ويدفعون في بعض الأحيان حياتهم ثمناً لأداء الواجب.

السلام، نعتقد أن حفظ السلام ينبغي ألا ينظر إليه على أنه تشكيلة متنوعة من البعثات المنفصلة، ولكن باعتباره جهداً عالمياً ينبغي تحديد مكاسب الكفاءة وأوجه التآزر الناتجة عنه والعمل على أن يشكل ذلك قيمة مضافة وأن تستفيد منه جميع الولايات. ينبغي إجراءات دراسات وعمليات تقييم أوسع نطاقاً على المستوى التشغيلي لمسارح العمليات وحالات الأزمات واتجاهات الصراعات، ويمكن أن يبلغ الأمر درجة إعداد خطط للطوارئ للدعم المشترك بين البعثات، وإشراك الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية، وتحديد خيارات إعادة النشر الطارئ في حالات الأزمات.

ويمكن أن تقدم عملية إعادة النشر الطارئة التي أحرقت لمواجهة الحالة في جنوب السودان بمشاركة بعثات في حالات غير مستقرة مجالاً جيداً للدراسة والبحث في المستقبل. كما يمكن أن تقدم حالات التعاون بين البعثات في غرب أفريقيا والشرق الأوسط أمثلة على ذلك، في وقت يجري فيه استكشاف فرص زيادة التعاون على الصعيد الإقليمي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً تعزيز التعاون على الصعيد العالمي، لا سيما من خلال تنفيذ استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي، واستخدام القدرات المتاحة على مستوى مراكز الخدمات العالمية والإقليمية.

وفي الختام، أود أن أتطرق إلى استخدام التكنولوجيات المتقدمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. في الآونة الأخيرة، تركزت المناقشات في الأمم المتحدة على المركبات الجوية غير المأهولة، التي ظهرت قيمتها المضافة مؤخراً خلال إحاطة إعلامية قدمتها الأمانة العامة عن استخدامها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بيد أن نطاق التكنولوجيا المتقدمة التي تستخدم أو يمكن أن تستخدم لتعزيز تنفيذ المهام المعقدة لحفظ السلام اليوم هو أوسع بكثير. فتكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع

وبما أن هذه النزاعات تشكل في الغالب تهديدا للسلام والأمن الدوليين، فإن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقف مكتوف اليدين دون أن يتصرف. وقد أدى ذلك إلى حالة تتمثل، كما توضح المذكرة المفاهيمية، في نشر عمليات حفظ السلام في مواقع متزايدة المخاطر، حيث لا يوجد سوى قليل من السلام أو لا سلام البتة لحفظه، وحيث يواجه حفظة السلام تهديدات غير تقليدية ومخاطر أكبر على سلامتهم. وفي هذه الحالات، يُثبِت النموذج التقليدي لحفظ السلام أنه غير كافٍ وغير فعال تقريبا.

والشغل الرئيسي الذي تثيره الاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يتعلق برفاه حفظة السلام الذين يخضعون بشكل متزايد لظروف قاسية وخطيرة بينما يُطلب إليهم أن يؤديوا دور قوة حماية. ففي عدة حالات، جرى إطلاق النار على أفراد القوات ونظراتهم المدنيين، أو احتُطِفوا أو أُوقِعوا في كمين. واستولت جماعات مسلحة على أسلحة بعضهم وقتلت البعض الآخر في سياق قيامهم بتنفيذ ولايتهم. وقد هوجم حفظة السلام أيضا باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة.

والديناميات المتغيرة في بيئة حفظ السلام وشواغل البلدان المساهمة بقوات وشرطة حيال سلامة أفرادها أدت إلى الموافقة على ولايات أكثر قوة لعمليات حفظ السلام. ويظهر ذلك في اتخاذ كل من القرارات ١٩٣٣ (٢٠١٠) و ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٠٠ (٢٠١٣)، التي مكّنت على التوالي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من اتخاذ تدابير استباقية لتنفيذ ولاياتها، بما يشمل استخدام القوة. والولايات القوية الموكلة إلى بعثات حفظ السلام تؤكد عزم المجلس على التصدي للتحديات الجديدة في عمليات حفظ السلام.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الوفد النيجيري يشكر وفد الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية. ونحن نقدر تقديرا خاصا المذكرة المفاهيمية (S/2014/384، المرفق) المقدمة لتوجيه مناقشاتنا اليوم، ونرحب بفرصة تبادل أفكارنا بشأن هذا الموضوع في توقيت مناسب جدا. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر الأمين العام، ليس على بيانه فحسب، بل على التزامه الثابت بحفظ السلام على وجه الخصوص.

إن المذكرة المفاهيمية التي قدّمتها، سيدي الرئيس، تحدد ما لا يقل عن ستة اتجاهات جديدة متميزة في حفظ السلام، وأود أن أذكرها بترتيبها وهي: طابع النزاعات، المتغير من كونها نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخلية؛ والولايات القوية التي تتسم باستخدام القوة الاستباقية والعمليات الهجومية المحددة الأهداف؛ ونشر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بموازة القوات العسكرية الأجنبية، الوطنية والإقليمية كليهما؛ والتدعيم التقني لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة باستخدام معدات التكنولوجيا المتطورة؛ والتدعيم التشغيلي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عبر التعاون بين البعثات؛ والتعقيد المتزايد للولايات المتعددة الأبعاد المعاصرة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة في تسعينات القرن الماضي، شهدت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تغييرا جوهريا من المفهوم التقليدي لحفظ السلام، الذي يستلزم الحياد والوضعية غير القتالية والتدخل برضى الأطراف المتحاربة والوجود المسبق لاتفاق سلام أو وقف لإطلاق النار. وسبب ذلك بشكل رئيسي هو أن النزاعات في حقبة ما بعد الحرب الباردة قد تحوّلت من كونها بين الدول إلى نزاعات داخلية بدرجة كبيرة. وطابع هذه النزاعات الداخلية يتمثل غالبا في عدم وجود وقف إطلاق نار أو اتفاق سلام قبل نشر عملية حفظ السلام. وديناميات النزاع تجعل من الصعب أو المستحيل تحقيق وقف لإطلاق النار حقا.

يهدف العمل مع بعثة الدعم الدولية لاستعادة الأمن وحماية المدنيين وتحقيق استقرار الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعندما تُنشر في نهاية المطاف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، سيكون قد مضى تسعة أشهر على وجود عملية سانغاري في الميدان. والحالة الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى هي أنه سيتعين على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة أن تعمل أيضا بموازة قوة دولية أخرى، هي بالتحديد قوة الاتحاد الأوروبي، المكوّنة من أفراد من فرنسا وإستونيا.

وأحد الاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هو استخدام مركبات جوية أو طائرات بلا طيارين. ومع أنه لدى بعض الأعضاء شواغل بشأن استخدام طائرات بلا طيارين في بعثات حفظ السلام، فإننا نعتقد أنّ التكنولوجيا الحديثة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بحق لدى سعينا إلى إيجاد حلول للتحديات الناشئة أمام حفظ السلام. وإننا نشاطر وكيل الأمين العام لادسو رأيه أنّ الأمم المتحدة لا يمكنها أن تواصل العمل في القرن الحادي والعشرين بأدوات القرن العشرين.

وكما أُشير، يمكن استخدام الطائرات بلا طيارين للحدّ من الخطر الميداني على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وهذا أمر هامّ حين نأخذ في الاعتبار حقيقة أن ١٠٦ أفراد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد قُتلوا في عام ٢٠١٣، وأنّ ٢٢ مدنياً آخر فقدوا حياتهم أثناء الخدمة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبحسب الأمم المتحدة، يُقتل ما معدّله واحد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة كل ٣٠ يوما. ومن الممكن للمركبات الجوية بلا طيارين أن تُسهم في تقليص عدد حفظة السلام في الميدان. وتأثير ذلك هو إمكانية مساهمته أيضا في تقليص عدد حفظة السلام والمدنيين الذين يُقتلون في بعثات حفظ السلام.

ويتمثل أحد الاتجاهات الجديدة الهامة في مجال حفظ السلام في نشر عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بموازة القوات العسكرية الأجنبية الموجودة في الميدان أصلا. وقد تكون القوات العسكرية من بلد واحد أو ربما تنشرها منظمة إقليمية تضم أفراداً من دولها الأعضاء. ويمكن رؤية أمثلة على ذلك في مالي، حيث نُشرت القوات الفرنسية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في إطار عملية سيرفال. ونُشرت في وقت لاحق في تموز/يوليه ٢٠١٣ قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لتحلّ محلّ بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، وتعمل جنبا إلى جنب مع القوات الفرنسية في ظل قيادات منفصلة. والقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، يأذن للقوات الفرنسية المنتشرة في إطار عملية سيرفال، بناء على طلب من الأمين العام، بأن تتدخل دعماً لهذه البعثة حين تتعرّض لتهديد خطير ووشيك. وحتى الآن، تعمل البعثة والقوات الفرنسية معاً لاستعادة السلام في المناطق التي كانت تخضع سابقاً لسيطرة الجماعات المتمردة، وقد أحرزت في هذا السياق تقدماً كبيراً جدا في حماية المدنيين، التي تشكل شاغلاً رئيسياً للمجلس.

ومن الأمثلة الأخرى على الأماكن التي ستعمل فيها عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة بموازة قوات إقليمية جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تلك الحالة، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أنشئت بموجب القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤)، الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لتحل محل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ستعمل جنبا إلى جنب مع عملية سانغاري، المكوّنة من قوات فرنسية. وقد نُشرت عملية سانغاري في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

بينما نعترف بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة، نعتقد أن إعداد برنامج تدريبي موحد ومتناسك لوحدات حفظ السلام الحالية والمتوقعة بشأن التعاون فيما بين البعثات مسألة ضرورية جداً للتغلب على التحديات التي تواجه التعاون بين البعثات ولضمان أن يكون لدى جميع القوات فهم مشترك لدورها الحاسم في العملية.

لقد تحولت ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام من مجرد مراقبة وقف إطلاق النار وأصبحت ولايات متعددة الأبعاد. وهذا يتطلب في الواقع إنشاء عمليات حفظ سلام للاضطلاع بمهام متعددة تكون عادة محفوفة بظروف صعبة للغاية. تلك المهام كما نعلم تتراوح من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى بناء السلام، وبناء الدولة، وإنشاء مؤسسات سيادة القانون، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح، فضلا عن التشجيع على إصلاحات قطاع الأمن. من الجدير بالذكر أن عمليات حفظ السلام مزودة الآن بمستشارين في مجال حماية الأطفال، ومستشارين في الشؤون الجنسانية، وخبراء في التخطيط للانتخابات، ولديها طائفة واسعة من الموظفين الآخرين ذوي الخبرة في مختلف المجالات. في ضوء قيود الموارد التي تواجه عمليات حفظ السلام، يبدو من المنطقي للأمم المتحدة ترتيب أولويات سائر الولايات في عملية متعددة الأبعاد وإعطاء أعلى أولوية لأكثر المهام إلحاحا والمهام التي يمكن إنجازها.

تبين التجربة أن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد تواجه تحديات فيما يتعلق بالخبرة الفنية اللازمة للتنفيذ الشامل لبرامج بناء السلام الفعالة. وستتطلب تحقيق ذلك قيام البلدان المساهمة بقوات بعقد دورات تدريبية محددة وإجراء تمارين تركز على سيناريو وتهدف إلى تعزيز قدرة بعثات حفظ السلام المتعدد الأبعاد لتنفيذ برامج بناء السلام. ونؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي وجود تسلسل للمهام في بعثات متعددة

والجانب الآخر الهام جدا الذي يمكن للطائرات بلا طيارين أن تسهم من خلاله في جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية هو في مجال الرصد. فالطائرة بلا طيار التي تعمل بصمت على ارتفاع آلاف الأمتار فوق الميدان يمكنها أن تراقب وتنقل الصور فوراً إلى موجهيها الميدانيين.

ويترجم ذلك إلى معلومات في الوقت الحقيقي، مما قد يسمح في بعض الظروف باستخدام هذا النوع من الرد السريع الذي يجعل هناك فرقا بين الحياة والموت، أو يمكن من رصد تحركات المقاتلين في حالات الصراع. ومن هنا فإن استخدام الطائرات المسيّرة يمكن أن يساعد أيضا في حماية المدنيين، لا سيما الذين نزحوا بسبب الصراع. وفي رأينا أن الفوائد المستمدة من استخدام الطائرات المسيّرة يجعل من المنطقي الإبقاء على استخدامها في سياق عمليات حفظ السلام.

إن التعاون بين البعثات قد جرى الإعراب عنه ببلاغة بوصفه أداة تمكن الأمم المتحدة من سد الثغرات الحرجة في الأفراد و/أو المعدات في حالات الأزمات الإنسانية أو غيرها من حالات الطوارئ. هذا وقد درجت العادة على اتباع ذلك التعاون منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) الذي أذن بالنقل المؤقت للموظفين بين عمليات حفظ السلام في سيراليون، وكوت ديفوار وليبيريا. وفي وقت لاحق، وافق المجلس على التعاون فيما بين البعثات في قراره ١٩٥١ (٢٠١٠) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٠ بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وكوت ديفوار والقرار ١٦٥٠ (٢٠٠٥) بشأن التعاون بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. شهدنا في الآونة الأخيرة، نقل وحدات إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور في إطار التعاون فيما بين البعثات.

الدول بينما عمليات حفظ السلام الحالية تُنشر داخل الدول. كما أنها أسطورة بالنسبة لنا أن نصدق بأنه يُقتل حالياً عدد أكثر من المدنيين في الصراعات عما كان عليه الحال في الماضي.

الحقيقة هي أن الظروف التي واجهتها الأمم المتحدة في الستينات، في الكونغو، على سبيل المثال، أو في البوسنة والهرسك في التسعينات، لم تكن أيسر من الظروف التي نواجهها اليوم في عمليات الأمم المتحدة في الكونغو، وقوة الأمم المتحدة للحماية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كلها كانت معقدة مثل أي شيء لدينا الآن.

ثانياً، إن لواء التدخل الذي تم إنشاؤه مؤخراً هو تقريبا بالضبط نفس قوة الرد السريع التي كانت موجودة في البوسنة والهرسك والتي أنشئت بموجب القرار ٩٩٨ (١٩٩٥). الفرق الوحيد هو أن الأولى كانت عبارة عن عرض بينما الثانية مضمون. لقد أنشئت قوة الرد السريع: "لتمكين قوة الأمم المتحدة للسلم/قوة الحماية من الاضطلاع بولايتها"، (القرار ٩٩٨ (١٩٩٥)، الفقرة ٩) بينما القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي أذن بإنشاء "قوة لواء التدخل" يشير على وجه التحديد إلى تحييد الجماعات المسلحة. غير أن التأثير كان إلى حد كبير بنفس القدر. إن أي إضافة إلى أي عملية من عمليات حفظ السلام الحالية، تتركز في الظاهر على المبادئ المتضمنة في الفصل السادس من الميثاق، لكنها أصبحت على نحو متزايد وفقاً للفصل السابع من حيث التوجه، لأسباب لها ما يبررها تماماً. لقد تم تسخير ذلك الفصل لوضع ضغوط على طرف معين من أطراف النزاع. وكانت الطرق مختلفة اختلافاً طفيفاً من حيث المظهر، ولكن الوجهة النهائية كانت نفسها.

أخيراً، بينما مرة أخرى شهدنا عدداً وافراً من البعثات الكلاسيكية، تجلّت أصعب التحديات التي تواجه الأمم المتحدة من عام ١٩٤٨ فصاعداً في منازعات غير دولية في طابعها. كذلك خلافاً للتصور الشائع، فإن المدنيين دائماً

الأبعاد مع إعطاء أعلى أولوية لولاية حفظة السلام التي تتمثل في حماية المدنيين.

نعتقد أن الوقت قد حان لتعميق التآزر بين مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما البلدان المساهمة بقوات وبقوات شرطة لتصميم ولاية أكثر تماسكاً. نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن إعجابنا وتقديرنا لإفراد قوات حفظ السلام الذين فقدوا أرواحهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ندين لهم ديناً كبيراً، وأن أفضل طريقة يمكننا به الأعراب عن تقديرنا لهم السعي إلى ترجمة ما لدينا من أفكار إلى عمل ملموس على الصعيد العملي.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالإنكليزية):
سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية حول "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الاتجاهات الجديدة". إن الوقت مناسب لمجلس الأمن لكي يجري هذه المناقشة، والمذكرة المفاهيمية (S/2014/384، المرفق) رائعة حقاً. فهي رائعة لأنها تثير العديد من النقاط الأساسية، والبعض منها يتطلب مناقشة تزيد عن أسبوع وليس لدينا الوقت لها. نشكر أيضاً الأمين العام على تحليله الواضح صباح هذا اليوم، ونحي وكيال الأمين العام، لادسو على قيادته لإدارة عمليات حفظ السلام.

يشرفني مع احترامي الشديد أن أختلف مع العديد من الحجج التي قدمها زملائي هذا الصباح. أود أن ابدأ بتبديد بعض الأساطير عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. على سبيل المثال، من الأساطير أن نقول أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أصبحت اليوم أكثر تعقيداً عما كانت عليه في الستينات أو في التسعينات من القرن الماضي. إنه من قبيل الأساطير أيضاً القول أن قوة لواء التدخل ميزة جديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن قبيل الأساطير أيضاً القول أن عمليات حفظ السلام الكلاسيكية كانت تُنشر بين

عما إذا كان ينبغي أن يكون أحد الأفراد من حفظة السلام الذي يعمل بموجب ولاية أولية في إطار الفصل السادس، ويعتبر مدنيا وبالتالي، من الناحية القانونية، شخصا متمتعا بالحماية بموجب القانون الإنساني الدولي، في قوة يمنح جزء منها - وهو اللواء - بموجب الفصل السابع سلطة استخدام القوة العسكرية بلا هوادة. وأحرزت قوة الرد السريع ولواء التدخل على السواء النجاح في الاضطلاع بأدوارهما المقصودة، بيد أن ما يسمى بولايات الفصل السادس والنصف من الميثاق لا تزال بحاجة إلى مناقشة مكثفة.

وقبل أعوام، رأى العديد منا أن خلط الفصول كان غير مستحسن من وجهة النظر القانونية، وكان أيضا ينطوي على مشاكل كثيرة. ورأينا بدلا من ذلك انه يلزم أن تتضمن بعض ولايات الفصل السادس معايير من شأنها، إذا جرى الإخلال بها، أن تغير الاتجاه بشكل كامل إلى الفصل السابع. وينبغي أن تعلم البلدان المساهمة بقوات بهذه المعايير قبل انضمامها إلى العملية وان تكون مستعدة، إذا قبلت، لتحمل تلك المسؤولية. ويلزم المجلس والجمعية العامة، وعلى وجه الخصوص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، أن تدخل مرة أخرى في هذه المناقشة.

وهنا، أود أن أقول إن الأمر الكارثي هو أن اللجنة الخاصة لا يمكن أن تتفق مرة أخرى على النتائج. لقد عملت لعدة سنوات في اللجنة وهي لم تكن إطلاقا بهذا الشكل. ويتعين علينا أن نعمل بصورة أفضل وان نناقش هذه المسائل الأساسية بهدف التوصل إلى اتفاق. وينطبق القول نفسه على اللجنة الخامسة ومعدل تسديد تكاليف القوات للبلدان المساهمة بقوات، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧ والرقم المستمد من الدراسة الإحصائية (A/68/813 و A/68/859).

وبالعودة إلى ضرورة اعتمادنا حساب تشغيل جديد لكيفية التميز بشكل دقيق بين الموافقة والإنفاذ، لو كان هذا

يتحملون الوطأة الكبيرة من الخسائر البشرية في الحرب، من زمن هيروودوتس فصاعدا. الحرب العالمية الأولى كانت الاستثناء الوحيد، وحتى في تلك الحرب، إذا ما أضفنا إلى المعادلة الوفيات اللاحقة الناجمة عن الإنفلونزا والتي وقعت في صفوف المدنيين في وقت لاحق، لوجدنا أن الأعداد ضخمة.

فما هو الاتجاه الحالي؟ الاتجاه الحالي تكرر لدورات سابقة في عمليات حفظ السلام، اللهم أن التحديات التي يشكلها الإرهاب الدولي والجرمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تبرز المطالب الإجمالية في عمليات حفظ السلام، كما ورد عن صواب في المذكرة المفاهيمية، وتتضاءل الوسائل اللازمة للتصدي لتلك التحديات.

تكمن في صميم عجزنا المتزايد، هذه الحقيقة المؤسفة ألا هي وجود عدد أقل عن ذي قبل من البلدان التي على استعداد لإرسال قوات إلى الميدان وتشكيل قوات شرطة للقيام بواجبات حفظ السلام مع قادة على استعداد لتحمل المخاطر القصوى، حتى ولو كان من أجل قضية نبيلة مثل قضية حماية المدنيين. بعبارة أكثر تحديداً، فإن عدد البلدان المساهمة بقوات التي ستقبل وقوع إصابات في صفوف قواتها عندما لا تكون مصالحها الوطنية معرضة للخطر مباشرة يقل عما كان عليه ذلك العدد قبل عشرين عاماً. وتقريبا جميع البلدان المساهمة بقوات سوف تتدخل في عمليات الأمم المتحدة عندما تصبح الحالة أكثر خطورة من المعتاد بصورة ملحوظة.

عندما تزداد التحديات التي تشكلها مجموعة مثل حركة ٢٣ مارس نصبح مضطرين إلى إعادة النظر مرة أخرى في المهام الإضافية، مثل قوة لواء التدخل ومن ثم نمنع النظر في حالات أخرى فيما إذا كان ينبغي لنا أن نتعاقد مع شركات أمن خاصة، ببساطة لأنه لا يوجد استعداد يذكر لدى عدد متزايد من البلدان المساهمة بقوات لتحمل مخاطر كبيرة جدا.

ولكن حتى حينما ننشئ لواء للتدخل، تكثر التساؤلات القانونية، وتعود الأسئلة التي طرحت قبل ٢٠ عاما إلى الواجهة،

ولا وجود وحدات القتال الحديثة المجهزة بالمدفعية والدبابات. فما يلزم، قبل كل شيء، هو وجود القادة الميدانيين المتميزين والموظفين الميدانيين. فكل بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام منتشرة في أي مسرح خطر بحاجة إلى أفضل قادة السرايا والكتائب. ويجب ألا يعرفوا الخوف أو على الأقل ألا يظهرها أي خوف. ويجب أن يعرفوا ماهية الشرف العسكري؛ ولديهم معرفة واضحة بولايتهم، وبمفهوم العمليات وبقواعد الاشتباك؛ وان يعلموا أن مهمتهم العليا هي حماية المدنيين حينما يتطلب الأمر ذلك. وفي كل مرة تتخلى الأمم المتحدة عن المدنيين، بدلا من حمايتهم، فإن المدنيين كثيرا ما يعانون، ولكن بطبيعة الحال يلحق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة. وتبدو تلك الأضرار، بشكل مزعج إلى حد ما، متراكمة، على النحو الذي يبينه لنا التقرير الأخير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/68/787).

وربما علينا أن ننشئ أكاديمية للقادة الميدانيين، فهي تغرس في القادة الشبان نوع القيادة التي يمكن أن تصبح مطلوبة منهم. وبوجود القادة المناسبين، ومع استعدادنا نحن الدول الأعضاء لقبول المزيد من المخاطر بالنيابة عن المنظمة، يمكننا أن نضمن بصورة أفضل أن يظل حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صدارة أنشطة المنظمة.

وفي نهاية المطاف، إذا لم نقبل المخاطر، فإننا نعتقد أن السير براين أركهارت كان صائبا خلال تلك السنوات العديدة الماضية حينما قال إذا كان بوسع الدول الأعضاء القيام بذلك، فإن الأمم المتحدة قد تكون بحاجة إلى إنشاء قوة دائمة خاصة بها - قوة تعرف كيف تضطلع بكل ولاية يسندها إليها المجلس، ولا تكون خاضعة لنفوذ الدول الأعضاء أو أهوائها، وسواء قررت المشاركة أو عدم المشاركة وإذا شاركت وضعت شروطا لا حصر لها. وقد يكون هذا أيضا تفكيراً راديكاليا بالنسبة للبعض، بيد أنه لا مفر من أن

ممكنا، فإننا لا يمكن أن نناقش أي شيء بصورة مفيدة إذا كانت أعداد كبيرة من البلدان المساهمة بقوات غير مستعدة لتقبل وقوع خسائر. كما أن زيادة الاستعداد لتقبل مخاطر كبيرة أدت، بشكل جزئي، إلى أن تفكر الأمم المتحدة في استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل منصات المراقبة الجوية بدون طيار. ويؤيد وفد بلدي هذه المبادرة ونشيد بإدارة عمليات حفظ السلام على المبادرة.

ولكننا جميعا بحاجة إلى تحليل هذه المبادرة معا بشكل متأن للغاية. وحينما سمع داغ همرشولد، في مناقشة مع قادة في الشرق الأوسط في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٥٨، مصطلح "وجود للأمم المتحدة"، فإنه عرف بصورة تلقائية كيفية التمكن من زيادة تطويره. وأدرك على نحو أفضل من أي أحد آخر أنه كانت هناك بدائل لحفظ السلام أكثر من مجرد خيار حالك بين نشر كتائب الأمم المتحدة أو إيفاد بعثة للمراقبة. فوجود موظف وحيد في المسرح، مع مكتب صغير، كان يعني لهمرشولد أن الأمم المتحدة بأسرها موجودة هناك. ولكن الأمر الهام هو أن هذا الوجود يتطلب توافر أشخاص مهرة لسد الفجوة - لجعل وجود الأمم المتحدة ملموسا.

ولا بد في هذا الصدد من أخذ الدروس المستخلصة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بعين الاعتبار. فقد كانت بعثة للمراقبين العسكريين أنشئت في عام ١٩٩٤ بنشر عدد لا يزيد على ٤٠ مراقبا عسكريا في طاجيكستان، ولكن كان لها الفضل في العامين الأولين في إنقاذ حياة عدد كبير للغاية، وربما إنقاذ البلد بكامله، بمجرد وجودها هناك. فحينما تصبح الحالة حرجة في أحد الأركان النائبة أو الآخر ويتطلب وجود مراقبين هناك - مهما كان الوقت أو الأحوال الجوية - فأنهم كانوا دائما موجودين هناك بشكل ما.

ولذلك فإن أكثر ما يلزم لإنجاح أي عملية لحفظ السلام ليس مجرد توفير أفضل المعدات أو أفضل الجنود المدربين، بل

وتكرارا في ولايات بعثات حفظ السلام التي أذن بها منذ ذلك الوقت. وفي الواقع، تحظى العديد من بعثات حفظ السلام الحالية بولايات قوية تمكنها من استخدام القوة لحماية الحياة الإنسانية.

ومع ذلك، فإن ذلك لا يعني أن على بعثات حفظ السلام أن تعتمد بشكل رئيسي على استخدام القوة لحماية المدنيين. وعلى النحو الذي أكدته القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي أيده المجلس بالإجماع، فإن حفظ السلام الفعال هو حفظ السلام المتعدد الأبعاد. وذلك يعني أن علينا أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا للوقاية من الحالات التي يكون فيها استخدام القوة ضروريا لإنقاذ الأرواح، وأن نعمل بصورة منهجية لإرساء الأسس لتحقيق المزيد من السلام والاستقرار.

وبعد كل ذلك، وفي الظروف حيث يكون استخدام القوة ضروريا لحماية المدنيين الأبرياء، على البعثات أن تضطلع بالمسؤوليات التي حددتها هذه الولايات القوية. وفي الواقع، فإن مصداقية جميع التزاماتنا في جميع أرجاء العالم نحو حماية المدنيين - التي يمكن أن تشكل عاملا حاسما في تحديد سلوك من يتوقع أن يعتدوا على المدنيين - ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالوفاء بعودتنا في جميع البعثات. وتلك الصفة، فإن بوسع الفشل في الوفاء بهذا الالتزام في إحدى البعثات أن يؤدي إلى تقويض شرعية جميع البعثات الأخرى.

ولقد شهدنا أن تلك النهج الأكثر قوة بوسعها أن تكون فعالة إلى حد كبير. وتظهر ذلك بوضوح إنجازات لواء التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك النجاح حقا العديد من الآباء والامهات، من المنطقة التي قدمت فكرة تشكيل قوة محايدة تركز بالدرجة الأولى على مكافحة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الولاية التي تمثل التزاماتنا الجماعية إلى الإسهام الذي قدمته بلدان ملاوي وجنوب

تتخذ ذلك الاتجاه ذاته إذا اتسعت التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ولذلك نؤمن بقوة باننا بحاجة في الأشهر المقبلة إلى المناقشة بصورة أكثر جدية لأفكار أركهارت التي لا تزال عميقة.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة للنظر في مسألة حفظ السلام التي تحظى بأهمية بالغة. وأشكر الأمين العام على بيانه الافتتاحي.

وفي حين نجتمع، ينتشر ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام و ١٧ ٠٠٠ موظف مدني في عمليات حفظ السلام في جميع أرجاء العالم. ويوما بعد يوم، هم يعرضون حياتهم للخطر لحماية المجتمعات والأمم المتخلفة عن مجتمعاتهم وأمهم ولإعلاء شأن المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وتشكر الولايات المتحدة هؤلاء الأشخاص على الخدمة التي يقدمونها، وتشكر أيضا البلدان الـ ١٢٢ التي ينحدرون منها.

وأود أن ابدأ بياني بالقول إننا، في العديد من المسائل المعنية بحفظ السلام، نتفق جميعا على النقاط الرئيسية. ونتفق على أن حفظ السلام يشكل بكل تأكيد جزءا أساسيا لأعمال المجلس وهو مدفوع بالتزامنا الأخلاقي المشترك بحماية العزل من ويلات الحرب والتراع. وهذا الإحساس بالهدف المشترك مدفوع أيضا بكوننا شهدنا الآثار الإنسانية البشعة للأوقات التي عجزت فيها الأمم المتحدة عن وقف ذبح المدنيين العزل.

وهذا العام، نحيي الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية الرواندية؛ وفي العام المقبل سنفعل الشيء نفسه مع سربرينيتسا. فقد علمت رواندا وسربرينيتسا العالم والأمم المتحدة درسا باهظ الثمن بشكل بالغ ولكنه درس هام. وبغية الاضطلاع بمهمتهم الأساسية في حماية المدنيين، يلزم أن تسند إلى حفظة السلام ولايات واضحة وقوية. وهذه إحدى النقاط التي يمكن أن نتفق جميعا بشأنها، واتفقنا بشأنها مرارا

اللاسلكي والهواتف الساتلية إلى المركبات الجوية بلا طيارين وغير المسلحة. ونعتقد أن أفضل الجهات لتحديد القدرات المطلوبة تتمثل في البعثات ذاتها وفي المتخصصين من إدارة عمليات حفظ السلام. ونقل مسؤولية صنع القرار هذه إلى المجلس لن يؤدي فحسب إلى انتزاعها من الخبراء الذين يعرفون أكثر من غيرهم بهذا الخصوص، بل سيعوق بشكل كبير أيضا عملية تأمين القدرات الحاسمة اللازمة لتنفيذ ولايات المجلس وإنقاذ الأرواح، وسيضفي طابعا سياسيا عليها.

وتتمثل طريقة أخرى يمكننا بها جعل البعثات أكثر فعالية في السماح بالمزيد من التعاون بين البعثات. ورأينا كيف يمكن أن تكون هذه طريقة ذكية لنقل الموارد بصورة مؤقتة على وجه السرعة للاستجابة في حالات الطوارئ ولتعزيز قدرات البعثات في غضون مهلة قصيرة، عندما أذن أعضاء المجلس بذلك بالإجماع في جنوب السودان من خلال القرار ٢١٣٢ (٢٠١٣). وكلما كانت هذه الترتيبات أكثر مرونة، سنكون قادرين على الاستجابة بسرعة أكبر للأزمة غير المتوقعة التالية.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على مسألة أخرى ذات صلة بحفظ السلام، تستحق اهتمامنا. ففي آذار/مارس، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا عن حماية المدنيين في بعثات حفظ السلام، ركز بصفة خاصة على استعمال القوة لحماية المدنيين. وكانت النتيجة الأساسية التي توصل إليها هي أنه في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، "لا تكاد تُستخدم القوة من أجل حماية المدنيين المعرضين للاعتداء" (A/68/787، الفقرة ٧٩). ويبرز التقرير عددا من الأسباب الظاهرة لعدم استخدام القوة لحماية المدنيين، كما يقدم توصيات تتعلق بكيفية معالجة ذلك.

ومع التسليم بأن استخدام القوة ليس سوى أداة من أدوات حماية المدنيين، ترى حكومة بلدي أن المجلس سيستفيد من تنظيم إحاطة إعلامية شاملة بشأن الاستنتاجات

أفريقيا وتزانيا، وإلى القوات التي أدت مهامها بشجاعة ومهنية كبيرة على أرض الواقع في ظروف تنطوي على تحديات بالغة. وهذا الجهد لم يؤدي إلى جعل كل بعثة من بعثات حفظ السلام أكثر فعالية ومصدقية فحسب، ولكنه دعم أيضا الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وإذا اتفقنا على أن علينا واجبا أخلاقيا لحماية الأشخاص المعرضين للخطر؛ وإذا كنا قد تعلمنا أن بعثات حفظ السلام بحاجة إلى ولايات قوية للوفاء بهذا الالتزام؛ وإذا كانت لدينا بعثات مأذون بها بالإجماع مكلفة بولايات كهذه، فإن السؤال المطروح يتمثل في الكيفية التي يمكننا بها تزويد هذه البعثات القوية بالأدوات التي تحتاجها لجعلها فعالة قدر الإمكان.

أولا، يتعين علينا في مجلس الأمن تحديد أولويات واضحة في الولايات، ولا سيما عن طريق ترتيب المهام - ليس لأننا نرى أن بعض الأهداف أقل أهمية من غيرها، ولكن لأن تجربتنا أثبتت أنه لا يمكن السعي إلى تحقيق بعض الأهداف إلا بعد بلوغ أهداف أخرى. وعلى سبيل المثال، من الصعب إعادة بناء السلطة القضائية المنهارة عندما لا يتوفر الأمن الكافي لخروج الناس من منازلهم. وهذا التحديد للأولويات يجعل البعثات أكثر فعالية وكفاءة. وأحدث بعثة لحفظ السلام بأذن بها المجلس، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مثال قوي على الجهود التي يبذلها المجلس من أجل تحديد هذه الأولويات، فضلا عن كونها برهانا على فوائدها.

وفضلا عن ذلك، يجب علينا، بعد أن أصبح لدينا ولايات أوضح وأقوى الآن، أن نضطلع على نحو أفضل بمهمتنا المتمثلة في كفاءة توفر القدرات اللازمة لدى البعثات لتنفيذ هذه الولايات. ونعد من بين هذه القدرات الضرورية إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، من أجهزة الاتصال

الخطيرة والمثيرة للقلق الواردة في التقرير. والمجلس سيستفيد أيضا من مناقشة آثار التقرير على عملنا في الفترة المقبلة. ويكشف التقرير في جوهره عن الفجوة الكبيرة التي نشأت بين الالتزامات المدونة على الورق - والتي تشكل مسؤولية عن اتخاذ إجراء - والطريقة التي تؤدي بها البعثات وظيفتها في الممارسة العملية. وكلما زاد حجم هذه الفجوة، يصبح المدنيون أكثر عرضة للخطر وتراجع مصداقية المنظمة وحفظة السلام الذين يمثلونها.

وأمل أن تكون هذه نقطة أخرى يمكن أن تنفق جميعا عليها وأن تشكل مناقشة اليوم إسهاما في أعمال المجلس وفي جعل حفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب وفد الصين عن تقديره للمبادرة الروسية المتعلقة بعقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

ثانيا، في سياق تنفيذ ولايات حفظ السلام، ينبغي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تلتزم التزاما صارما بقرارات المجلس وأن تحترم تماما الدور الرئيسي للبلدان المعنية. ونشر بعثات حفظ السلام ليس هدفا في حد ذاته ولا يمكن أن يكون بديلا عن مسؤوليات والتزامات الحكومة المضيئة وأطراف الصراع في ما يتعلق بحماية المدنيين. وهذه البعثات ينبغي بدلا من ذلك أن تركز على تعزيز السلام والاستقرار في حالات الصراع من خلال التسوية السياسية وعمليات المصالحة، وعلى مساعدة البلدان المعنية على تحمل مسؤولياتها عن حماية مواطنيها بفعالية.

ثالثا، من المهم للغاية ضمان ترابط جهود حفظ السلام وبناء السلام وتعزيز ثمار هذه الجهود من أجل ضمان السلام والاستقرار الدائمين. وفي سياق تحديد ولايات عمليات حفظ السلام، ينبغي للمجلس أن يعطي أولوية للحاجة الملحة إلى الأمن والاستقرار، مع التركيز على المنظورات الطويلة الأجل وذلك بمراعاة الحقائق الراهنة في البلد المعني وتعزيز التنسيق بين بناء السلام وحفظ السلام وتدعيم قدرات ذلك البلد، وفي الوقت نفسه ضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام عن طريق وضع استراتيجية خروج سلمية وفعالة وعملية.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوصفها أداة هامة للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين على مدار أكثر من ستة عقود، تسهم بقدر كبير في تسوية الصراعات والمنازعات واستعادة وبناء السلام. وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى الطابع المتغير للصراعات والتراعات في السنوات الأخيرة، فقد ظهرت اتجاهات وخصائص جديدة في مفهوم عمليات حفظ السلام وممارساتها.

فكيف يمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تلبية المتطلبات المتغيرة وزيادة فعاليتها وتحسين تعزيز التسويات السياسية، مع ضمان بيئة أمنية مستقرة ومستدامة في الوقت نفسه؟ إن هذا الموضوع يستحق أن ينظر فيه المجتمع الدولي بصورة متعمقة في إطار بناء السلام. وأود أن أركز على النقاط الخمس التالية:

أولا، مواصلة التقييد بالمبادئ التوجيهية لحفظ السلام، ألا وهي، موافقة الأطراف وتوخي الحياد وعدم استخدام القوة

ينفذون ولايات ١٠ عمليات لحفظ السلام. ولأول مرة، قمنا بنشر قوات أمن في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونحن على أهبة الاستعداد لزيادة عدد قواتنا المنتشرة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وستواصل الصين مشاركتها النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعلى استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل زيادة تطوير عمليات حفظ السلام الخاصة بصون السلم والأمن الدوليين.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الدؤوبة التي يبذلها من أجل بناء قوة حفظ سلام تتسم بالمرونة والاستدامة، وقادرة على الاستجابة ليس فقط لتحديات اليوم، ولكن أيضا لاستباق تحديات المستقبل.

يقع حفظ السلام في صميم عمل الأمم المتحدة. ونحن جميعا مدينون لأولئك الذين عملوا في صفوف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويشيد بلدي بأولئك الذين ضحوا بحياتهم سعيا لتحقيق هذا الهدف النبيل. وعلى مدى العقود السبعة الماضية، جرى نشر مليون فرد من الخوذ الزرق، في أكثر من ٧٠ عملية في أربع قارات، يؤدون عملهم بشكل ممتاز لمنع نشوب الصراعات، وإدارة واحتواء العنف ودعم البلدان في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

كما سمعنا خلال هذا الصباح، بما في ذلك من الأمين العام، فقد تغير الكثير على مر السنين، فيما يخص سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومع ذلك، ظل الغرض الأساسي لحفظ السلام بدون تغيير، وكذلك العديد من الوسائل التي توظفها قوات حفظ السلام لتحقيق غرضها. فلنأخذ، على سبيل المثال، استخدام القوة الاستباقية. إن للأمم المتحدة تاريخا من استخدام العمل الهجومي لمواجهة التهديدات. وترد

رابعا، يتطلب تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام إجراء تحسينات متواصلة في النطاق والإدارة. وقرابة نصف بعثات حفظ السلام تضم الآن أكثر من ١٠ ٠٠٠ فرد. وينتشر العديد من البعثات في بيئات متزايدة التعقيد. ويتطلب التصدي الفعال للتحديات التي تواجهها العمليات في ما يتعلق بالموارد والمعدات تحسين إدارة واستخدام الموارد بكفاءة. ومن خلال التعاون بين البعثات وغيره من الوسائل - بما في ذلك ترشيد تخصيص الموارد في ضوء التطورات على أرض الواقع والتعديل الحسن التوقيت لنطاق البعثة وولايتها - يقوم مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة بتعزيز التنسيق والتعاون في ما بينها والعمل معا من أجل ضمان سلامة نشر عمليات حفظ السلام وتنفيذ ولاياتها.

والتوسع في استخدام المركبات الجوية بلا طيارين وغير ذلك من التكنولوجيات المتقدمة في عمليات حفظ السلام سيتطلب إجراء الدول الأعضاء لدراسة ومناقشة متعمقتين حول الآثار القانونية لذلك وحول إدارة العمليات.

خامسا، ينبغي تخصيص المزيد من الاهتمام والدعم للدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، في مجال صون السلم والأمن في أفريقيا. وتجري اليوم، أكثر من نصف مجمل عمليات حفظ السلام المنتشرة، في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، زيادة التعاون بينهما، والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، وإفساح المجال كاملا لمزايا الاتحاد الأفريقي والمنظمات والعمليات الإقليمية الأخرى.

إن الصين مؤيد ومشارك قوي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقمنا على مر السنين بنشر ما مجموعه أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من حفظة السلام. وبوصفنا أكثر البلدان المساهمة بقوات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فإنه لدينا في الوقت الحاضر أكثر من ٢ ٠٠٠ حفظة السلام،

العبارة الرسمية "بكل الوسائل الضرورية" في الولايات على مدى سنوات عديدة بمثابة تصريح قوي عن نية المجلس لدعم السلام والأمن الدوليين.

كما أشار إلى ذلك سفير الأردن، منذ عام ١٩٦١، شنت عملية الأمم المتحدة في الكونغو عمليات هجومية ضد قوات كاتنغا. ويمكن للمرء أن يجادل بأن ذلك يمثل نشأة حفظ السلام المتعدد الأبعاد. وفي سيراليون خلال عام ٢٠٠٠، إشتبكت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في عمليات قتالية مع الجبهة المتحدة الثورية. واستخدمت القوات الخاصة والمدفعية وطائرات الهليكوبتر الهجومية في هذه العملية، وهي نفس القدرات التي يستخدمها اليوم بشكل ممتاز لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم قوي من المجلس.

ويجري الآن وضع حماية المدنيين بشكل صائب في محور صلب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وينعكس ذلك في حقيقة أن الغالبية العظمى من بعثات حفظ السلام التي يوفدها المجلس لديها ولايات واضحة ومحددة فيما يخص حماية المدنيين. وشكل تصريح الأمين العام في نيسان/أبريل بأن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا ينبغي أن تنتظر تعليمات من المقرر قبل اتخاذ أي إجراء لحماية المدنيين، توجيهها لا لبس فيه يؤكد ضرورة اتخاذ تدابير القوة الاستباقية لتحقيق هذا الغرض تحديدا. ويجب علينا جميعا أن نعمل الآن على ضمان تفعيل قصد المجلس والتزام الأمين العام، بشكل فعال لمصلحة المدنيين الذين هم بحاجة إلى الحماية.

وتمثل أحد الاتجاهات الجديدة لحفظ السلام الأكثر وضوحا خلال السنوات الأخيرة في التزايد المستمر في طلبات حفظ السلام. ونطاقه وحجمه اليوم غير مسبوقين. ويؤدي عدد قياسي من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين مهامهم في المزيد من البعثات

أكثر من أي وقت مضى، وينتشرون في بيئات واسعة نائية ومضطربة، يواجهون فيها على نحو متزايد أطرافا فاعلة من غير الدول تستخدم تكتيكات غير تقليدية مميتة، وكما قال الأمين العام، لا يوجد فيها في الواقع سلام لتحفظه.

لكن توقعات الجمهور تتزايد بشأن ما يمكن لعمليات حفظ السلام تحقيقه. ولم يكن فحص فعالية عمليات حفظ السلام أكثر صرامة أبدا مما هو عليه الآن، ولم يكن التوجه للفعالية أكثر إلحاحا أبدا مما هو عليه الآن. لذلك، ونحن نحتشد لمواجهة تلك التحديات، يجب علينا أن نلتزم بالتكيف والابتكار والتحسين باستمرار. ويجب علينا أن نعزز قدرتنا على الانتشار السريع عندما تكون حياة المدنيين معرضة للخطر. ويتعين على البعثات في مواجهة انعدام اليقين، أن تكون مخططة لها بطريقة أكثر مرونة وتفاعلية.

من خلال إعطاء الأولوية لعناصر الولاية، وتسلسل المهام باستخدام المعايير، يمكننا تحقيق أهداف البعثة بشكل أفضل. وتظهر التجارب الأخيرة في مالي وجنوب السودان أننا بحاجة إلى تحسين التخطيط ودعم البعثة، سواء من خلال توفير قوات جديدة أو من خلال التعاون فيما بين البعثات. ويجب أن نستمر في تعزيز العلاقات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تعد الدول الأعضاء فيها في كثير من الأحيان أول المستجيبين عند نشوب النزاعات. ونرحب بمشورة رواندا بأنه ستكون لدينا فرصة لدراسة هذا الأمر بمزيد من التفصيل خلال الشهر المقبل.

ويجب علينا تطبيق تطبيقات جديدة لدعم حفظ السلام. وكانت نظم المراقبة الجوية غير المسلحة وبدون طيار التي توفر معلومات استخباراتية ليل نهار حاسمة فيما يخص مساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على التصدي للجماعات المسلحة التي تستهدف المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعزيز سيادة القانون يمثل أساس الاستقرار والأمن الدائمين. وتقوم شرطة الأمم المتحدة بأدوار آخذة في التوسع، من مكافحة العنف الجنسي والجريمة العابرة للحدود، إلى إشراك المجتمعات المحلية في منع نشوب الصراع. ونحن نعتقد أن دور الشرطة في حفظ السلام أمر ينبغي للمجلس النظر فيه بطريقة أكثر منهجية.

في الختام، يجب علينا جميعاً أن نعتبر مناقشة اليوم فرصة للتقييم، وإعادة النظر في افتراضاتنا والنظر في الممارسات الحالية في مجال حفظ السلام. ويتعين علينا بشكل جماعي، بوصفنا شراكة لحفظ السلام، أن نعقد العزم على استخلاص الدروس المستفادة، ونحن بحاجة إلى صقل نهجنا باستمرار. إننا ندين بذلك للرجال والنساء الذين يعملون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وللشعوب التي يحمونها باسمنا.

السيدة برسيبال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، نهنئكم على ٤٠ عاماً المقبلة، وعلى دبلوماسيتكم الفعالة والواضحة. إن الأرجنتين ترغب بوجه خاص أيضاً في تهنئة الاتحاد الروسي، لأن يوم غد ١٢ حزيران/يونيه، يصادف العيد الوطني للاتحاد الروسي. ونأمل كثيراً في أن يستمتع وفد بلدكم بيوم ممتاز وهو يحتفل بعيد بلدكم.

ثمة مقولة في الأرجنتين هي "على آخر المغادرين رجاء إطفاء الأضواء"، ويمكن أن تنقلها الأمانة العامة إلى الأمين العام. ونحن نقدر للغاية إحاطته الإعلامية، ونتمنى له عيد ميلاد سعيد يوم ١٣ حزيران/يونيه. كما نتمنى له رحلة ممتعة لافتتاح كأس العالم في الشقيقة جمهورية البرازيل الاتحادية. وأرجو من الوفد الأردني أيضاً إبلاغ زميلنا العزيز، الأمير زيد رعد زيد الحسين، أن الأفكار الاستهلاكية في بيانه كانت جيدة جداً، كالعادة، ولكن تكرار الطقوس يجعلها أساطير في كثير من الأحيان. وعند نقطة معينة، تصبح الأساطير أكثر واقعية من الواقع. ولئن كانت لدينا أساطير حول عمليات حفظ السلام، فسوف أتناول بعض الوقائع التي ذكرها زميلي.

ويمكن لتدابير بسيطة، مثل تثبيت الإضاءة المحيطة والكاميرات حول قواعد الأمم المتحدة، إعفاء الأفراد من المهام الأمنية، بحيث يكون بوسعهم زيادة الدوريات النشطة، وزيادة توسيع مهامهم الخاصة بالحماية.

ولن تقلل العوامل المساعدة الفعالة من حيث التكلفة، الطلب على نشر الأفراد في الميدان أو على الأصول الجوية الأخرى في الجو. وستسمح بدلا من ذلك، لأولئك الموجودين في الميدان بتنفيذ ولاياتهم في بيئة أكثر أمناً، وبطريقة أكثر فعالية وكفاءة. ونشجع الأمين العام على نشر تلك الموارد على النحو الذي يراه مناسباً لتلبية احتياجات كل بعثة. ويجب علينا جميعاً العمل بالتعاون مع فريق خبراء الأمم المتحدة الجديد، على دراسة الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من التكنولوجيا لدعم حفظ السلام. بالطبع، تزيد التكنولوجيا من القدرات البشرية، لذلك، يجب علينا أن نضع جهودنا لتحسين التدريب، لإعداد الموظفين للقيام بمهام البعثة ومواجهة المخاطر التي تقابلهم بشكل أفضل.

وفي نهاية المطاف، لن يكون حفظ السلام سوى إجراء ترقيعي بدون تحقيق سلام مستقر. وهنا يعد تنسيق حفظ السلام وغيره من وسائل المجلس أمراً حاسماً للغاية. وتشكل الشراكة الروتينية الآن بين حفظ السلام وتدابير الجزاءات الوقائية والحماية، مثل حظر الأسلحة، عاملاً حيويًا في تخفيف الصراع، وحفظ المجال لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. ويجب علينا ألا نغفل أهمية الجانب المدني في عمليات حفظ السلام من أجل المساعدة على بناء القدرات الوطنية لمعالجة المشاكل المحلية. ويمكن لإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح القضاء ومؤسسات سيادة القانون، أن تشكل لحمة الدولة، في مرحلة ما بعد الصراع، إذا ما جرى القيام بها بشكل فعال.

ويعكس تضاعف عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة الذي أذن به المجلس على مدى العقد الماضي، اعترافاً متزايداً بأن

بشأن حفظ السلام واستخدام القوة من قبل هذه المنظمة، وينبغي ألا يكون نتيجة فرض أمر واقع.

ونرى أننا ينبغي ألا نغفل عن مبادئ منظومة حفظ السلام التي عملنا جاهدين على بنائها وأنا ينبغي ألا نعرض سلامة موظفي الأمم المتحدة المنتشرين ضمن بعثاتنا في الميدان للخطر، وشأننا شأن الآخرين، أقدم لهم التحية والتقدير باسم بلدي، الأرجنتين.

وفي هذا الصدد، وبعد الاستماع إلى بيانات أخرى، فالمسألة أنه ينبغي لبلداننا التي تسهم بقوات ووحدات من الشرطة ألا تخشى أن ينال مواطنونا من أفراد الجيش والشرطة، من الرجال والنساء على السواء، أي أذى. كلا. فقد درب هؤلاء كمحترفين بشكل فعال وقوي للعمل في حالات استثنائية يكون العنف فيها جزءاً من البيئة إلى حد كبير. لذلك، علينا أن نكون واضحين. هؤلاء ليسوا معلمي تربية بدنية أو رياض أطفال. إنهم مهنيون من أفراد الجيش والشرطة. ولكن منظمنا لا تستطيع التعامل مع العدد المتزايد من حالات الخطر والعنف بدون مراعاة الفعالية في تصميم ولاياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها والسياقات الأمنية التي يُطلب من الرجال والنساء من البلدان المساهمة بقوات من الجيش ووحدات من الشرطة أن يمارسوا احترافيتهم باعتبارهم جنوداً ورجال شرطة. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا نضيف المزيد من المخاطر إلى المخاطر الكامنة. وهذه، في اعتقادي، هي الرسالة التي ما فتئت البلدان المساهمة بقوات وشرطة ترددها طول الوقت.

فيما يتعلق بالطائرات بدون طيار واستخدام التكنولوجيات الجديدة في بعثات حفظ السلام، نرى أن هذه التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تحقق قدرات هامة لعمليات حفظ السلام، مادام يجري تقييمها، على أساس كل حالة على حدة، بهدف استخدامها في الرصد تحت سيطرة المنظمة مع الاحترام الصارم للقواعد التي توجهنا. وفي هذا السياق، أود أن أكرر الطلب

أود أولاً أن أعرب عن تقديرنا للورقة المفاهيمية المحفزة التي قدمتها الرئاسة الروسية بشأن الاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام (S/2014/384، المرفق)، والتي تمضي على نفس المنوال في مناقشتنا، سواء فيما يتعلق بمشاريع القرارات المختلفة بشأن عمليات حفظ السلام والفريق العامل التابع للمجلس المعني بعمليات حفظ السلام، أو في النطاق الأوسع للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة.

فيما يتعلق بالتغيير الأخير في ولايات عدة بعثات أفريقية، ولا سيما إنشاء لواء التدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أُذن بها من أجل تنفيذ مهام معينة لحفظ السلام، مع تعريف مبادئ حفظ السلام بشكل واضح، وبلدي، شأنه شأن دول أعضاء أخرى، يشعر بالقلق لأن الممارسة الأخيرة تبدو متعارضة مع تلك المبادئ.

وبعبارة أوضح، فإننا لا يمكن أن نستخدم الأمم المتحدة لشن الحرب من خلال وسائل أخرى. ومسؤوليتنا هي صون السلم والأمن الدوليين. فلنذكر الإقرار مؤخراً بالحاجة المتزايدة لمنح بعثات حفظ السلام ولايات ناجعة تمكنها من التصرف في العمليات التي تنطوي على خطر متزايد وتهديدات غير تقليدية. ومع ذلك، نفهم أن تصور منظومة حفظ السلام لم يصمم لفرض السلام، وليس مجهزاً لذلك. ومن ثم، نشجع هذه المنظمة وكل هيئاتها على أن تناقش ما نقصده بقولنا "ولايات قوية" وتحديده بشكل واضح.

في هذا الصدد، وفي حين ننظر بشكل إيجابي إلى اتجاه المنظمة للإشراف على القيادة والسيطرة وتمويل البعثات التي تتطلب فرض السلام، في حالات استثنائية، نعتقد أن خصائص الأداة المناسبة والفعالة لهذه المهام الاستثنائية ينبغي أن تستمد من نقاش واسع طال انتظاره يشمل جميع الدول الأعضاء

بسيطة تتعلق بالميزانية، نظراً لأنها تؤثر على فعالية ومصداقية المنظمة برمتها.

والأرجنتين تعتبر أن مستقبل عمليات حفظ السلام يتوقف على وجود الولايات الواضحة والتمويل الكافي لديها. ولكي يتحقق ذلك، ينبغي أن يظل باستطاعتنا أن نعول على توافق الآراء اللازم في الجمعية العامة، كيما تقابل جهود البلدان المساهمة بقوات بالتزام مماثل من جانب تلك البلدان بتحمل مسؤوليات مالية أكبر. والتنفيذ الناجح لمختلف المهام المحددة في ولايات حفظ السلام يلقي الضوء على فعالية تلك النفقات، خاصة إذا ما قارنا الميزانية الهزيلة التي قوامها حوالي ثمانية آلاف مليون دولار المتاحة لكل عمليات حفظ السلام بالتكلفة الهائلة للنفقات العسكرية العالمية.

أخيراً، فإن الاتجاه المتزايد لدمج جوانب بناء السلام في ولايات بعثتنا لحفظ السلام قد حول حفظة السلام إلى بناء سلام مبكرين. ونعتبر ذلك أحد أهم التطورات في عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. بل هو في الواقع ضروري من أجل منع انزلاق البلدان في أتون الصراع مرة أخرى، وتمكين عمليات حفظ السلام من العمل بنهج يسمح بحماية حقوق الإنسان والتنمية والمساواة بين الجنسين وترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون.

ولا يسعني أن أحتتم تعليقاتي دون ملاحظة أننا نضع مسؤولية أكبر من أي وقت مضى على قطاعات محددة في إطار ولايات عمليات حفظ السلام. وتوافق الأرجنتين على أنه ينبغي أن تشمل تلك المسؤوليات مجالات حقوق الإنسان والجهود الإنسانية وكفالة مساواة المرأة وحماية الطفل. ولكن ما يحدث في كثير من الأحيان حين نكون في الميدان هو أننا ندرك أنه ينبغي أن ننظر في الكيفية التي يمكن بها تنفيذ تلك العمليات من الناحية الاستراتيجية. وبدلاً عن مراكمة المزيد من المسؤوليات في مجال معين، ينبغي أن نفكر في الكيفية

المقدم في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة. نريد، ونأمل في، الحصول على مزيد من المعلومات من الأمانة العامة فيما يتعلق باستخدام تلك التكنولوجيات، بما في ذلك الدروس المستفادة في المعالجة السرية للمعلومات التي يتم الحصول عليها، وكذلك عن التحسينات التي طرأت في مجال سلامة الأفراد الذين يجري نشرهم، وفهم الحالة العملية وحماية المدنيين.

والتكنولوجيات الجديدة لا يمكن تطويرها من فراغ. ولا يمكن أن يسمح بانتشارها بدون تنظيم. وإذا كنا في هذه المنظمة قد تمكنا من اعتماد معاهدة لعدم الانتشار كإطار قانوني دولي - وإن لم تصبح عالمية تماماً بعد - فكيف يمكن ألا نضع اتفاقاً تنظيمياً يلزم الدول كافة بالموافقة على القواعد الأخلاقية والقانونية التي ستمكن من استخدام التكنولوجيات الجديدة بكفاءة وبشكل يوثق به؟

ونحن نرى أن التعاون بين البعثات، الذي تشير إليه الورقة المفاهيمية الرائعة للرئاسة أيضاً، ينبغي ألا يكون بديلاً عن التنفيذ والتخطيط المناسبين لبعثة حفظ السلام. وعلينا أن نضمن ألا يؤثر هذا التعاون على تنفيذ ولاية البعثة الموفدة، وأنه ينبغي دمجها بشكل مناسب من جانب البعثة المتلقية. وهذا يشمل التحدي المتمثل في الحفاظ على انضباط الميزانية الكافية، وهو أمر ضروري في مثل هذه الحالات، مع إيلاء اهتمام خاص لمبدأ عدم السماح بأي قروض بين البعثات العاملة، وكذلك للقاعدة التي تنص على أن تكاليف التعاون بين البعثات ينبغي أن تتحملها البعثة المتلقية.

وهذه الاعتبارات تقودنا، في الختام، إلى مسألة تمويل بعثات حفظ السلام. فقد لاحظنا وجود اتجاه سلبي لتوسيع تعقد الولايات دون تزويدها بالموارد المالية اللازمة لتنفيذها بشكل مناسب. ونحن نصر على أن مسألة المخصصات المالية لبعثات حفظ السلام تشكل قضية سياسية وليست مسألة

التنظيمية في الوقت المناسب استناداً إلى تحليل الخبرة المكتسبة، على أن يسترشد ذلك التحليل على نحو مستمر بالمواقف التي لا تتزعزع والمجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتمثل العامل الأهم في الشراكة الحقيقية في جهود حفظ السلام المشتركة بين أعضاء المجتمع الدولي.

والاتجاه المتنامي الآن هو ما يسمى بتعزيز ولايات حفظ السلام، بما في ذلك الإذن لها باستخدام القوة الوقائية. وتشمل تلك الولايات أن تكلف قوة لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بمهام مماثلة. وقد أثارت هذه التجربة العديد من المسائل القانونية والتقنية واللوجستية والمتعلقة بالموظفين لم تتمكن المنظمة من حلها بعد، وهي ذات آثار سلبية محتملة على فعالية البعثات وسمعة الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، على أمن حفظة السلام أنفسهم.

ونحن متأكدون من أنه ينبغي التصدي لهذه المسائل في صيغة حكومية دولية متخصصة في إطار كيانات تابعة للأمم المتحدة، على أن تشارك فيها البلدان المساهمة بقوات بصورة نشطة. وهذا أمر ضروري لضمان تعويل مجلس الأمن - عند إنشاء الولايات الفردية للبعثات - على نهج متفق عليها على نطاق المنظومة بأسرها. وفي الوقت نفسه، فإن من المستحيل عند النظر في التحديات الناشئة في هذا السياق - مهما كان مستوى تعقيدها - تجنب مناقشة ما إذا كانت القوة الرادعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي السبيل الوحيد إلى تحسين فعالية صون السلم والأمن الدوليين، وما إذا كان ممكناً أن يكون تعزيز تلك الولاية بديلاً عن البحث المضني عن حلول سياسية للتزاعلات. ومن الواضح أن المهمة الرئيسية لبناء السلام، لا تزال تتمثل - كما كانت دائماً - في تهيئة الظروف

التي يمكننا بها تنسيقها وتنظيمها بصورة تتوافق مع مختلف الوكالات في إطار منظومة الأمم المتحدة، ومع القدرات المتاحة لنا في إطار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. فماذا يحدث إذا؟ ليس بوسع الأزواجية وعدم التنسيق بين المهام أن يساعد على تعزيز السلام. وبالتأكيد ينطبق ذلك على التنافس بين الكيانات والمنظمات - أي التنافس على الموارد والتعارض بين خطط عملها - وينبغي أن نعمل جميعاً معاً بروح من التعاون، ليس بمنطق السوق، بل على أساس من ثقافة حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

اليوم، تشهد مناطق مختلفة من العالم تحولات على نطاق واسع ولا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان. والمجتمع الدولي ملزم بالاستجابة لهذه العمليات، بما في ذلك من خلال تكييف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوصفها إحدى أدواتنا الرئيسية المعنية بصون السلم والأمن الدوليين. وتنتشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ظروف معقدة وخطيرة في كثير من الأحيان، وعلى نحو متزايد في حالات أزمات سياسية داخلية تؤدي الظروف الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية الصعبة إلى تفاقمها. وقد ازدادت حدة التحديات من قبيل انتشار الأسلحة والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات عبر الحدود.

ولا تؤثر هذه العوامل سلباً على الجوانب الفردية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل تؤثر بالقدر ذاته في العديد من الحالات على مبادئ تلك العمليات أيضاً. ويقتضي هذا إجراء مناقشة مستفيضة وتفهماً من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة يهدفان إلى وضع نهج متسقة ومتوازنة، والتغلب على الطابع الجزأً للأسس القانونية والسياسية، ووضع النظريات الأمنية الملائمة، وإعداد الوثائق

هي مجرد أداة تقتضي بحكم حدثتها - إنشاء إطار سياسي وقانوني لاستخدامها، مع التشديد على أدائها التشغيلي والمالي بالمقارنة مع المعدات التقليدية التي ثبتت جدواها بالفعل، مثل الطائرات ونظام تجهيز البيانات الساتلية التابع للبرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية (يونوسات).

وبطبيعة الحال، فإن الطابع المتعدد الوظائف للمركبات الجوية غير المسلحة وغير المأهولة يثير مسألة الطرائق المناسبة للرقابة على المعلومات التي يتم تلقيها والحفاظ على سريتها. ونرى أن من الضروري ضمان الشفافية في العمليات من هذا القبيل. وفي ذلك الصدد، ما فتئت روسيا تحث على توخي العناية في دراسة تلك التجربة منذ بدء استخدام تلك المركبات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس سرا أنه كانت هناك ثمة مشاكل، فضلا عن وجود مؤشرات إيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن تلك الجوانب والدروس المستفادة سترد في مرفق التقرير السنوي للأمين العام عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة. ونرحب في ذلك السياق، بإنشاء الأمانة العامة فريق خبراء معني باستخدام التكنولوجيات الجديدة. ونأمل أن نرى نتائج محايدة وسليمة من الناحية التقنية من المتوقع أن يسفر عنها عمله الذي يأخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات.

لقد ثبتت أهمية التعاون بين البعثات في حالات تدهورت فيها الأوضاع في بلدان مجاورة لعمليات حفظ السلام بسبب الافتقار إلى القوات والأصول الجوية. ومع ذلك، فإن المقترحات المقدمة مؤخرا من الأمين العام، بما في ذلك إنشاء قوة للرد السريع في كوت ديفوار، إنما تشير إلى محاولة لجعل هذه الأساليب ممارسة عادية. ونحن غير مقتنعين بجدوى نقل صنع القرار فيما يتعلق بالسيطرة على نشاط هذه الوحدة عبر الحدود إلى الأمانة العامة، حتى في حالة موافقة البلدان المساهمة

المواتية لإجراء الحوار السياسي، والقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات والأزمات، وتحقيق المصالحة الوطنية، الأمر الذي يعني تحقيق السلام الدائم.

وهيئات أن تكون الولايات الرادعة مجرد عمل يومي معتاد، بل ينبغي أن توضع بعناية ووفقا للحالة المحددة. ولا مناص من أن يسفر توسيع نطاق هذه الممارسات - وهو ما يعني أساسا مؤازرة حفظة السلام لأحد أطراف النزاع، علاوة على احتمال فقدان مركز الحماية المكفول لهم. بموجب القانون الإنساني الدولي - عن ارتفاع التكلفة السياسية المترتبة على سمعة الأمم المتحدة، علاوة على زيادة المخاطر الأمنية ليس بالنسبة لأصحاب الخوذ الزرق فحسب، بل بالنسبة للموظفين المدنيين الآخرين في الميدان أيضا. وقد يصبح موظفو المساعدة الإنسانية والفريق القطري مستهدفين أيضا. وهذا يثير المسألة المتعلقة بكيفية معالجة الأمم المتحدة لهذه الآثار.

لقد واجهنا في الآونة الأخيرة ظواهر جديدة من قبيل وجود العديد من قوات حفظ السلام المختلفة في بلد واحد، الأمر الذي يخلق تحديات إضافية. وفي حين لا نجدال في جدوى المساهمات الإيجابية المحتملة التي تقدمها القوات الوطنية والقوى الإقليمية، نرى أن القيام بما هو لازم يستوجب التنسيق بينها بصورة ملائمة، عبر نشر بعثة واحدة فقط لحفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويتمثل جانب آخر هام وعلى ذات القدر من الأهمية من عمليات حفظ السلام الحديثة في استخدام المعدات التقنية المتقدمة، وخاصة الاستخدام التجريبي للمركبات الجوية غير المسلحة وغير المأهولة. ولا يساورنا أدنى شك في ضرورة أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مواكبة للعصر. وبوسع التكنولوجيا أن تساعد على تنفيذ الولايات وتحسين الأمن الشخصي لذوي الخوذات الزرق. في المقابل - وفي حين أن تلك التكنولوجيا لا تشكل غاية في حد ذاته، وإنما

الشراكة الاستراتيجية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لما للأمم المتحدة من مزية أساسية تتمثل في كونها الهيئة العالمية الشرعية الوحيدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بيانهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما يتكلم ممثلوها في القاعة.

وأود أن أبلغ جميع الأطراف المعنية بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة بدون التوقف في ساعة الغداء، نظراً لما لدينا من عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نعتبر قرار الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن ورئيسه الحالي، الذي اتخذته، لسبب وجيه في رأينا، بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الاتجاهات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، دليلاً على الوعي بأن الأمور ليست كلها على ما يرام في عالم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد جاءت المناقشة في وقت ليس هناك ما هو أنسب منه لأسباب سنعددتها اليوم، لا سيما أن كثيرين من بين الـ ١٠٦ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في عام ٢٠١٣، ومن بينهم أفراد من الهند، قد قُتلوا وسط حالات من عدم اليقين تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومنهم من قتلوا وهم يستخدمون القوة لحماية المدنيين.

في البداية، نود أن نعرب عن الأمل في أن يواصل الأعضاء الدائمون الآخرون في مجلس الأمن تنظيم مناقشات مفتوحة من هذا القبيل عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال

بقوات على ذلك، كما نفهم. وينبغي أن يتولى مجلس الأمن أيضاً المسؤولية عن تقييم المشاكل التي تنشأ في الميدان، إلى جانب المسؤولية عن تبرير إعادة ذلك النشر.

لقد أصبحت الولايات التي تشمل العناصر المتعددة حقيقة واقعة، وهي تشمل مهام بناء السلام على نطاق واسع. ومع ذلك، فقد اقتضى ظهور جميع جوانب هذا النهج عدة سنوات. ويتعين علينا - في سياق تحليل النتائج التي أسفرت عنها العديد من البعثات - أن نعيد التفكير في الاعتبارات التي تحدد الأولويات وعلاقتها بتقديم المساعدة. ونحن على اقتناع بأنه ينبغي أن تركز الجهود المبذولة في عمليات حفظ السلام على وقف العنف والحد من مخاطر تجدها إلى أدنى حد ممكن. وقد شملت ولايات عمليات حفظ السلام منذ بدايتها مهام حقوق الإنسان فضلاً عن المهام الاجتماعية والإنسانية في الأجل الطويل، وهي لا تتكيف مع سياق البلد المعين ولا يمكن تبريرها في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإن كيانات الأمم المتحدة المتخصصة إنما أنشئت بغرض تنفيذ تلك التوجيهات وينبغي استخدامها.

وتضطلع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة بدور رئيسي في صياغة نهج مشتركة لبناء السلام بالنسبة للدول الأعضاء، فضلاً عن توجيهات الأمانة العامة ذات الصلة. وينبغي أن تُناقش في اللجنة الخامسة المسائل المتعلقة بالدعم اللوجستي والميزانية وتوفير الموظفين.

ونرى أن ثمة قيمة مضافة واضحة في الاستفادة من قدرات خبراء الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. إن إجراء مناقشات فعالة داخل هذه الهيئات أمر مهم لكفالة أن يتخذ المجلس قرارات مستنيرة لدى إنشاء كل ولاية من ولايات بعثات حفظ السلام، مع أخذ آراء البلدان المساهمة بقوات والحالة على أرض الواقع في الاعتبار. ونحن على اقتناع بأن من شأن التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يعزز

وتتفاقم مخاوفنا من جراء التزعة الناشئة لدى المجلس إلى الخلط فيما بعد بين الولاية الأصلية التقليدية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وولاية تدخل جديدة تخص شريحة صغيرة من القوات في عملية حفظ السلام ذاتها. وشهدنا ذلك من ذي قبل فيما يتعلق بولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الصادر في آذار/مارس ٢٠١٣. ويدرك المجلس جيداً أن الهند تساهم بأكثر من ٤ آلاف جندي في تلك البعثة.

ونحن نرى أن هذا الخلط بين الولايات يؤثر تأثيراً مباشراً على الفعالية التشغيلية لعملية حفظ السلام، مما يعرض حفظة السلام التقليديين لتهديدات غير ضرورية ناجمة عن نزاعات داخلية مسلحة لم تتسبب فيها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أن يصبحوا طرفاً في نزاع مسلح داخلي يجعلهم جميعاً، وليس فقط أولئك التابعين للواء التدخل المعني بإنفاذ السلام، معرضين ليعاملوا معاملة المقاتلين الأعداء بموجب القانون الدولي، وبالتالي فإنهم يتخلون فعلياً عن حياديتهم وعن حصانتهم من الملاحقة القضائية على حد سواء. والأهم من ذلك، نشعر بأن المجلس، باللجوء إلى استخدام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لمعالجة ما هو في الأساس صراعات سياسية داخلية، يقر فعلياً نهجاً قصير النظر وغير مستدام حيال صون السلم والأمن الدوليين. وسيؤدي ذلك النهج إلى وقوع إصابات غير مبررة وغير ضرورية في صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وإلى تقويض مصداقية المجلس ذاته وفعالته في نهاية المطاف.

النقطة المهمة الثانية التي أبرزتها المذكرة المفاهيمية هي وجود مخاطر كبيرة تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشكلها الجماعات المسلحة غير الحكومية. ونحن نتفق اتفاقاً كاملاً مع تلك النقطة. ففي وقت سابق من هذا العام، في

رئاستهم للمجلس، حتى يتسنى للدول الأعضاء المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل الهند، أن ترى بصيصاً من الأمل في أن يُصار في نهاية المطاف إلى تنفيذ المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وكما تعلمون، سيدي الرئيس، تدعو المادة ٤٤ صراحة مجلس الأمن إلى أن يدعو العضو غير الممثل في المجلس إلى: "أن يشترك، إذا شاء، في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة".

بيد أن ذلك لا يحدث أبداً في الممارسة العملية. وما أُعرب عنه في هذا الصباح من وجهات نظر المجلس وتوقعاته من البلدان المساهمة بقوات يتطلب عقد مثل هذه الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات في هذه القاعة، بموجب المادة ٤٤.

ونحن نشكر الاتحاد الروسي على المذكرة المفاهيمية التي عممها للمساعدة على إجراء مناقشتنا اليوم (S/2014/384، المرفق). وسنركز على نقاط قليلة وردت في المذكرة المفاهيمية على أساس تجربتنا بوصفنا من بلدان الأمم المتحدة الرئيسية المساهمة بقوات، إذ أرسلنا أكثر من ١٧٠ ألف من أفراد القوات الهندية إلى ٤٣ من بين ٦٨ من عمليات حفظ السلام التي صدر بها تكليف حتى الآن.

أولاً، تؤكد الورقة المفاهيمية على الأثر الذي تتركه على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الزيادة في عدد الأزمات التي تمثل صراعات مسلحة ليست بذات طابع دولي، والتي توصف أيضاً بأنها صراعات داخلية. تلك في رأينا مسألة مهمة. فبتكليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالتعامل مع هذه الصراعات الداخلية، يصطدم المجلس فعلياً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو ميثاق تتجذر فيه برسوخ مبادئ عمليات حفظ السلام. وكما ذكر زميلي ممثل الصين في هذا الصباح، تشمل تلك المبادئ موافقة الأطراف المعنية بالعمليات وتوخي الحياد وعدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس.

السلام المكلفين بتنفيذ تلك الولايات. والمفارقة أنه يبدو أن بعض أعضاء المجلس يتوقعون أن يستمروا في دفع أسعار عام ١٩٩٢ مقابل خدمات حفظة السلام الذين يُطلب منهم أن يعملوا في إطار ولايات أكثر تعقيداً ومتعددة الأوجه في عام ٢٠١٤. إن ذلك يرقى إلى محاولة قلب النظرية الاقتصادية رأساً على عقب، ناهيك عن الجانب الأخلاقي.

وتنتهي المذكرة المفاهيمية باقتراح جدير بالاهتمام حيث تشير إلى إمكانية صدور وثيقة ختامية عن هذه المناقشة المفتوحة. ونحن نؤيد بقوة تلك الفكرة حتى يتسنى التعريف بالإسهامات القيمة التي قدمتها جميع الدول الأعضاء في المجلس اليوم ووضعها موضع التنفيذ. ووفد بلدي على استعداد للإسهام بأي شكل ترونه مناسباً في إعداد هذه الوثيقة. وإذ نضع هذا الهدف نصب أعيننا، فإننا نقدم الاقتراحات المحددة التالية لينظر المجلس في إدراجها في الوثيقة الختامية المقترحة.

أولاً، ندعو المجلس إلى إعادة النظر في استخدام ولايات التدخل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى أن يتسنى إعطاء الفرصة لجميع الدول الأعضاء المساهمة بقوات، بموجب المادة ٤٤ من الميثاق، للمشاركة في قرارات المجلس بشأن تلك العمليات في قاعة المجلس.

ثانياً، ندعو المجلس إلى أن يكفل أن تُدرج بشكل إلزامي في جميع ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحكاماً ملزمة قانوناً بشأن ملاحقة وتجريم وتحييد أي جماعة مسلحة غير حكومية وأي مليشيا مسلحة تلحق الضرر بتلك العمليات أو تهدد بإلحاق الضرر بها.

ثالثاً، ندعو المجلس إلى إجراء تقييم شفاف ودقيق، خلال مناقشة مفتوحة، لمدى التزام الترتيبات الإقليمية أو الوكالات الإقليمية التزاماً كاملاً ومخلصاً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تحبذ التسوية السلمية للمنازعات قبل أن يتخذ المجلس إجراءاته. بموجب الفقرة ١ من المادة ٥٣، ويأذن بعمليات

اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، عضدنا بالوقائع والأرقام آراءنا بشأن هذا التهديد الذي نواجهه في عمليات حفظ السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، حيث تنتشر قواتنا. ومما يبعث على القلق أن مجلس الأمن لم يتخذ أي إجراءات فعالة للتصدي لهذه المخاطر.

ثالثاً، تشير المذكرة المفاهيمية إلى الاتجاه المتزايد لدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى العمل جنباً إلى جنب مع قوات مسلحة أجنبية أخرى في نفس مسرح العمليات لكن لديها ولايات منفصلة قد تختلف عن تلك التي وافق عليها مجلس الأمن. ونحن نفترض أن هذه النقطة تتعلق بما يسمى بعمليات الأمم المتحدة المختلطة لحفظ السلام، التي نشأت نتيجة محاولة خلق نوع من التآزر ما بين أحكام الفصل الثامن والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى أنه ينبغي للمجلس، بمقتضى الميثاق، وقبل التصرف بموجب أحكام الفقرة ١ من المادة ٥٣ من الميثاق والإذن بولاية لعملية من عمليات حفظ السلام، أن يتأكد من أن الدول الأعضاء التي تنتمي إلى ترتيبات أو وكالات إقليمية قد استنفدت جميع محاولات فض المنازعات بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة ٥٢.

النقطة الرابعة التي قدمت في المذكرة المفاهيمية تتعلق بالآثار المترتبة في الموارد على الولايات الجديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وظهور الولايات المتعددة الأبعاد. وتلك مسألة شديدة الأهمية. فمن جهة، تصاغ الولايات الجديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام صياغة طموحة وتقع في الكثير من الصفحات، بوصفها نماذج للحكومة الرشيدة. ومن ناحية أخرى، فإن من يصيغون تلك الولايات الجديدة أنفسهم يثيرون اعتراضات تافهة لكيلا يدفعوا المزيد من المال لحفظ

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للمبادرة والقيادة اللتين أظهرتهما في عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المسألة الهامة المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسأكون موجزا جدا.

لقد دأبت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التطور منذ نشأتها. وحفظ السلام المعاصر أصبح متعدد الأبعاد بأدوار ومسؤوليات أوسع. فبعد خمسة عشر عاما على تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، جدّد القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) نظرتنا إلى التوجهات في حفظ السلام. وقد قدّم حفظ السلام الحديث أيضا عدة مبتكرات تشمل لواء قوة التدخل، والطائرات بلا طيار غير المسلحة والتعاون بين البعثات، وما سواها. والحقيقة الأكثر أهمية هي أنّ حفظ السلام يبقى مبادرة رائدة للأمم المتحدة من أجل السلام والأمن الدوليين. وينبغي لنا صون هذه الأداة الهامة وتحسينها. والمسألة الرئيسية في هذا الصدد هي كيفية جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مستدامة على صعيدي الموارد المالية والبشرية.

أود أولاً أن أتطرّق إلى التحدي المادي. فمن المحتمل لميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام في العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ أن تتجاوز كثيرا معدلها التاريخي البالغ ٨ بلايين دولار. ومع إدراكنا الكامل للدور الهام لعمليات حفظ السلام في صون السلم والأمن الدوليين، فإنّ الأجواء المالية للدول الأعضاء، بما فيها اليابان، لا تسمح بموارد غير محدودة لحفظ السلام. وهناك مطالبة بتدابير ذات كفاءة قوية جدا.

وتصحيح الأحجام نهج واعد في التصدي لتلك التحديات المالية. فحين تظهر فكرة إنشاء بعثة جديدة، ينبغي إيلاؤها التفكير الكامل فيما إذا كانت فعّالة أو غير فعّالة من حيث التكلفة. ويتعيّن تفصيل ولاية البعثة بالاستناد إلى الواقع الميداني، وينبغي أن تستجيب للحالة المتغيرة في الميدان. ولتلك الغاية،

الأمم المتحدة لحفظ السلام، مستخدما السلطات المخولة له بموجب المادة ٤٢ من الميثاق. وفي رأينا، يجب أن يكون ذلك شرطا مسبقا أساسيا لنشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في ما يسمى بعمليات حفظ السلام المختلطة.

رابعا، نطالب المجلس بأن يبادر إلى الموافقة بالإجماع على زيادة المُخصّصات المالية لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على أساس المعدلات المقترحة في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في إطار ولاية الجمعية العامة. ومن شأن ذلك أن يبعث برسالة قوية من المجلس إلى المجتمع الدولي مفادها أنه على استعداد كامل لتمويل الولايات الجديدة لعمليات حفظ السلام التي يأذن بها.

خامسا، ندعو المجلس إلى العمل مع البلدان المساهمة بقوات بموجب المادة ٤٤ من الميثاق عند صياغة الولايات الجديدة المتعددة الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتقد أن بإمكاننا القيام بدور في مساعدة المجلس، بموجب أحكام المادة ٤٤، في تحديد نوع القوات المطلوبة للولاية المقترحة وعددها وطبيعة المعدات اللازمة وتكاليف التشغيل في التضاريس الخاصة لمسرح العمليات.

أخيرا، ندعو المجلس إلى النظر في دور الكيانات الأخرى للأمم المتحدة، مثل لجنة بناء السلام، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، التي يمكنها أن تؤدي دوراً تنفيذياً في المكوّنات المدنية للولايات المتعددة الأبعاد التي يجري إقرارها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى هذا الأساس، ينبغي للمكوّنات المختلفة لهذه البعثات أن تُلحق بوضوح بالكيان الملائم التابع للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السلام عبر توسيع مشاركتها تحت شعار "المساهمة الاستباقية في السلام".

ختاماً، أود الإعراب عن تقديري الصادق لجميع حفظة السلام. كما أعرب عن أعمق تعازينا إلى الناجين من حفظة السلام الذين قدّموا التضحيات العظمى أثناء قيامهم بواجبهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير - هارتينغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالروسية): أودّ أن أهنئكم شخصياً، سيدي الرئيس، فضلاً عن الاتحاد الروسي، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. (تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضاً أن أشكر أصدقاءنا وزملاءنا الكوريين على رئاستهم في الشهر الماضي.

ويشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. إنّ البلدان المرشحة: تركيا، جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، الجبل الأسود وصربيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة: ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا، جمهورية مولدوفا وجورجيا، تؤيد هذا البيان.

ومراعاة للوقت، سأقدم صيغة موجزة من النصّ المكتوب الذي أُعدّ لجلسة اليوم؛ والصيغة الكاملة من هذا النصّ ستُعَمَّم في القاعة.

وأودّ أن أبدأ بالقول إنّنا ممتنون على العمل الذي أنجزته الأمانة العامة لابتكار وتعزيز قدرات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويبقى حفظ السلام النشاط الرائد للأمم المتحدة، وأداة أساسية تمهّد الطريق لاستقرار وتنمية أطول أمداً في البلدان الخارجة من الأزمة. والعمل الهامّ لجميع

ينبغي للأمين العام أن يواصل مراقبته عن كثب للتطورات الميدانية، وتقديم توصيات تتسم بحسن التوقيت والواقعية إلى مجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض ولاية كل بعثة في الوقت المناسب، وضمان فعالية أنشطة البعثة. وينبغي تفادي التجديد التلقائي لولايات البعثات واستعراض ولايات البعثات المطوّلة استعراضاً كاملاً.

وأود بالانتقال إلى التحدي الذي تفرضه الموارد البشرية المحدودة. فمن الواضح أن عدداً كبيراً من حفظة السلام المؤهلين أساسياً لأنشطة حفظ السلام. لكننا في أغلب الأحيان نناضل لإيجاد جميع الأفراد الذين نحتاج إليهم. وبالنظر إلى الزيادة الحالية في الحاجة إلى بعثات حفظ السلام، فإنّ الموارد البشرية قد أُهْمِكت. وباتت زيادة عدد حفظة السلام المؤهلين وإيجاد تجمّع قوي منهم مهمّة ملحة. وأود في هذا الصدد تسليط الضوء على نقطتين.

أولاً، إنّ توسيع قاعدة البلدان المساهمة بقوات هو أحد السبل لمواكبة التحدي. والصحيح هو أنّ بعثات حفظ السلام الحالية تعتمد على عدد محدود من تلك البلدان.

ثانياً، إنّنا بحاجة إلى المزيد من التدريب، الذي يشكل وسيلة فعالة لإيجاد حفظة سلام مؤهلين. والنهوض بمعايير النظام لدى حفظة السلام، بما يشمل منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، أساسياً لضمان مصداقية البعثة. يضاف إلى ذلك أنه يُطلَب الآن من حفظة السلام أن يكونوا أكفياً في المهمات المعقدة. لذا، ينبغي أن نوفّر تدريباً كاملاً النطاق لإيجاد حفظة سلام مؤهلين.

لقد شاركت اليابان في عمليات حفظ السلام طوال أكثر من ٢٠ عاماً. وقد نشرنا أكثر من ١٠ ٠٠٠ فرد في ١٢ بعثة لحفظ السلام. وسأتحطّي التفاصيل الآن نظراً لضيق الوقت؛ ويمكن إيجادها في النصّ المكتوب الذي سأعمّمه في القاعة. ولكن أود تأكيد أنّ اليابان تود أن تُساهم في عمليات حفظ

نحو الاستخدام الأوسع للتكنولوجيات الحديثة في عمليات حفظ السلام. وقد عرفنا أن استخدام هذه التكنولوجيات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد دعم فعليا أداء أفضل لولايتها في الحماية، وزاد إلمام القوات في الميدان بالحالة. وإننا نشجع إدارة عمليات حفظ السلام على استكشاف المزيد من فرص استخدام التكنولوجيا الحديثة في بعثات حفظ السلام.

ثانيا، إننا نؤمن بإيماننا قويا بالأهمية المحورية لحماية جميع المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، في حالات النزاع المسلح. في كثير من الأحيان يكون ذلك حاسما بالنسبة لنجاح وشرعية عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

نشجع أيضا الجهود الجارية من أجل التنفيذ الكامل للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك إشراك المرأة في عمليات منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وصنع السلام وبناء السلام، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح. إن إدماج المنظور الجنساني وحماية الأطفال في تدريب الجيش، والشرطة والموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام يحظى بنفس القدر من الأهمية. ونرحب بتصميم الأمم المتحدة على منع ومكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والتشديد على الدور الرئيسي الذي تؤديه القيادة العليا في البعثات لضمان المساءلة.

إن البيان الرئاسي (S/PRST/2014/3) الذي اعتمد بمناسبة المناقشة التي جرت في وقت سابق من العام بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.7109) توفر أيضا التوجيه للنظر في المسائل المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالمزيد لترجمة هذه العملية المعيارية إلى تحسينات ملموسة على أرض الواقع.

إن بعثات حفظ السلام تؤدي دوراً هاماً في بناء السلام، واستمرار العمل بشأن الأواصر بين عمليات حفظ السلام ولجنة

الأطراف الفعالة بالشراكة مع الأمم المتحدة جهد عظيم قد لا يحظى دائما بالتقدير الذي يستحقه. وقبل بضعة أيام، في ٢٩ أيار/مايو، احتفلنا باليوم الدولي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ونودّ مجدداً أن نُحيي جميع الذين فقدوا حياتهم في خدمة الأمم المتحدة، ونعرب عن تقديرنا واحترامنا العميقين لهم.

إننا نتشاطر فكرة أن برنامج حفظ السلام يتطلب تغييرات منتظمة بين جميع أصحاب المصلحة، من البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، والأمانة العامة، ومجلس الأمن، إلى أعضاء الجمعية العامة على نطاق أوسع. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وقد جرت في وقت سابق من هذا العام مناقشات هامة في سياق اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

إنّ الإشراف المباشر لحفظ السلام مطلوب في الحالات المتقلبة على نحو متزايد، وهم يواجهون مخاطر أكبر منها في أي وقت مضى. وضمان أن يكون حفظ السلام مدربين ومجهزين بشكل جيد بأحدث الوسائل أمر في غاية الأهمية، إذا أريد تنفيذ الولايات مع الاهتمام اللازم بسلامة وأمن الرجال والنساء في الميدان. وينبغي لنا أن نضمن أن القوات تستفيد من التدريب المعتمد الذي تحتاج إليه قبل نشرها في الميدان.

وتعزيز الولاية واستخدام القدرات الجديدة، مثل لواء قوة التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثبتنا أن توطيد السلام حيثما تدعو الحاجة إلى ذلك، وفي ظل ظروف محددة، يمكن أن يدعم نجاح ومشروعية عملية للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نحتاج أيضا إلى التركيز على استخدام القدرات المتوافرة بأقصى فعالية ممكنة، وعلى التأكد من أن تلك القدرات تستطيع الأداء على نحو أمثل.

إنّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يدعمان جهود التحديث هذه. ونحن بالتحديد نُحيي مساعي الأمانة العامة

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقدم مساهمة هامة في توجيه الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولديها مصلحة كبيرة في جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية. لذلك نتطلع إلى تبادل الآراء البناءة مع جميع الشركاء في المسائل التي أثّرت في جميع المنتديات الملائمة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد غرونديتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي وهي: أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج، وبلدي، السويد. ونشكر الأمين العام على بيانه الهام، ونرحب بهذه الفرصة لمناقشة الاتجاهات الجديدة والتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام. وسوف يقتضي الأمر العمل الاستشراقي على الصعد السياسية والاستراتيجية والتشغيلية لتحديث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي تتناسب مع المقاصد. وينبغي أن تصمم أنشطة حفظ السلام ليس فقط لصون السلم، بل أيضاً لتيسير بناء السلام بعد انتهاء الصراع، والمساعدة في منع الارتداد إلى حالات الصراع، وتساعد في التقدم صوب السلام والتنمية المستدامين.

بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، من خلال التزامها بالسلم والأمن الدوليين، واستعدادها لوضع أفرادها في ظروف تعرضهم للأذى، غالباً في بيئات معادية تسود البلدان التي تعاني من صراعات. إن هذه البلدان بقيامها بذلك فإنها تشكل العمود الفقري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وينبغي علينا جميعاً أن نكون ممتنين لالتزامها وتضحياتها.

أود أن أقر بالتقدم الهام الذي أحرزته الدول الأفريقية في إطار منظومة السلام والأمن الأفريقية. إن بلدان الشمال الأوروبي على أهبة الاستعداد لزيادة تعزيز القدرة الأفريقية على التصدي لتحديات السلم والأمن في الأرض الأفريقية.

بناء السلام لا يزال هاماً. ونسلم بالصلوات الوثيقة بين السلم والأمن، والتنمية والمساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، نرحب بالعمل على سياسة الأمم المتحدة في المراحل الانتقالية، مما يدل على وجود وشائج وثيقة بين سائر هذه الأنشطة، بهدف التوصل إلى نتيجة إيجابية لحالات ما بعد الأزمات.

نقدر الاهتمام المتزايد بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام. في هذا السياق، من الواضح أن الاتحاد الأوروبي يرحب أيضاً باعتماد المجلس للبيان الرئاسي الأول من نوعه الذي شجع فيه المنظمين، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على زيادة تعزيز العلاقات المؤسسية واستراتيجية الشراكة بينهما (S/PRST/2014/4). في مناسبات عديدة أطلعت أشتون الممثلة السامية المجلس على ذلك، وأيضاً وكيل الأمين العام لادسو الذي يحضر بانتظام الاجتماعات غير الرسمية لوزراء الدفاع في الاتحاد الأوروبي.

أما على أرض الواقع، فهناك أيضاً العديد من الأمثلة الملموسة التي تبين الشراكة الوثيقة القائمة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تساهم البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في تدريب القوات المسلحة التابعة لمالي جنباً إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. كذلك طور الاتحاد الأوروبي شراكة قوية مع الاتحاد الأفريقي في الصومال، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وما يرحب به الاتحاد الأوروبي يؤدي دوراً هاماً في حالي جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي بتقديمه الدعم المالي للبعثات التي تقودها البلدان الأفريقية التي تسبق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتمهد الطريق أمامها. أخيراً وليس آخراً، يقوم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ببذل العديد من الجهود لدعم البلدان الأفريقية في تطوير قدراتها العسكرية بغية مساعدتها على الإسهام في خطة الأمم المتحدة للسلم والأمن.

تشمل أكثر من بعثة واحدة ستوفر درجة أعلى من المرونة والاستدامة للبعثات مما نراه اليوم.

ثمة حقيقة أكثر تعقيداً بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتطلب أيضاً بذل المزيد من الجهود لتوفير التدريب للملائم لأفراد الشرطة والأفراد العسكريين العاملين في بعثات الأمم المتحدة. وينبغي إعطاء الأولوية لتطوير المعايير في سياق سيادة القانون، مع التركيز على دور الشرطة في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز قدرة حفظة السلام في تهيئة بيئة تمكينية لأنشطة بناء السلام في مجالات حيوية مثل إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي سياق التدريب، ما زلنا نشدد على ضمان أهمية تجسيد أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في جميع الأنشطة المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

ترحب أيضاً بلدان الشمال الأوروبي بالاتجاه المتمثل في الإدماج المنهجي لعناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. إن موقفنا الثابت مفاده أن احترام حقوق الإنسان يشكل جانبا أساسيا في جميع عمليات حفظ السلام. أما الحيلولة دون الإفلات من العقاب فتمثل عنصرا أساسيا في إحلال السلام المستدام. بينما الوقاية أمر حاسم في مسعى تحاشي الصراع، فإن السلام الدائم يتطلب وجودا مستداما للمجتمع الدولي طيلة دورة الصراع برمتها. من الضروري دعم بناء السلام لمنع الارتداد إلى الصراع. ويتطلب انتقال المسؤولية عن عمليات كاملة لحفظ السلام إلى البعثات السياسية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وإلى سلطات البلد المضيف والجهات الفاعلة الوطنية الإشراف الدقيق.

يجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة لتدعيم هذه الجهود. ونوه بالقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) بشأن حفظ السلام المتعدد الأبعاد الذي يسلط الضوء على أهمية التلاحم بين صنع السلام، وحفظ

إن بلدان الشمال الأوروبي لديها تقليد طويل في المشاركة والتعاون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما زالت تلك المشاركة مستمرة ويجري تعزيزها. تشارك بلدان عدة من الشمال الأوروبي في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ستقدم السويد قريبا مساهمة كبيرة تتكون من وحدة للاستخبارات، والمراقبة والاستطلاع، سوف تدعم وحدة جميع مصادر المعلومات الانصهار في تلك البعثة.

إن الظروف التي تواجه عمليات حفظ السلام اليوم تشكل تحديات جديدة لأمن حفظة السلام وحماية المدنيين، وهي إحدى المهام الرئيسية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتقد أن التكنولوجيا الجديدة، بالإضافة إلى توفير قوة حماية معززة، ستزيد من القدرة على حماية المدنيين. كما أن تلك التكنولوجيا قادرة على تحسين فعالية عمليات البعثات، ورفع كفاءتها في الاضطلاع بولاياتها. وتنوق إلى المساهمة في تطوير نهج مفاهيمي لاستخدام وحدات المعلومات والتحليل والمركبات الجوية غير المسلحة وغير المأهولة ضمن بعثات الأمم المتحدة.

كذلك فإن الأساليب التشغيلية والتكنولوجيات الجديدة تتطلب أساليب جديدة. أما على الصعيد التشغيلي، فمن الجوهرى تطوير نظم ملائمة لأمن المعلومات اللازم، واستخدام اتصالات آمنة. أما على الصعيد الاستراتيجي، فيجب تجسيد الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الجديدة في سياسة الأمم المتحدة والوثائق التنظيمية. وهذا ليس أمرا حيويا من أجل تحقيق الكفاءة فحسب، ولكن أيضا من أجل شرعية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن زيادة تطوير استخدام التعاون فيما بين البعثات، بما في ذلك عن طريق استخدام قوات عسكرية احتياطية يمكن أن تمثل طريقة أخرى لتعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام. وإن قوات الرد المتنقلة داخل البعثات أو في الترتيبات الإقليمية التي

إن باكستان أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، وساهمت بأكثر من ١٥٠.٠٠٠ فرد في ٤١ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك البعثات التقليدية والمعقدة، منذ عام ١٩٦٠. وعمل رجالنا ونساؤنا بتميز ومهنية في بعض أكثر البيئات الصعبة والمتزايدة المطالب. وظلنا مرتبطين بحفظ السلام طوال مراحل تطوره. وبتلك التجربة والسجل نسهم في هذه المناقشة.

وما فتئ مفهوم إسناد ولاية رادعة ينفذ ويطبق في الماضي القريب للتعامل مع ما بدت حالة اعتيادية للزراع المعقد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتخذ القرار باثنين من المحاذير هما: ألا يشكل سابقة وألا يمس بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. ونرى انه ينبغي ألا يخلط بين حفظ السلام الرادع وإنفاذ السلام من الناحية المفاهيمية أو العملية. فقد استخدمت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الماضي حفظ السلام الرادع بشكل ناجح حيثما دعت الضرورة. وبذلك المعنى، فانه الآن يمثل اتجاهًا. واتسقت الموافقة على تلك العمليات مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام ألا وهي: الحياد وموافقة الأطراف وعدم استخدام القوة ما عدا للدفاع عن النفس أو للدفاع عن الولاية المأذون بها. ويجب أن يستمر ذلك.

إن الأمم المتحدة تحفظ السلام. وهي لا تسعى للحلول العسكرية. ولذلك السبب ينبغي ألا تكرر التدابير المتفق إلى اتخاذها بشكل استثنائي. وينبغي ألا تتورط بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حرب غير متناظرة، أو يصبح أفرادها مقاتلين، أو أن تعتبر منحازة أو أن تصبح ذراعا لقوت الدفاع الوطنية أو أن تتخذ اجراءات من شأنها أن تقع تحت طائلة القانون الإنساني الدولي.

ويمثل استخدام التكنولوجيا الجديدة اتجاهًا جديدًا. فالبعثات تستخدم أجهزة الاستشعار والرادارات والنظام العالمي لتحديد المواقع وأجهزة المراقبة الليلية والإلكترونيات

السلام وبناء السلام والتنمية. إن استعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة المقرر في عام ٢٠١٥ الذي ينبغي أن يكون شاملاً في نطاقه، قد يساعدنا في تحسين قدرتنا على توفير الدعم المنسق، أي توحيد أداء الأمم المتحدة، المقدم إلى البلدان الخارجة من صراعات بربط الأمن مع التنمية على نحو أوثق وضمن الانتقال السلس بين بعثات الأمم المتحدة، والأفرقة القطرية.

أخيراً، تحتاج إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الأثر البيئي لوجودها، كي لا تؤثر سلباً على المجتمعات المحلية وسبل عيشهم.

ونحن بحاجة إلى "إضفاء الاخضرار على اللون الازرق". ودول الشمال الأوروبي على استعداد للانخراط في مناقشة بشأن كيفية التناول الأفضل لتلك المسألة في السياق الواسع لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم السفير تشوركين على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى التشاور مع البلدان المساهمة بقوات خلال الإعداد للمناقشة. كما أشكركم على تقديمكم لنا مذكرة مفاهيمية موضوعية (S/2014/384، المرفق) وعلى قيادتكم بشأن حفظ السلام.

ويشكل حفظ السلام الدعامة الأساسية للأمم المتحدة في سعيها المستمر لصون السلام والأمن الدوليين. فالتراعات المعاصرة أكثر تعقيداً ومزمنة وفتاكة. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نرسي الأساس المشترك فيما تتطور السياسات والممارسات المتعلقة بحفظ السلام. وذلك يتطلب إقامة شراكة حقيقية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. واتخذ قرار المجلس ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ قرارات هامة لتعزيز الأعمال المتعلقة بحفظ السلام المتعدد الأبعاد.

التراع. وعند الاقتضاء سيلزم أن تتخذ تلك الجهود المتعددة الاتجاهات بعدا إقليميا واسعا، كما هو الحال في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ومن أجل التنفيذ الفعال، يلزم أن يضاهى إسناد الولايات بتوفير موارد كافية. وينبغي منح الأولوية للمهمة الأساسية لحفظ السلام، وهي تهيئة بيئة مأمونة وآمنة. ولذلك السبب يظل توفير قدرات عسكرية وشرطية كافية تفي بمعايير الأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية في تشكيلات البعثة ويجب ألا يعرض للخطر لأغراض خفض التكلفة حصرا.

كما يستلزم التنفيذ الفعال للولايات المعقدة التنسيق الوثيق والانخراط مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات شرطة. ولا بد أن يتخذ القرار بوضع الولايات وتعديلها، فضلا عن تحديد البعثات وانتقالها وسحبها، بأجراء المشاورات المسبقة والموضوعية مع البلدان المساهمة بقوات.

وأثناء التعامل مع الاتجاهات الجديدة، علينا أيضا معالجة إحدى المسائل المعلقة لفترة طويلة التي تجابه حفظ السلام - وهي تنقيح تكلفة القوات. ووجه استثمار كبير في تلك الممارسة، بما في ذلك ممارسة فريق كبار المستشارين مؤخرا بشأن معدلات تسديد النفقات للبلدان المساهمة بقوات والمسائل ذات الصلة، التي أوصت الآن بتخصيص رقم محدد استنادا إلى بيانات تجريبية لتسديد التكلفة.

إن الطريق ممد لاخذ الخطوة المنطقية المقبلة بإجراء تنقيح لزيادة تقدير تكلفة القوات وإنشاء آلية دائمة لتنقيحها الدوري. فأى زيادة مخصصة أو مؤقتة أو تدريجية لن تعالج المشكلة. وهي مسألة تتعلق بتوافر الإرادة السياسية، التي نأمل أن تتمكن الدول الأعضاء من اجتماعها لمصلحة تحقيق السلام وحفظ السلام.

الجوية الفضائية العالية التكنولوجيا للهبوض بفعالة البعثات التشغيلية. وفي الآونة الأخيرة، أدخلت منظومة جوية بدون طيار وبدون سلاح في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس تجريبي لتقديم الإنذار المبكر وتحسين الوعي بالحالة السائدة، مما يساعد البعثة في توفير الحماية وزيادة أمان حفظة السلام وأمنهم.

وتلك التكنولوجيا آخذة في الوقت الحالي في أن تصبح صناعة للنمو. ونرى أن تطويرها ينبغي ألا يكون مدفوعا بالصناعة، بل مدفوعا بالطلب. وفي استخدام تلك التكنولوجيا يلزم أن نكون انتقائيين وحساسين للغاية نحو شواغل البلد المضيف والدول المجاورة. وينبغي أن يكيف استخدام التكنولوجيا حسب البيئات والهياكل المحددة وان يكون متسقا مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام.

ويشكل التعاون بين البعثات ترتيبا مؤقتا لسد الفجوات في السياق الإقليمي. فعمليات النقل المفاجئة والكبيرة للقوات من مسرح إلى آخر ليست عملية ولا مرغوبة. وتتسم موافقة الحكومة المضيفة والبلدان المساهمة بقوات بالأهمية في ذلك السياق. كما تقوم حاجة إلى وضع إجراءات تشغيل موحدة، بما في ذلك أحكام مدمجة في صميمها للاستخدام الأمثل للهيئة الطبية الدولية. وحان الوقت الآن للتخلص من التفكير الحالي بشأن الاحتياطات. وينبغي أن نستخدم الاحتياطات غير المتعهد بها المكروسة في منطقة البعثة. فذلك سيكون استثمارا بالغ الأهمية.

كما ينبغي أن نواصل تعزيز التعاون الإقليمي، الذي يحقق التكامل في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام ويعزز الملكية الوطنية. ويلزمنا اتخاذ نهج كلي بصورة أكبر لحفظ السلام يدمج الجوانب السياسية والأمنية في المصالحة الوطنية والعدالة الجنائية الانتقالية وبناء القدرات وعوامل التمكين الاقتصادي والإنمائي، التي تتسم بأهمية بالغة لبناء السلام ومنع العودة إلى

وإيطاليا هي البلد الأول المساهم بقوات في أوروبا الغربية ومجموعات الدول الأخرى والمساهم السابع بالأموال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويقود جنرال إيطالي عملية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبذلك الانخراط في الميدان، بالتوافق مع بقية الدول الأعضاء، نتعلم كل يوم الدروس التي تساعدنا على زيادة فعالية التزامنا بخدمة قضية السلام.

ولا يمكن للقوات أن تؤدي مهامها بدون المعدات والمهارات المناسبة في حالات الصراع، حيث تملك معظم الأطراف المعنية الأدوات التكنولوجية الأساسية على الأقل. وكما قالت وكيلا الأمين العام للدعم الميداني السيدة حق خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام،

”يشكل توفير سلامة وأمن الأفراد الذين يتم نشرهم في بيئات مضطربة ضرورة مطلقة... ويتعين أن يصبح تطبيق التكنولوجيات الجديدة من السمات المشتركة لطريقة عملنا بقدر أكبر“.

كان ذلك في إشارة إلى أمن ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة. ومع ذلك، علمنا أيضا بارتياح، خلال هذا العام، بموافقة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام؛ على الإشارة إلى هذه الأدوات التكنولوجية في تقريرها في سياق القدرات العسكرية، حيث شجعت

”الأمانة العامة... على دعم المبادرات المختلفة، بما في ذلك الاستخدام المتفق عليه للتكنولوجيا الحديثة. بما يتسق مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام، من أجل تعزيز جملة أمور منها الإحاطة بالأحوال وحماية القوات.“ (A/68/19، الفقرة ٨٠).

إن إيطاليا تتفق مع اللجنة الخاصة، ويسرها تناول الهيئة الرئيسية المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكركم وأشكر وفد بلدكم على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية لمناقشة أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه المنظمة في الوقت الحالي. كما أود أن أشكر الأمين العام على الملاحظات التي أدلى بها في بداية الجلسة.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن صون السلام والأمن الدوليين يشكل المهمة الأساسية للأمم المتحدة. فإحلال السلام هو الهدف الأول والأكثر قيمة الذي ينبغي أن تسعى لتحقيقه أي منظمة فيما بين الدول.

وبالرغم من ذلك، تغير العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. أولاً، لقد تغيرت إلى حد كبير السياقات التي تجري فيها عمليات حفظ السلام. وعلى نحو ما أكد عليه في المذكرة المفاهيمية (S/2014/384، المرفق) التي أعدها رئاسة المجلس، وأقتبس، إن، ”الغالبية العظمى من الأزمات التي تنتشر فيها عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو تمتد فيها ولاياتها هي نزاعات مسلحة ذات طابع غير دولي، وكثيراً ما يشار إليها أيضاً بالتراعات الداخلية أو الأهلية“.

ثانياً، وصت جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في الوقت الحالي إلى أعداد، من حيث القوات، وأيضاً الموارد المالية المتعهد بها، لا يمكن مقارنتها بما كان عليه الحال، لنقل، قبل فترة لا تتجاوز ١٠ أعوام. وثالثاً، ولكن ليس أقل أهمية، إن التراعات في الوقت الحالي لم تعد مجرد مسألة تتعلق بإرسال القوات إلى خط المواجهة، ولكنها تستدعي توفير أحدث القدرات العسكرية والمدنية، مثل التكنولوجيا والجنود المهرة.

وإيطاليا تتفهم وتتشاطر بعض شواغل الدول الأعضاء، ولا سيما من القارة التي تشهد أكبر عدد من العمليات، ألا وهي أفريقيا، فيما يخص الاتجاهات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على النحو المبين في الورقة المفاهيمية لهذه الجلسة. وليس من قبيل المصادفة مشاركة إيطاليا بنشاط وتشجيعها للمناقشات والمفاوضات حول هذه المسألة الحساسة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وغيرها من المحافل. وخلال حلقة النقاش التي عقدناها مؤخرا خارج الأمم المتحدة، قُدمت معلومات عن الكيفية التي يمكن من خلالها للبعثات الاستفادة من صور السواتل لتحديد موقع المياه وحفر الآبار، وكذلك تحديد المواقع المناسبة لنُظم الطاقة الشمسية والطاقت المتجددة الأخرى. وتعلمنا أيضا مدى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتزويد موظفي البعثة بأحدث البيانات؛ وأهمية استخدام أجهزة القياس البيولوجي المحمولة لجمع معلومات أساسية عن الحالة الصحية للاجئين وهوياتهم؛ وكيف أن مولدات المياه يمكن أن تسحب الرطوبة من الجو لتوفير ما يصل إلى ٤ ٠٠٠ لتر من مياه الشرب يوميا. وهنا، أود أيضا أن أشير إلى مشروع تموله إيطاليا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، يستخدم صور السواتل للتحقق من الامتثال للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا.

في الختام، يجب علينا ألا ننسى أبدا أن حفظ السلام هو في نهاية المطاف واجب أخلاقي وواجب يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء. وجميع الشواغل المذكورة آنفا - من استخدام البيانات المجموعة بواسطة أجهزة الاستدلال إلى آثار التعاون بين البعثات ومستوى الانضباط في الميزانية والمسائل الواجب مناقشتها مع البلدان المساهمة بقوات وتدريب قوات حفظ السلام الذي يجب تعزيزه - هي شواغل أكثر من مشروعة. ومع ذلك، فإننا نرى أنه إذا كان يمكن للاتجاهات الجديدة في مجال حفظ السلام أن تكون ذات فائدة، كما أظهرت أنها يمكن

لهذه المسألة بنجاح. وقد اختار وفد بلدي المشاركة بشكل استباقي في تيسير عملية التفاوض التي أدت إلى تلك النتيجة. لدى معظم عمليات حفظ السلام اليوم ولايات تتعلق بحماية المدنيين. وهذا تطور مهم. وعلى سبيل المثال، منذ اندلاع النزاع في جنوب السودان في نهاية العام الماضي، جرى إنقاذ أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص واستضافتهم في معسكرات قوات حفظ السلام. ويشكل ذلك تطبيقا عمليا لتقديم المعونة الإنسانية، وهو ما يُكسب حفظ السلام المصادقية والثناء. فمن الطبيعي أن يتوقع المدنيون الذين يعانون شظف العيش أن يوفر لهم جنود الخوذ الزرق الحماية والملجأ.

وبسبب واقع صراعات اليوم، اتسعت بشكل صارخ هوة التفاوت بين التوقعات المفروضة على الأمم المتحدة وقدرتها على الاستجابة. وفي هذه الأوقات التي تعاني الميزانية خلالها من مصاعب وقيود، يتمثل الحل الوحيد الممكن في الحد من هذا التفاوت من خلال الابتكار. وكما قال وكيل الأمين العام لادسوس في بيانه أمام اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في الجلسة الافتتاحية لدورة هذا العام، "لم تعد المرونة والابتكار في المقر الرئيسي وفي بعثاتنا خيارا، بل ضرورة ملحة".

وعلى سبيل المثال، توفر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا دراسة حالة ذات صلة بالموضوع. وقد أدت الحاجة إلى توفير الحماية للمدنيين إلى إيجاد أدوات جديدة، مثل المركبات الجوية غير المسلحة بدون طيار ولواء التدخل. وحقق كلاهما نتائج حتى الآن وجاء على مستوى أعلى التوقعات، حيث يسهمان ليس في الإطار المباشر لعملية حفظ السلام فحسب، ولكن أيضا في إنقاذ حياة المدنيين، كما كان الحال مؤخرا عندما رصدت طائرة بدون طيار قاربا على شفا الغرق في النهر، مما أتاح القيام بعملية أنقذت أرواحا بشرية.

نشر قوات لإنفاذ السلام تساؤلات شتى، لا سيما، فيما يخص كيفية التوفيق بين مهامها والمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

ثالثاً، على الرغم من أننا ندرك القيمة المضافة لاستخدام التقنيات الحديثة، مثل المركبات الجوية بدون طيار، كجزء من الجهود الرامية إلى حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، فإننا ندرك أيضاً المخاطر التي تنطوي عليها، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي في سياق الحفاظ على التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، والتمييز بين استخدام تلك التكنولوجيات لصون السلام واستخدامها في إنفاذ السلام. ولذلك، من الضروري التقييد في استخدام التقنيات الحديثة بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

رابعاً، فيما يخص التعاون بين البعثات، وبينما ندرك أهميته، فإننا نعتقد أيضاً أنه من الضروري النظر في قضايا التوقيت والشروط التي يجب الوفاء بها والأثر على البعثات المعنية والتنفيذ الفعال. وفي هذا السياق، فإننا نعتقد أيضاً أن المجلس يجب أن يكون حذراً عند استخدام تلك الأداة وأن يحترم ولاية كل بعثة من البعثات، فضلاً عن مذكرات التفاهم التي سبق وأن وقعتها البلدان المساهمة بقوات مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بكل عملية.

وأخيراً، يرى وفد بلدي أن من الضروري إجراء تحليل لتكاليف وفوائد تنفيذ كل مسألة من تلك المسائل. ويجب أن يولي التحليل عناية خاصة للدروس المستفادة، وكذلك للآثار القانونية والتشغيلية وتلك المتعلقة بالسياسة المالية بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات.

ختاماً، أود التأكيد على الدور المركزي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن الأهمية التي نعلقها على تعزيز قدرتها العملية وهيكلها التنظيمي. ونؤكد على أهمية الإبقاء على اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام باعتبارها المحفل الوحيد لمناقشة

أن تكون كذلك، القيام بعمل أفضل في خدمة السلام، ينبغي أن نستمر في استكشاف أحدث الحلول لمعالجة تلك الشواغل. لقد دخلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام القرن الحادي والعشرين. فلنعمل معاً آخذين ذلك الهدف بعين الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد روستنال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة وشكركم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية التي أعدت حول هذا الموضوع الهام (S/2014/384، المرفق). ونشكر أيضاً الأمين العام على ملاحظاته. وبوصفنا عضواً سابقاً في المجلس وبلداً مساهماً بقوات، فإننا نعتبر أنه من الضروري إجراء مناقشة بشأن الاتجاهات الحديثة في عمليات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة.

ويقدم وفد بلدي الملاحظات التالية: أولاً، إننا ندعم بشكل عام، الولايات المعقدة والمتعددة الأبعاد، بما في ذلك تلك التي تقوم بطائفة واسعة من المهام التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في البلدان التي تشهد صراعات. ومع ذلك، يمكن للزيادة في عدد المهام التي تفتقر إلى تحديد واضح للأولويات أن تؤدي إلى تفتيت عمل القوات في الميدان أو إثقال كاهلها، وبالتالي إضعاف، بل وحتى تحويل انتباهها، عن الهدف الرئيسي من وجودها. لذلك، نلح على أن تكون لجميع عمليات حفظ السلام ولايات واضحة وقابلة للتحقيق وللتحقق، تتكيف مع كل حالة على حدة.

ثانياً، لا نزال متخوفين للغاية من آثار ما يسمى بعمليات حفظ السلام الرادعة ونطاقها، كما أشرنا في تعليقنا للتصويت عندما نظر المجلس في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠١٣ (انظر S/PV.6943). ويشير

الاتجاهات في عمليات حفظ السلام في عصرنا. ووفدي يود أن يسلط الضوء على نقطتين.

أولاً، أن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يرتكز بالمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة صوب حفظ سلام أكثر قوة واستباقية قد لا تكون متسقة بشكل صارم مع هذه المبادئ.

ومعظم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحالية تعمل في ظل حالة صراع داخلي طال أمده. وفي هذا السياق، ماذا يستتبع "موافقة أطراف النزاع"؟ هناك موافقة البلد المضيف. ومع ذلك، ليس من ممارسات الأمم المتحدة أن تسعى للحصول على موافقة الجهات الفاعلة من غير الدول، لأن الاشتباك مع تلك الجهات له انعكاسات سياسية ويجب أن يتم بحذر. وعليه، فإن هذا يعني أنه كثيراً ما ينشر حفظة السلام في بيئات حساسة سياسياً أو في غياب الالتزام بحل سياسي من قبل جميع الأطراف الرئيسية في الصراع.

فيما يتعلق بمبدأ الحياد، ومثال على ذلك القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي أنشئت بموجبه قوة لواء التدخل ويأذن للواء بتحييد الجماعات المسلحة دعماً لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يثير مسألة الحياد. هل يصبح حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة طرفاً في الصراع في جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ إن الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب لها آثار قانونية خطيرة على وضع الحماية المكفول لحفظة السلام وأيضاً على سلامتهم وأمنهم.

انتقل الآن إلى ولاية حماية المدنيين فيما يتعلق بمبدأ عدم استخدام القوة. ففي حين أنه لا جدال بشأن الحاجة إلى حماية أرواح المدنيين، فإن القيام بذلك على نحو فعال قد يتطلب استخدام حفظة السلام للقوة ضد أولئك الذين يشكلون

سياسات الأمانة العامة بشأن المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام. ونحث على تحسين التنسيق والتشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في عملية صنع القرار، ونؤكد أننا سنواصل توفير موظفين تتوفر فيهم أعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والانضباط والتزاهة لعمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أسترعي الانتباه إلى أنه، فيما عدا أعضاء مجلس الأمن، لم يقترح أحد من المتكلمين من الالتزام في بيانه بالإطار الزمني الذي طلبنا من المتكلمين احترامه. أرجو أن يبذل المتكلمون كل جهد ممكن للحد من طول النص المقروء في جلسة اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل بياني بالإعراب عن خالص تقدير وفدي للوفد الروسي على رئاسته للمجلس لهذا الشهر، ولكم، سعادة السفير تشوركن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية ذات الصياغة الحسنة (S/2014/384، المرفق). وأشكر أيضاً الأمين العام على إحاطته الإعلامية الموضوعية بشأن المسألة.

وتايلند ما فتئت تولى أهمية كبيرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها واحدة من أنجح الأدوات في مساعدة البلدان التي تعاني من الصراع على العودة إلى مسار السلام والأمن. ونحن شاركنا في أكثر من ٢٠ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد تطورت تلك العمليات على مر السنين. ولذلك، فإن الوقت مناسب جداً وفي حينه تماماً لقيام المجلس بتقييم الاتجاهات الناشئة وتقييم آثارها والتأهب لمواجهة التحديات المقبلة. وكما علمنا من الإحاطة الإعلامية للأمين العام ومن الورقة المفاهيمية، يمكن أن نتبين عدداً من

متأنية. وقد تطرقت إلى اثنين من الاتجاهات الناشئة والآثار المترتبة عليهما. وبغية مواجهة التحديات التي تنتظرنا، نود أن نكرر أن مناقشة السياسات الهامة واتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تتم بطريقة توافقية. واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي تضم البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدة الشرطة والبلدان المضيفة وأعضاء المجلس والبلدان المهتمة الأخرى، هي المحفل المناسب لهذه الممارسة. علاوة على ذلك، ينبغي أن تعقد مشاورات فعالة ودورية بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، بانتظام، وأن تشكل تلك المناقشات أساساً لقرارات تفويض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتحدة وولاياتها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد أمبرازنيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي روسيا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى العيد الوطني في الاتحاد الروسي يوم غد.

هذا وقت مناسب لعقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن شاغل ملح كعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أن أعرب عن اقتناعنا بأن على جميع الدول أن تأخذ زمام المبادرة لتقليل الحاجة إلى تلك العمليات. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، يعمل المجتمع الدولي على تحسين شكل وأساليب عمل المنظمة حتى يتسنى لها أن تكون في وضع يمكنها من الاستجابة المثلى وفي الوقت المناسب للتحديات والتهديدات التي تواجه البشرية.

ومن بين النطاق الكامل لأنشطة الأمم المتحدة، نشير إلى الأهمية الخاصة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فلا تزال تلك العمليات اليوم عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار

تهديداً للمدنيين. ومن المشروع فعلاً استخدام القوة في الدفاع عن ولاية البعثة. ولكن، عندما تقتضي الولاية بوضوح استخدام القوة، كالإذن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي باستخدام "كل الوسائل الضرورية" لردع التهديدات واتخاذ خطوات فعالة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى المراكز السكانية الرئيسية، فإن هذا يفرض ضغطاً على مبدأ عدم استخدام القوة.

ثانياً، لا يمكن تحقيق سلام دائم من دون إدماج النساء أو مع تركهن على الهامش. ونلاحظ أنه منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تبذل جهود أكبر لتعميم المنظور الجنساني وزيادة إسهام المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأصبحت المرأة والسلام والأمن الآن ضمن مكونات ١٢ ولاية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، المنشأة حديثاً. وتاييلند ترحب ترحيباً حاراً بتعيين الأمين العام مؤخراً للواء كريستين لوند، (النرويج)، قائداً لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، لتصبح أول قيادة نسائية لقوة حفظ سلام.

وبالرغم من التقدم المحرز، فإن نسبة حفظة السلام من الإناث ما زالت متدنية للغاية. وتمثل النساء قرابة ١٠ في المائة من أفراد شرطة الأمم المتحدة وأقل من ٣ في المائة من مجموع الموظفين العسكريين التابعين للأمم المتحدة. وبالتالي، فإن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً قبل أن تتحقق الإمكانيات الكاملة لإسهام المرأة في السلام والأمن. ونرى أنه يجب أن يستمر إيلاء الأولوية لجهود تعميم المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد يكون من الضروري إعادة النظر في المسألة، ولا سيما بالعمل على ترجمة رؤية المرأة والسلام والأمن إلى واقع ملموس على الأرض.

وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي الآن مؤسسة جماعية ذات جوانب متعددة الأبعاد، يستحق كل منها دراسة

في العملية السوفياتية في أفغانستان. واستنادا إلى العبر المستفادة من التاريخ، فإن احتمال توسيع نطاق مشاركة بيلاروس في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يقتضي الفهم الكامل للرأي العام في بلدنا، فضلا عن تأييده لهذه الجهود. وما زلنا ندرس بعناية على مستوى الدولة إمكانية توسيع مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبدالرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة لتقييم أداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرى أنه قد حان الوقت المناسب للنظر في الركيزة الأساسية لصون السلم والأمن الدوليين في سياق الاتجاهات المتغيرة والمتطورة باستمرار.

ويتعين أن تكون عمليات حفظ السلام الآن ذات أبعاد ووظائف أكثر تعددا. ونظرا لأنها تضطلع بعدد غير مسبوق من المهام، فإن ذلك يقتضي أن تتوفر لها ولايات قوية وواضحة تحظى بموافقة جميع المشاركين عليها، فضلا عن تنفيذ العمليات على مراحل وفقا لمعايير متسلسلة. وتتسم عمليات حفظ السلام اليوم أيضا بتعدد الجنسيات والثقافات، إذ يعمل فيها أفراد من أكثر من ١٠٠ بلد.

وعليه، وفي ظل الاتجاهات الجديدة هذه، فقد أصبح التعاون وتعميم التدريب وتنفيذه وفق معايير رفيعة المستوى لعمليات حفظ السلام المختلطة من بين العوامل الرئيسية لإحراز النجاح. وينبغي استعراض تلك الجهود في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ومنظومة الأمم المتحدة برمتها، إلى جانب الدول الأعضاء وسائر الشركاء. وبالمثل، فإن الموظفين الميدانيين بحاجة إلى مهارات أرفع مستوى في مجالات التواصل والتعاون مع الدول المضيفة والأطراف الداخلية والخارجية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمنظمات

في مناطق التوتر، ومن الواضح أن طبيعة الصراعات اليوم قد تغيرت بشكل كبير. وفي مرات عديدة، استخدمت الجماعات المسلحة من غير الدول والمنظمات الإرهابية التكنولوجيا المتطورة لتحقيق أهدافها الإجرامية، كما أن الصراعات باتت تكتسب طابعاً عابراً للحدود.

وتقتضي التحديات والتهديدات الجديدة أن تتسم الأمم المتحدة بالمرونة وأن تستجيب لها على النحو المناسب، بما في ذلك، وفقا للولايات الملائمة لتنفيذ العمليات، فضلا عن مجال التدريب وتجهيز قوات حفظ السلام بأحدث الأسلحة والمواد والموارد والتكنولوجيا اللازمة. وفي ذلك الصدد، ننوه بالجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة بهدف تكيف شكل عمليات حفظ السلام مع حقائق الواقع الجديد، بما في ذلك عبر المزيد من التعاون مع المنظمات الإقليمية واستخدام الإدارات المتخصصة والتكنولوجيا الجديدة. ومع ذلك فنحن مقتنعون بأنه يجب أن تنفذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام استنادا إلى التقيد الصارم بولاياتها. وقبل كل شيء، يقتضي ذلك احترام المبادئ الأساسية، من قبيل السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة.

وما تزال بيلاروس تتبّع سياسة تتسم بالمسؤولية فيما يتعلق بصون السلم والأمن. وقد قدمنا مثلا واضحا على ذلك في عام ١٩٩٣، حين أصبحت بيلاروس أول بلد من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق يتخلى عن مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية. واعترافا بأهمية المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تواصل بيلاروس المساهمة في تلك العمليات بقصارى جهدها. وقد نشرنا بالفعل ممثلين لبلدنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وبالنسبة لبيلاروس، فإن مسألة إرسال قواتها إلى الخارج ما يزال أمرا بالغ الحساسية. فقد فقدنا ما يقدر بثلاث سكان البلد في الحرب العالمية الثانية. وتكبدنا المزيد من الخسائر أيضا

وتعزيز القدرات البشرية والهياكل الأساسية لجعل عمليات حفظ السلام فعالة من حيث التكلفة، فضلا عن كونها استثمارا قيّما في إنقاذ الأرواح. وعليه، فإننا نحث الدول الأعضاء على زيادة مساهمتها، وأن تساعد جميع الجهات الفاعلة بعضها بعضا عبر بناء الشراكات.

وبلدي كازاخستان على أهبة الاستعداد للمساعدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي تتسم بالفعالية والكفاءة في الاضطلاع بمهامها. ونشيد بالخدمة المتفانية والوفاء الذي يبديه جميع حفظة السلام، فضلا عن الإشادة بأولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد دي بينيتو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بداية، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية هذا الصباح بشأن الحالة الراهنة والاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام. ونشكر أيضا الرئاسة الروسية للمجلس على مبادرتها بعقد هذه المناقشة، وعلى الأولوية التي أولتها لهذه المسألة في برنامج عمل المجلس.

تؤيد إسبانيا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفقتها الوطنية.

ترى إسبانيا أن عمليات حفظ السلام تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الاستراتيجية الشاملة للأمن الدولي، وقد أثبتت قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة ومرنة للتحديات الناجمة عن استخدام التكنولوجيا الجديدة في مواجهة النزاعات الناشئة في بيئات صعبة ومتغيرة على نحو مستمر. ونعرب عن تقديرنا للطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام بوصفها صيغة لإحلال السلام الدائم، وتتوفر لها ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ، علاوة على توفر الموارد الكافية التي تمكننا من

غير الحكومية، نظرا لأنها من أول المستجيبين في غالب الأحيان. وينبغي أيضا إيلاء أولوية قصوى للمسائل الإنسانية والقانون الإنساني، علاوة على توفير مدونات صارمة لقواعد السلوك. ويجري نشر حفظة السلام اليوم في أشد الظروف عدائية، حيث لا وجود لسلام يمكن الحفاظ عليه أساسا وفقا للمعنى التقليدي. وتواجه مناطق الحرب على الدوام ارتفاعا في معدلات الحوادث والأمراض. غير أن عدد الأعمال الكيدية التي تستهدف العمليات المختلطة لحفظ السلام هذه تؤدي إلى زيادة أكبر في الوفيات. وعليه، فإن من الأهمية بمكان إيجاد خطة منهجية للحد من زيادة المخاطر.

لقد أسفر نشر التكنولوجيات الجديدة، من قبيل المركبات الجوية غير المأهولة - التي تستخدم حصريا لأغراض المراقبة والتوعية بالظروف الميدانية، فضلا عن إنقاذ أرواح موظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين - عن نتائج مفيدة. وفي الوقت نفسه، سيكون مجديا إنشاء فرقة عمل خاصة، وتوفير منبر في إطار مجلس الأمن لمناقشة الإمكانيات المستقبلية لإحراز المزيد من التقدم والتحديث، علاوة على مناقشة المشاكل الأخلاقية التي ينطوي عليها نشر القوات.

ويكتسي حفظة السلام العديد من المظاهر، ويفدون من مجالات خبرة متباينة. فمن بينهم أفراد عسكريون واقتصاديون وخبراء قانونيون ومراقبو انتخابات، ومراقبون لحقوق الإنسان، واختصاصيون في الشؤون المدنية والحكم الرشيد والاتصالات، على سبيل المثال لا الحصر. ونأمل مرة أخرى في أن يساعد التدريب الشامل ووضع قوائم الاستدعاء للموظفين المؤهلين لملء الوظائف فورا في جميع أنحاء العالم في العديد من العمليات، على التصدي لذلك التحدي.

وتفوق التكاليف السنوية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اليوم تكلفة جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة الأخرى، الأمر الذي يقتضي تحسين اللوجستيات والممارسات الإدارية

المسألة في الولايات. أود أن أكرر مرة أخرى تأييد إسبانيا الكامل لحملة الأمين العام "أطفال، لا جنود".

وندعم بقوة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن. وتشي إسبانيا على المبادرة البريطانية الداعية إلى عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل القضاء على العنف الجنسي في حالات الصراع، وهي على ثقة كاملة من أن من شأن إبرام بروتوكول دولي للتحقيق في العنف الجنسي في حالات الصراع وتوثيقه أن يكون أداة قيمة لتوفير الحماية الملائمة للضحايا وللاستجابة من الوحدات.

في هذا العام، تحتفل إسبانيا بذكرى مرور ٢٥ سنة على مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد أسهم بلدي في أكثر من ٥٠ بعثة وعمليات إدارة أزمة، ونشر أكثر من ١٣٧ ٠٠٠ جندي في مسارح عمليات معقدة مثل لبنان وأفغانستان وسواحل الصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، تجسيدا للالتزام إسبانيا بإعلاء القانون الدولي، وجعل العالم أكثر استقرارا.

وأود أن أعرب عن تقديرنا الصادق للبلدان الأخرى المساهمة بقوات على ما أبدته من التزام تجاه السلام والأمن المتحدة، ولعملها القيم في هذا المجال. وتؤمن إسبانيا بتحسين قنوات الاتصال فيما بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن، وفي إقامة روابط أفضل بين تلك البلدان وعمل المجلس، تماشيا مع المادتين ٤٣ و ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة. بالنظر إلى المسؤوليات الملقاة على عاتقنا، ستعمل إسبانيا من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغيف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على عقد هذه الجلسة المهمة، سيدي الرئيس.

التصدي للتحديات الأمنية وتلبية احتياجات البلدان المضيفة والسكان المدنيين.

ونشدد على أهمية دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام. وندعم بقوة سائر الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز التعاون على أساس من الاقتناع بأن من شأن ذلك التعاون أن يجعل الإجراءات المتخذة أكثر فعالية واتساقا، وبالتالي يساعد على تجنب الازدواجية، فضلا عن الاستفادة من الطابع التكميلي للجهود التي يبذلها جميع المعنيين. وفي بعض الأحيان، يكتسي التعاون مع المنظمات الإقليمية أهمية بالغة من أجل تعزيز الملكية الإقليمية الضرورية للغاية لحل النزاعات.

ونعرب عن تقديرنا الأكيد للمستوى الرفيع للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالحوار المؤسسي وعلى المستوى العملي على حد سواء. ومن شأن التعاون الميداني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى طول الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي الآونة الأخيرة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، أن يوفر نموذجا ينبغي حذوه وتعميقه على مدى السنوات المقبلة.

ويقينا فإن السلام والأمن الدوليين ليسا مفهوميين مجردين. وكما تذكّرنا حقائق الواقع على أساس يومي، فإن النزاعات تلحق الضرر بالملايين من الرجال والنساء على نحو مباشر وفوري. وإلى أولئك جميعا ندين بالجهود التي نبذلها لأجلهم. وعليه، فإننا نرحب باهتمام مجلس الأمن بالمسألة الجوهرية المتمثلة في حماية المدنيين، على النحو المعرب عنه في مناقشته المعقودة في شباط/فبراير (انظر S/PV.7109). ويمثل إدراج حماية المدنيين في ولايات عمليات حفظ السلام خطوة أساسية.

وفي هذا الصدد، نرى أن من الأهمية بمكان أن تُدرج حماية الطفل أيضا منذ البداية في جميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالدفاع عن السلام والأمن الدوليين عن طريق إدراج

من الأمانة العامة والدول الأعضاء قد استخلصت الدروس المناسبة من ذلك المثال، وأن التدابير الملائمة تتخذ من أجل تحسين الترتيبات المقبلة. في وقت تتفاقم فيه التهديدات في مناطق الصراع، وتتضاءل فيه ميزانيات بعثات الأمم المتحدة، نعتقد أن التعاون فيما بين البعثات، لا سيما في مجال الطيران العسكري، يمكن أن يكون واحداً من أكثر الأدوات الفعالة لضمان سرعة وملائمة استجابة الأمم المتحدة للتحديات الجديدة بأقل تكلفة ممكنة.

فيما يتعلق بمسألة التعاون الثلاثي، يظل حجر الزاوية في موقف وفد بلدي متمثلاً في الحاجة إلى تعاون أوثق وأكثر شفافية وفعالية في مجال حفظ السلام بين الأطراف المعنية كافة. ولا يسعنا إلا أن نرحب بحقيقة أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما فتئت تحتل مرتبة بارزة في جدول أعمال مجلس الأمن سواء بوصفها مسألة عامة أو مسألة تختص ببلد بعينه. لقد أحطنا علماً على نحو إيجابي ببعض العناصر العملية الجديدة، لكن ما زال هناك مجال كبير للتحسين. على وجه الخصوص، نود أن نشجع المجلس على جعل عملية اعتماد ولايات حفظ السلام وتوقيتها، بما في ذلك تحديد آليات الدعم المشترك بين البعثات، أكثر سلاسة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات. وكلما كان ذلك ممكناً، فإن اتخاذ القرارات ذات الصلة في وقت مبكر قبل المواعيد المستهدفة من شأنه أن يتيح للبلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بقوات شرطة ما يكفي من الوقت لمواءمة الولايات الجديدة والممددة التي تصدر عن مجلس الأمن مع تشريعها الوطنية، مما يسهل بالتالي نشر الوحدات الوطنية في الوقت المناسب.

لقد باتت ازدياد مساهمة شرطة الأمم المتحدة والطلب على مساعدتها أمراً واضحاً. يشير تعقيد البعثات الحالية والمتوقعة في المستقبل إلى الحاجة الفورية إلى تحسين التفكير الاستراتيجي وتوسيع نطاق الدعم السياسي لنشاط شرطة الأمم المتحدة.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أوضح بعض النقاط المحددة بصفتي الوطنية.

أود أن أشير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمانة العامة في شباط/فبراير بشأن استخدام الطائرات العمودية العسكرية في دعم عمليات حفظ السلام، وهي إحاطة اعتبرها وفد بلدي بالغة الأهمية. ونوه بالتقدم الذي حققناه في العام الماضي، لا سيما من حيث زيادة معدل استخدام المروحيات القتالية إلى ٧٠ في المائة. ونحن نعمل مع الأمانة العامة على بلوغ هدفنا المشترك، ألا وهو سد الفجوة الحالية. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً تاماً الأفكار المتعلقة بإجراء استعراض منتظم للاحتياجات من القوات من خلال دراسة قدرات البعثات، وتحسين حوافز طلبات التوريد، ومواصلة أوجه التآزر من خلال التعاون بين البعثات.

في العام الماضي، بناء على طلب الأمانة، ضاعفنا قوام وحدتنا الجوية العسكرية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد أن حيرت أوكرانيا القيمة المضافة للتعاون بين البعثات من حيث المزايا العسكرية، والفعالية من حيث التكلفة، وتعزيز اتباع نهج إقليمية إزاء المسائل الإقليمية، أصبحت تضطلع بدور رائد في هذا الشكل المبتكر من أشكال حفظ السلام. على وجه الخصوص، كان بلدي، طوال سنوات عديدة، أحد المساهمين الرئيسيين في هذا النوع من التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وقد أثبت آخر مثال على التعاون بين البعثات - بهدف سد الفجوات الحرجة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان - المزايا والتحديات التي تكتنف هذا النشر المشترك بين البعثات، وهي مزايا وتحديات متشابهة بشكل عام بالنسبة لعنصر الشرطة والعنصر العسكري. ونعتقد أن كلا

وناشئة، من بينها ظهور جهات فاعلة من غير الدول تمتلك قدرات حقيقية للقيام بأعمال إجرامية غير معهودة. وبالمثل، شهدت منطقة العمليات تطوراً كبيراً، وباتت تقدم بيئة سياسية ما فتئت تزداد تعقيداً. وبالنظر إلى هذه التحديات والتحديات العديدة الأخرى، لا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه المزيد من القيود، لا سيما فيما يتعلق بالموارد.

ينبغي ألا تصرفنا هذه الحقائق عن المهمة الكبرى والواجب العظيم المنوط بهذه المنظمة، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين. لقد أظهرت الفلبين باقتدار التزامها بالمساهمة في تلك المهمة. ما قمنا به حتى الآن متواضع جداً، إلا أن عزمنا بالتأكيد أكبر بكثير. على الرغم من الخطر الحقيقي الماثل الذي يواجه سلامة وأمن حفظة السلام الفلبينيين، فإن حكومة بلدي ما انفكت تفي بالتزامها في حفظ السلام الدولي، ما يقف دليلاً على عزم بلدي وشعبي الثابت على الدفاع عن السلام حيثما تطلب الأمر ذلك.

من المؤكد أنه يتعين علينا جميعاً أن نتصرف بمسؤولية وأن نؤدي دورنا من أجل كفالة نجاح بعثات حفظ السلام. وفي حين أن التحديات التي تواجه تلك البعثات قد تتغير، فإن هناك عناصر عديدة يجب أن تظل ثابتة، ولا بد من تعزيزها، على سبيل المثال، وضع ولايات واضحة وقابلة للتحقيق؛ وتوفير الموارد البشرية والدعم اللوجستي؛ والالتزام بسلامة وأمن العاملين في مجال حفظ السلام؛ وإبداء الجهات المعنية الإرادة السياسية اللازمة لاحترام الولايات والالتزامات واتفاقات بعثات حفظ السلام، وغيرها من الاتفاقات المتعلقة بحرية تنقل قوات حفظ السلام؛ وتقديم اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لتوصيات متجاوبة وجيدة التوقيت تتعلق بالسياسات.

إلى ذلك، يجب أن نتطلع إلى الأمام وأن تكون نظرتنا إستراتيجية لكي نكفل أن تظل بعثات حفظ السلام ثابتة

وعلى وجه الخصوص، ينظر وفد بلدي بإيجابية إلى ما يجري حالياً من وضع إطار توجيهي يرمي إلى تعزيز التوحيد القياسي في إطار شرطة الأمم المتحدة، ويرحب بإعداد رؤية جديدة واستراتيجية متعددة السنوات لشعبة الشرطة.

وتماشيا مع موضوع مناقشة اليوم، نود أن نشدد على الحاجة إلى استجابة أكثر منهجية من جانب شرطة الأمم المتحدة للتهديدات المتطورة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وبخاصة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإرهاب، مع العناية بالإدارة المتكاملة للحدود. لقد اتخذت شعبة الشرطة بالفعل خطوات حاسمة إلى الأمام من خلال قيامها بمبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي توفر التدريب الأساسي والمتخصص، والدعم التقني والتشغيلي، غير أن زيادة تعزيز جهود عنصر الشرطة في هذا المجال أمر بالغ الأهمية. ويمكن النظر إلى تكثيف استخدام الدراية المتوفرة لدى قوة الشرطة الدائمة في التصدي لهذه التحديات باعتباره إضافة إلى الجهود الشاملة في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي تجيء في وقتها المناسب. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة، التي قدمت الإطار لإجراء هذه المناقشة عن الاتجاهات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

تأتي هذه المناقشة المفتوحة في مرحلة حاسمة الأهمية بالنسبة لمنظمتنا. منذ عام ١٩٤٨، عندما دشنت الأمم المتحدة عملياتها لحفظ السلام، شهد العالم أحداثاً أعقبتها تحولات، وتغييرات واسعة النطاق في المشهد الجيوسياسي العالمي. لا تزال التهديدات التقليدية قائمة، لكن، بطبيعة الحال، هناك الآن تهديدات جديدة

بين البعثات في حال وجود ثغرات يُراعى كما ينبغي. ومع أنّ فعاليته قد ثبتت في عدة حالات، فإنه يجب تزويد البعثات بالوسائل اللازمة لمجابهة التحديات الأمنية الخطيرة. وبالأسلوب نفسه، يتعين أيضاً تأكيد أنه يجب تقليل ممارسة النقل المؤقت للأفراد والمعدات إلى الحد الأدنى ضمن إطار بعثة ما في حال وجود ثغرات. وقد ترتب على حفظة السلام الفلبينيين التعامل مع هذا السيناريو في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة طويلة.

ونقطتنا الثالثة هي أنه يجب أيضاً التأكيد على أنّ الشراكة والتنسيق بين البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بشرطة والمجلس والأمانة العامة، فضلاً عن أصحاب المصلحة المعنيين، أمر حيوي لضمان التنفيذ الناجع لولايات حفظ السلام. ولكن مع أنه من المحبذ والمفيد جدا وجود مثل هذه الأفكار الجديدة لجعلنا أقرب إلى ما نضبو إلى تحقيقه في عمليات حفظ السلام، فإنّ هناك حالياً مسائل تواجهنا، لا بُدّ من معالجتها وإيجاد حلول دائمة وحسنة التوقيت لها. وبخلاف ذلك، هناك خطر من أن تذهب هذه الأفكار الجديدة سدى.

أولاً، إنّ الأوبئة والأمراض تشكّل تهديدات ناشئة. والدراسات الإضافية لتعزيز قدرة بعثات حفظ السلام على مجابهتها ستكون موضع ترحيب شديد. وثانياً، يجب توخّي الحذر لضمان ألا تخلف البعثات بصمة تؤثر سلباً على البيئة والسكان المحليين، وذلك عبر اتباع إجراءات تشغيل موحّدة فعالة. وثالثاً، يجب أن تُفضي الالتزامات والاتفاقات إلى توفير موارد محددة. فلدينا الآن نتائج الاستقصاء الذي أُجري عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١ بشأن العجز بين معدل الأمم المتحدة الحالي لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بشرطة، والتكاليف المالية الباهظة التي تتكبّدها تلك البلدان. ولا بد من اتخاذ قرار قريباً يرفع مستوى معدل سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة لضمان نجاح بعثات حفظ السلام.

وقادرة على الاستباق وعلى الاستجابة للتحديات الجديدة والناشئة والاتجاهات القابلة للتحديد.

والمذكرة المفاهيمية (S/2014/384، المرفق) تطرح نقاطاً هامة للفلبين، ونود إبداء الملاحظات التالية:

ملاحظتنا الأولى هي أنّ الفلبين تذكر الملاحظة التي طُرحت، ومفادها أنّ ولايات عمليات حفظ السلام القوية تشير إلى ضرورة تقييم فعاليتها وتأثيرها على صورة المنظمة. وبالمثل، من المهم النظر بجدية في تأثير هذه الأنواع من الولايات على أفراد الأمم المتحدة، بما يشمل العاملين في المجال الإنساني والموظفين المدنيين العاملين ميدانياً في عمليات حفظ السلام. والفلبين من بين أكبر ثلاث دول تساهم بموظفين مدنيين دوليين في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة.

وتعرب الفلبين عن قلقها حيال الإشارة إلى أنه قد تحدث زيادة في معدل الضحايا من القوات نتيجة مشاركتها المباشرة في الأعمال العدائية في الحالات التي تنشأ فيها تهديدات من الجماعات المسلحة غير الحكومية. وهذا يؤكد الحاجة إلى بناء قدرة حفظة السلام على الدفاع عن النفس، انسجاماً مع التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/68/19). وتتطلع الفلبين إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ ذلك التقرير.

ثانياً، ترى الفلبين أنّ استخدام التكنولوجيا الحديثة يجب أن يراعي المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتحديد احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، وأن يتقيّد بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. واستخدام التكنولوجيا الحديثة للإلمام بحالة بعثات حفظ السلام أمر مُسلم به. ولكن يتعين التأكيد على أنّ مراقبة وسرية المعلومات التي يتم جمعها مسائل لا بُدّ من معالجتها.

وفي ما يتعلق بضرورة حصول بعثات حفظ السلام على الموارد اللازمة، فإن نموذج النقل المؤقت للأفراد والمعدات

وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أن فكرة حياد بعثات حفظ السلام أمر أساسي لشرعيتها في الميدان ولسلامة موظفيها وفعاليتها طويلة الأمد. وفي هذا السياق، ومع تقديرنا لإنجازات لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حماية المدنيين، يعتقد وفد بلدي أنه بموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، ينبغي ألا تشكل الأنشطة الهجومية لذلك اللواء بأي شكل من الأشكال سابقة لتبرير إنشاء ولايات مماثلة في المستقبل. وفي هذا الصدد، يجب مناقشة النطاق المستقبلي لأنشطة هذه العمليات في الهيئة المختصة من هيئات المنظمة، وهي، اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة.

والتعقيد المتزايد في ولاية عمليات حفظ السلام يتطلب مزيداً من التنسيق بين مجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات، وذلك ليتسنى الاستماع بشكل ملائم إلى تصوراتها وآرائها المتعلقة بإنشاء الولايات وتنفيذها وتحديداتها، لأن قواها ستكون مسؤولة عن تنفيذ الولاية ميدانياً بفعالية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يحصل الأفراد النظاميون على تدريب أفضل وتسهيلات للوعي بالسياسات وعلى التكنولوجيات الجديدة. ويجب أن تتوافر لهذه العمليات موارد مالية كافية. لذا، من الضروري استعراض حجم تكلفة الوحدات، آخذين في الاعتبار أن هناك حالياً هوة واسعة بين التكلفة الحقيقية للقوات في الميدان والمبالغ التي تتلقاها الدول. وذلك يعرض للخطر أداء عمليات حفظ السلام لوظائفها على نحو سليم.

وتعتقد بيرو أن السلام لا يقتصر على غياب النزاع. وهذا ما يجعلنا لا نكتفي بدعم قيام عمليات حفظ السلام بأنشطة لإنفاذ القوانين، بل أيضاً اتخاذ إجراءات شاملة تُسهم في بناء الهياكل والعمليات الوطنية لإحلال سلام دائم ومستدام. لذا، من الأساسي أن نؤكد مجدداً مبدأ الملكية الوطنية في فهم أن

أخيراً، نود أيضاً الإعراب عن تأييدنا للبيان المتعلق بهذا الموضوع، الذي سيُدلي به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية الإشادة بمبادرتكم، سيدي الرئيس، لعقد مناقشة مفتوحة حول التطورات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما نشكر الأمين العام على عرضه.

إنّ صون السلم والأمن الدوليين كان مبدأً تأسيسياً لإنشاء المنظمة. لذا، فإنّ عمليات حفظ السلام جزء أساسي من أنشطة الأمم المتحدة. وإذ تدرك بيرو ذلك، فإنها تشارك بفعالية في تلك العمليات منذ عام ١٩٥٨، السنة التي نشرنا فيها وحدة في فريق الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان. ومنذ ذلك التاريخ، ساهم بلدي بأكثر من ٦٧٠٠ فرد نظامي، ضحى ثلاثة منهم بأرواحهم دفاعاً عن السلام والأمن الدوليين.

وقد تغير طابع النزاعات وسماتها التي فرضت على المنظمة مواجعتها في العقود الأخيرة بشكل جوهري. وبالمثل، شهدنا في السنوات الأخيرة تغييراً ضرورياً في نطاق ولايات عمليات حفظ السلام. ولذا، فإنّ هذه العمليات متعددة الأبعاد بطابعها حالياً، لأنّ ولاياتها تشمل عدة عوامل متداخلة، مثل السلام والأمن، التنمية وبناء القدرات بعد انتهاء النزاع وبناء مؤسسات الدولة إلى جانب عناصر أخرى.

وإنشاء عمليات ذات ولايات متعددة الأبعاد يعني مزيداً من التعقيد، ليس في الميدان فحسب، بل على صعيد التخطيط تلك العمليات وتنفيذها. لذا، لدى إنشاء مثل هذه العمليات، يجب إيلاء الاهتمام الشديد ليس لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه فحسب، بل للمبادئ التوجيهية لتلك العمليات أيضاً، ألا وهي، رضی الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس أو الدفاع عن الولاية.

في هذا الصدد، أود أن أذكر أن أوروغواي، وهو بلد لديه كتائب منتشرة في بعض المناطق المعقدة جدا، تولى أهمية أكبر للحوار والتشاور والتفاعل مع جميع البلدان التي لديها تأثير مباشرة أو غير مباشر في عمل أنبائنا من ذوي الخوذ الزرق. لذلك عندما نتحدث عن الاتجاهات الجديدة في صون السلم، يجب علينا أن نراعي أهمية مشاركة البلدان المساهمة بقوات في رسم السياسات، وفي عملية صنع القرار من أجل تحقيق شراكة حقيقية وتعزيز الصلة بين رسم السياسات وتنفيذها في الميدان، وإبراز الحاجة إلى التعاون الثلاثي الحقيقي بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن. لذلك يوصي بلدي بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات في جميع الحالات، ولكن بشكل خاص في حالات الولايات القوية نظراً لنطاقها وآثارها المحتملة التي سوف أتطرق إليها في معرض كلمتي الآن.

من المعروف جيدا أن بلدي، وهو أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعتقد أن تشكيل قوة لواء التدخل خارج الإطار المفاهيمي المناسب وتم من خلال القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الأمر الذي يتجاوز التعريف التقليدي لعمليات حفظ السلام. وبناء على ذلك، تعتقد حكومتي أنه ينبغي أن يقتصر لجوء عمليات حفظ السلام إلى استخدام القوة على حالات الدفاع المشروع عن النفس والدفاع عن الولاية. إننا نشعر بالقلق إزاء تأثير أعمال قوة اللواء على حماية المدنيين. كما نتشاور بالقلق الذي يساور البلدان الأخرى المساهمة بقوات فيما يتعلق بالأثر المحتمل الذي يمكن أن ترتبه تلك القوة على سلامة قوات حفظ السلام المنشورة وعلى مبدأ الحياد.

بالإضافة إلى تلك المسألة الجوهرية، يود بلدي أيضا أن يذكر أنه، في هذه الحالة، كان لا من التشاور المسبق مع البلدان المساهمة بقوات في الوقت الذي كان يجري فيه تطوير قدرات

بناء السلام ينبغي أن يكون في جوهره عملية وطنية، تقتصر فيها عمليات حفظ السلام على دعم السلطات الوطنية في تنسيق أولوياتها في بناء السلام والتنمية.

أخيرا، يود بلدي أن يؤكد الدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. وهذا ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز مشاركتها الكاملة في صون السلام والأمن وتعزيزهما. لذا، ثابرت بيرو على زيادة مشاركة الإناث، اللواتي يشكلن الآن ٨ في المائة من أفرادنا المنتشرين في ثماني عمليات لحفظ السلام.

وأود أن أؤكد التزام بيرو الثابت بعمليات حفظ السلام، الذي يتجسد في مشاركتنا المستمرة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي منذ عقد من الزمن، وذلك بين أمور أخرى. ونحن مستعدون لمواصلة هذا الالتزام حتى تكمل البعثة مهمتها المتمثلة في تحقيق الاستقرار والتعمير في هاييتي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كونك (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أشكركم، ياسيادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن لتناول مسألة عمليات حفظ السلام، مع التركيز على الاتجاهات الجديدة. كذلك أود أن أشكر الأمين العام على بيانه ومشاركته في هذه المناقشة الهامة جداً.

ابداً كلمتي بالتشديد على أن الهدف الرئيسي من مشاركة أوروغواي في عمليات حفظ السلام ليس لإحراز مكانة دولية وليس من أجل تحسين نوعية معادتها، أو تحسين تدريب قواتها، بل فرضته حتمية أخلاقية ومعنوية، وجاء تضامناً مع زملائنا في أمريكا اللاتينية والبلدان التي تمر بحالات خطيرة من الصراع وعدم الاستقرار، وكذلك للمساهمة في الوفاء بالقيمة الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، إلا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

السلام. فاستخدام تكنولوجيات جديدة من قبيل المركبات الجوية غير المأهولة، من ناحية، يوفر مورداً فعالاً لسلامة حفظة السلام، فيما يتعلق بالإنذار المبكر، ويمثل مصدراً قيماً جداً للمعلومات الداخلية. أما من الناحية الأخرى، فإنه يثير أيضاً مسألة عدم وجود سياسة متفق عليها بشأن استخدام تلك المركبات، وبشأن الجوانب المختلفة المتعلقة بإدارة واستخدام وسرية المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال استخدام تلك الأداة. ومع ذلك، نثق بأن الدول الأعضاء التي تجري حواراً متجدداً ستمكن من التوصل إلى اتفاق يضع قواعد شفافة ومحددة بوضوح خاصة بالموضوع.

إن أوروغواي تنظر إلى جدول أعمال حفظ السلام من وجهة نظر منهجية، وتبذل إدراج عنصر سليم في المراحل الأولى من بناء السلام ونشر بعثات حفظ السلام. كذلك لديها خبرة واسعة بوصفها من بين البلدان المساهمة بقوات، وهكذا أثبتت التزاماً بالنظام، وهو التزام نابع من اقتناعها بأن ذلك هو أفضل رهان للدفاع عن السلم والأمن الدوليين واحترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لكل هذه الأسباب مجتمعة، بوسعي أن أؤكد للمجلس بأننا سوف نتابع عن كثب تطور الاتجاهات الجديدة في مجال حفظ السلام ونسعى إلى المساهمة في الحوار مما تعلمناه من خبرتنا الطويلة في الميدان، وأيضاً التزام حكومتي الراهن ببرنامج السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن التقدير للاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام المتعلق بالاتجاهات الجديدة في حفظ السلام في إطار بند جدول الأعمال المعنون: "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام". ونشكركم أيضاً يا سيادة الرئيس

جديدة لعمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء ولايات أكثر قوة، مثل الولاية المذكورة آنفاً وغيرها، يجعل من المهم جداً أن تحصل القوات على المزيد من التدريب وأن يتوفر لديها المزيد من القدرات والمزيد من الموارد المادية، بما في ذلك الموارد المالية، بغية ضمان التنفيذ الفعال لتلك الولايات.

على الرغم من الاعتراف بأن أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في المناخ المالي العالمي الحالي هو شح الموارد، من الواضح أن الأمر يقتضي إجراء تعديلات على معدلات السداد الموحدة للتكاليف بحيث تبين التكاليف المتزايدة التي تتحملها البلدان المساهمة بقوات في ضوء نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت مؤخراً، وقد وقع الاختيار على بلدي لأن يكون من بين العينات. نتيجة لذلك، بعد سنوات طويلة من الجمود، من الأهمية الشديدة الاستفادة من هذه الفرصة لوضع أفضل هيكل للحوافز المالية للبلدان المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، تؤكد أوروغواي مجدداً الحاجة إلى حوار ديناميكي ومفتوح وبناء من أجل التوصل إلى اتفاق منصف ومعقول في هذا المجال وفي المجالات الأخرى المتصلة اتصالاً وثيقاً بالاستدامة والكفاءة في عمليات حفظ السلام.

تماشياً مع نفس المنطق، نعتقد أن من الواضح بينما تحتاج عمليات حفظ السلام إلى تلك الموارد المالية، يجب أيضاً ضمان عدم الندب المؤقت للموارد البشرية والمعدات اللازمة لإحدى عمليات حفظ السلام على حساب عملية أخرى. لذلك، بينما نتشاطر الرأي القائل بأن التعاون فيما بين البعثات قد يساعد على التغلب على ظروف معينة تمر بها الوحدات، ينبغي أن يصمم التعاون بين البعثات بطريقة لا تؤثر سلباً على سلامة ذوي الخوذ الزرق، وألا تؤثر على فعاليتهم أو قدرتهم على الوفاء بولاية بعثة واحدة من أجل منفعة بعثة أخرى.

تلاحظ حكومة أوروغواي مع الاهتمام تطور التكنولوجيا الحديثة وكيفية تعزيزها من أجل فعالية وسلامة عمليات حفظ

الزرقاء غير مناسب لأنه، حسب الحجة، لا يوجد أي سلام لحفظه. ومع ذلك، وعلى نحو متزايد، وكما أظهرت التجارب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، فإن التطورات على أرض الواقع جعلت من الضروري استخدام القوة إلى أبعد مما هو مطلوب للدفاع عن النفس. وتبرز التجربة في كوت ديفوار الاتجاه نفسه بصورة أكثر وضوحاً. وتلك فعلاً ترتيبات مخصصة تفتقر إلى دعائم المبادئ والمذهب المدروسة بشكل جيد والمتفق عليها.

ولذلك السبب من الصعوبة بمكان، في الوقت الحالي، التفكير في المبادئ التي ما انفكت الأساس لحفظ السلام التقليدي. ومع ذلك، لا يسعنا التظاهر بأنه لا توجد أي مشاكل فيما يتعلق بالطريقة التي تترجم بها تلك المبادئ وتطبق. وذلك أيضاً يتطلب بعض التفكير الجدي، إذا أردنا تصحيح الحالة. وتايلند ذكرت بالفعل بعض النقاط التي أود أن أ طرحها في ذلك الصدد.

ولا شك أن من الضروري التمسك بمبدأ الحياد، ولكن يجب ألا يؤدي ذلك إلى البحث عن أساس مشترك بين ادعاء من الواضح انه غير مبرر وغير عادل، من ناحية، ومطلب آخر مقتصر على حماية الحقوق المعترف بها عالمياً. كما أن من المحتمل تفسير مبدأ موافقة الأطراف بطريقة تتسبب في فقد معاناه. وتوجد جماعات خارجة نهائياً على القانون بحيث قد يكون طلب موافقتها غير حكيم وغير عملي على السواء. وبدأنا فعلاً نواجه المزيد من تلك الحالات في الآونة الأخيرة. كما ينبغي ألا نتغاضى عن حقيقة انه قد تكون هناك حالات، كما أشار الأمين العام سابقاً، يصعب فيها تحديد الأطراف. وقد تؤدي فكرة عدم استخدام القوة ما عدا في حالة الدفاع عن النفس إلى أن يركز حفظ السلام بصورة أكبر على أمنهم بالذات، حتى في وجه الفئات الجماعية المحتملة ومواجهة المدنيين للخطر القاتل.

على المذكرة المفاهيمية (S/2014/384، المرفق)، وهي مفيدة للغاية وتتناول معظم القضايا الهامة المتصلة بالاتجاهات الجديدة في حفظ السلام. إن القلق المعرب عنه في المذكرة المفاهيمية والإشارة الواردة فيها إلى الطابع الجزئاً للنهج المتبع في التطورات الجديدة ومؤداه أنه ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الاستجابة لذلك الاتجاه. يبدو لنا أن تلك المذكرة صالحة وهامة جداً. في الواقع أن هذه المخاوف تقتضي إلقاء نظرة جادة على المفهوم العام لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك المذاهب والمبادئ المتعلقة بها، إنه مفهوم لا يمكن إنكاره. أود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام على البيان الذي أدلى به في وقت سابق، وأن أشيد بقيادته.

من الواضح، على الصعيد الحكومي الدولي، أن مهمة صوغ مفاهيم واستراتيجيات لعمليات حفظ السلام في الحقبة الجديدة تعود إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ومما لا شك فيه أن اللجنة الخاصة ستكون على قدر المهمة، لأن المهمة حيوية جداً. كذلك لا غنى عن مساهمة الأمين العام في تلك الممارسة.

وفيما يلي، أود أن أبرز مدى الحاح هذا التفكير الجديد بشأن الحال الذي أصبح عليه حفظ السلام. وقد يؤدي العجز عن اعتماد هذا التفكير الجديد في نهاية المطاف إلى التشكيك في مصداقية كامل فكرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيكون ذلك مأساة بكل تأكيد، إذ لا يزال حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وسيلة هامة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار. ومع ذلك، لا بد من التعجيل بالأعمال المتعلقة بإيجاد وتطوير مفاهيم ومذاهب واستراتيجيات متفق عليها عالمياً للممارسات الجديدة في حفظ السلام.

وتظهر ممارسات حفظ السلام الحالية بعض الاختلالات التي لا تساعد على تعزيز مصداقية حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ففي بعض الحالات، يعتبر نشر ذوي الخوذات

وأخيراً، تشيد إثيوبيا بالإجازات العديدة التي حققها حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة على مدى أكثر من ٦٠ عاماً وهي تشعر بالفخر لكونها ظلت مرتبطة بذلك المسعى النبيل منذ بدايته. ونشيد بتضحيات الرجال والنساء الذي عملوا تحت الراية الزرقاء للأمم المتحدة - الرجال والنساء والمدنيون - من أجل تعزيز قضايا السلام. وتذكر على وجه الخصوص مع شعور عميق بالامتنان من جادوا بأرواحهم في خدمة السلام العالمي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ الوفد الروسي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية الجيدة الصياغة والشاحذة للفكر (S/2014/384، المرفق) التي أعدت لهذه المناسبة.

ويرى وفد بلدي أن هذه المناقشة تتيح فرصة ممتازة لتبادل الآراء ورفع الوعي بالتطورات الجديدة التي تؤثر على حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الميدان في الوقت الحالي. وفعلاً، تعقد مناقشتنا اليوم في الوقت المناسب في ضوء الاحتفال مؤخرًا بالنصب التذكاري لليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤. إن ماليزيا، باعتبارها بلداً مساهماً منتظماً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أوفدت إجمالي ٩٣٢ فرداً يعملون في ٧ بعثات. ومنذ عام ١٩٦٠، شاركت ماليزيا في ٣٠ مثل تلك البعثات، بإيفاد إجمالي ٢٩٠٠٠ فرداً حتى اليوم.

وشهد حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة نمواً هائلاً في حجمه ونطاقه على السواء منذ تسعينيات القرن الماضي. وفي الوقت الحالي، وافق المجلس على إنشاء ١٦ عملية

وكل هذا يتطلب نقاشاً جدياً، مثلما تتطلب الاتجاهات الجديدة في استخدام معدات التكنولوجيا العالية والتكنولوجيا المتطورة والمسائل السياسية والعرقية وغيرها من المسائل ذات الصلة التي يمكن طرحها بشكل مشروع. ولكن مرة أخرى، فإن كل ذلك أيضاً ناجم من التغييرات على أرض الواقع وتطور التحديات التي يطالب بمواجهتها حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ولا يمكن إنكار أن هناك تغييرات تحدث. وتلك هي بداية التحلي بالحكمة وإحراز التقدم في هذا المجال.

والنقطة الأخرى التي ينبغي أن تأخذها هذه المناقشة في الحسبان هي تزايد دور الآليات الإقليمية في مجال حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على ضرورة زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي في مجالات وضع السياسات وبناء القدرات وتقاسم الأعباء.

وللأسف، لا تزال أفريقيا تستضيف أثر من ٧٠ في المائة من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يشير إلى درجة نقص السلام والأمن في القارة. ولذلك لن يكون من المبالغة القول إن نجاح جهود حفظ السلام في أفريقيا سيحدد بقدر كبير الفعالية الشاملة لذلك المسعى. وبغية التصدي لهذا التحدي الهائل، تقوم أفريقيا، من جانبها، ببناء منظومة السلم والأمن الأفريقية، بما في ذلك القوة الأفريقية الجاهزة. وهنا أيضاً، تقوم حاجة إلى التحلي بالمرونة في سبيل تنفيذ التعاون.

ونحن نرى أنه ينبغي اعتبار دعم الاتحاد الأفريقي وقدراته المؤسسية للتخطيط الفعال لإنشاء بعثات دعم السلام ونشرها وإدارتها جانباً حاسماً في الهدف الشامل المتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ولا شك أن ذلك سيتطلب المزيد من الشراكة والشمولية والقيادة الهادفة. ونشيد بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبالاتحاد الأفريقي على الجهود التي بذلها حتى الآن.

تطورا هاما في ولاية حفظ السلام، ويمكن أن يساعد في ضمان أمان ذوي الخوذات الزرقاء وأمنهم.

لكن تلك التدابير، بحاجة إلى أن تنفذ من خلال ولايات واضحة وتدريب ملائم. وفي هذا الخصوص، تود ماليزيا أن تؤكد من جديد تأييدها للقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي يقدم في رأينا خطة وتوجيهها شاملين، لنهج متعدد الأبعاد يخصص عمليات حفظ السلام. ويحيط وفد بلدي علما بأن القرار يشمل طائفة واسعة من الوسائل لمعالجة العديد من التحديات والمهام، التي تهدف ليس فقط إلى تعزيز فعالية جهود حفظ السلام، ولكن أيضا إلى بناء السلام، وغيره من الجهود المبذولة في مجال منع نشوب الصراعات. وفي هذا الصدد، تتشاطر ماليزيا الرأي القائل بضرورة تزويد جميع قوات حفظ السلام بالمعدات المناسبة، ونطاقات أمنية ومركبات من شأنها أن تسمح لها بالعمل بأمان.

ويرى وفد بلدي أيضا أنه كلما دعت الحاجة إلى ذلك، يمكن النظر في استخدام التعاون بين البعثات من أجل سد الثغرات المرجحة بشكل مؤقت، وذلك من أجل الاستجابة بفعالية للأحداث غير المتوقعة في بعض عمليات حفظ السلام. وعلى سبيل المثال، يمكن لنشر مؤقت وعلى نطاق صغير للأفراد والمعدات من أقرب بعثة، أو من البعثات المجاورة لبعثة قائمة تواجه طلبا غير متوقع على هذه الموارد، أن يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية.

وترى ماليزيا أيضا أنه ينبغي لعمليات حفظ السلام مواصلة الاستفادة من ظهور تكنولوجيا جديدة. وعلى سبيل المثال، يمكن لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الطائرات بدون طيار، تحسين إدراك قوات حفظ السلام للحالة بشكل كبير، ومن شأن ذلك بدوره تعزيز سلامتها وأمنها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لاستخدام التكنولوجيا والأجهزة الحديثة الأخرى، مثل نظم التصوير الجغرافي، وصور السواتل، وادارات المراقبة الأرضية في عمليات حفظ السلام، تعزيز

لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم، بنشر ١١٦ ٠٠٠ فردا من أكثر من ١٢٠ بلدا، معرضين أنفسهم في أغلب الأحيان لمخاطر كبيرة. ويدل العدد الكبير لبعثات حفظ السلام وعدد الأفراد المنتشرين على استمرار اعتماد المجتمع الدولي على الأمم المتحدة باعتبارها الركيزة المحورية لصون السلام والأمن الدوليين. وبهذه الصفة، ربما يستنتج أن عمليات حفظ السلام تشكل عنصرا هاما وحاسما لجهود المجتمع الدولي في مجابهة الأزمة وتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في البلدان التي تمزقها الحروب في جميع أرجاء العالم.

وطوال الأعوام، تطور أيضا نطاق الأنشطة التي يضطلع بها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، من أعمال حفظ السلام التقليدي إلى المزيد من العمليات الرادعة والمتعددة الأبعاد التي تنطوي على طائفة واسعة من الأنشطة. وإذ يصبح نطاق أنشطة حفظ السلام أكثر تعقيدا ومتعدد الأبعاد، فإن ذوي الخوذات الزرقاء يجابهون بتحديات وتحديات جديدة. وضمن أمور أخرى، تشمل تلك التحديات نصب الأكملة وشن الهجمات على قوافل حفظ السلام وأخذ ذوي الخوذات الزرقاء رهائن في بعض مناطق النزاع.

وتشعر ماليزيا، باعتبارها بلدا مساهما بقوات، بالقلق من تلك التطورات. ويساورنا القلق على وجه الخصوص من الاستمرارية الظاهرة لتلك الحوادث، التي يبدو أنها أصبحت أسلوبا جديدا لعمل بعض الجماعات المسلحة في العديد من مناطق النزاع. وإزاء تلك التطورات المزعجة، ينوه وفد بلدي بقرار مجلس الأمن نشر لواء التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن بوسع ذلك النشر أن يمثل أحد الحلول المحتملة للمأزق الذي تواجهه بشكل متزايد بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشير أيضا إلى أن موافقة المجلس على استخدام اللواء لجميع التدابير اللازمة لتجنب الهجمات العنيفة يمثل

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل. **السيد باتريوتا** (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تكون على علم تام بالتطور المستمر الذي تشهده عمليات حفظ السلام من الناحية العملية والمفاهيمية، ومن المناسب، بهذا المعنى، قيام أعضاء مجلس الأمن بالتبادل المنتظم لوجهات النظر مع كامل الدول الأعضاء، بخصوص مسألة تكتسي أهمية استراتيجية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن البرازيل تجدد التزامها القوي بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، واستعدادها للعمل من أجل تحسينها. وفي هايتي، ولبنان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعديد من المواقع الأخرى، يتمسك أفراد الشرطة والجيش البرازيليون، بالمبادئ النبيلة التي لا تزال تحكم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ولا تزال الحرب بين الدول تمثل الشكل الأكثر خطورة والذي يمكن أن يكون الأكثر دمارا للصراعات، كما يمكن أن نلاحظ من تجدد التوترات الجيوسياسية على نطاق واسع في المناطق الحساسة من العالم. هذا الاتجاه الجديد "القديم" يثير القلق بشكل كبير، عندما نرى استمرار العديد من البلدان في تخزين أسلحة دمار شامل.

إن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للصراعات اليوم. وهم ضحايا ليس فقط لانتهيار هيكل الدولة والعنف الذي تلا ذلك، ولكن أيضا للاستخدام غير المصرح به للقوة أو توفير الأسلحة لأطراف ثالثة. ونتيجة لذلك، فإننا نشهد انتشار حالات الطوارئ الإنسانية مع زيادة مقابلة في الطلب على بناء القدرات المؤسسية، والتي في غياب المؤسسات القادرة

قدرات الرصد والمراقبة وقدراتها على تنفيذ ولايات كل بعثة من بعثاتها. لكننا نرى، بأن استخدام التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام ينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أصبحت مسألة تمويل عمليات حفظ السلام تشكل واحدا من التحديات الرئيسية في الأمم المتحدة. وليست كل البلدان المساهمة بقوات في وضع يمكنها من أن تكون مجهزة بالتقنيات والأجهزة الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين شراء معظم المعدات الحديثة من شركات القطاع الخاص. وهذه الممارسة سلاح ذو حدين، فثمة احتمال تسرب بعض المعلومات السرية إلى طرف ثالث. وفي هذا الصدد، تعتقد ماليزيا أن ثمة حاجة لدراسة أفضل السبل لمعالجة تلك المشكلة. ونحن نرى أنه يمكن لإدارة عمليات حفظ السلام النظر في إنشاء آلية للتحقق، والتأكد من اقتصار جميع البيانات والمعلومات السرية على هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، يرى وفد بلدي أنه يتعين على إدارة عمليات حفظ السلام اتباع نهج أكثر شمولا وفعالية لتوليد الموارد اللازمة لتلبية مطالب الولايات الجديدة المتعددة الأبعاد. وفي ضوء الحاجة المتزايدة لهذه الولايات، تطلب الأمم المتحدة مستوى أمثلا وكافيا من القوات، فضلا عن المعدات لكي تعمل بفعالية وكفاءة. وبوصف ماليزيا دولة عضوا تدعم بقوة دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، فإنها تدعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق تعاون ثلاثي بشكل شفاف بين مجلس الأمن، والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزامه بمواصلة العمل جنبا إلى جنب مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة، في إطار جهودنا الجماعية التي نبذلها لتعزيز قضية السلام والأمن الدوليين، من خلال جدول أعمال الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الدول النووية في عام ٢٠١٣، التي بلغت ٩٩١ بليون دولار أمريكي، وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

ورغم ذلك، واجهت للأسف إدارة عمليات حفظ السلام ديناميات متناقضة لولايات معقدة أكثر من أي وقت مضى، من ناحية، وزيادة الضغط من أجل خفض الميزانية، من جهة أخرى. وفي حين أنه لا يوجد تناقض بين محاولة ضمان أن يتم إنفاق كل الموارد في أي بعثة بعينها بأقصى درجة من الفعالية، ستعود الجهود المبذولة لفرض حدود قصوى مصطنعة للنفقات العامة في عمليات حفظ السلام بالضرر على جهودنا الجماعية الرامية إلى الوفاء بمسؤولياتنا طبقا للميثاق.

وفي نفس الوقت، تكتسب البعثات السياسية الخاصة بشكل متزايد خصائص ماثلة لعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، على الرغم من أنها تمول من الميزانية العادية للمنظمة. إنها حالة كلاسيكية من دفع الضرائب بدون تمثيل، بالنظر إلى أن مجلس الأمن يقرر إنشاء بعثة سياسية خاصة، لكن التكاليف توزع كما لو كان القرار صادرا عن الجمعية العامة. ودعونا لا ننسى أن ما يفوق ٢٠ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة مخصص في الوقت الراهن للحفاظ على البعثات السياسية الخاصة، مما يؤثر سلبا على قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بشكل كاف بولايات في مناطق أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنمائية.

إذا كانت الموارد شحيحة عندما يتعلق الأمر بعمليات حفظ السلام، فإنها غير كافية بشكل صارخ لضمان تقديم المساعدات الإنمائية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي أجزاء معينة من العالم، تعود الأسباب الجذرية للتحديات الدولية للسلام والأمن، في الفقر والتهemis الاجتماعي والتمييز والإفلات من العقاب أمام القانون. وبدون معالجة تلك الأسباب الجذرية، ثمة أمل ضئيل في أن يترتب عن ذلك حالة مستقرة وسلمية.

أخرى، يجب على بعثات حفظ السلام تقديمها، لا سيما في مجالي الأمن والعدالة.

سيظل حفظ السلام يشكل أحد الأدوات الرئيسية التي توجد في متناول المجتمع الدولي لمعالجة التهديدات الدولية للسلام والأمن. وقد أصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أكثر تعقيدا وخطورة. وفي الوقت الحاضر، لم يعد حفظ السلام يتمثل في مجرد القيام بدوريات عسكرية على طول خط وقف إطلاق النار، أو مراقبة الأطراف، لضمان الفصل والامتنال للاتفاقات. جرى نشر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مؤخرا في المناطق التي لم تبرم فيها اتفاقات سلام، وفي المناطق التي تكون فيها سلطة الحكومة ضعيفة أو غير موجودة.

لذلك، فإن الآثار المترتبة عن كون البلد مساهما بقوات وأفراد شرطة آخذة في التغيير بسرعة. وقد انطوى تطور بعثات حفظ السلام على التزام متجدد من جانب البلدان المساهمة بقوات بنشر مواطنيها في عمليات أشد خطورة وأكثر صعوبة. ويعد تعزيز الجهود المبذولة في مجال التدريب قبل النشر، والمعايير العالية للمعدات، وإسهام مجموعة كبيرة من الوحدات المتخصصة سمات مشتركة في أيامنا هذه.

وتبعا لتلك التطورات، لن يكون تعزيز شراكة حفظ السلام ممكنا إلا إذا اعتمدنا معدل سداد مقبول. ولأن المناقشات بشأن هذه المسألة تجري في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، فإننا نتوقع من جميع الشركاء اتخاذ موقف مسؤول بشأن تلك المسألة. ولا يمكن أن يكون ثمة شك في أن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام فعالة من حيث التكلفة، وأنه رغم القيود، فإن منظمة الأمم المتحدة تقوم بالكثير بالقليل جدا. وكدليل على ذلك، لا يحتاج المرء لأن ينظر إلى أبعد من التناقض الصارخ بين ميزانية الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام، البالغة حوالي ٨ مليار دولار سنويا ونفقات الدفاع في

يتعلق بالدور الجدير بالثناء الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في جهود حفظ السلام في أفريقيا. ومن الواضح أن التكفل الإقليمي بالمسائل الإقليمية تطور لا بد أن نشيد به، على أساس أن تراعي الأحكام المنطبقة في ميثاق الأمم المتحدة بدقة.

في الوقت نفسه، ينبغي ألا نغفل عن الحاجة إلى المساعدة الدولية لدعم تلك المبادرات. وليس من الإنصاف أن نفترض عدم قدرة الاتحاد الأفريقي على أن يتكفل وحده بتوفير الموارد التي لا غنى عنها للوفاء بولايات البعثات التي تزداد تعقداً وطموحاً أكثر من أي وقت مضى. وكقاعدة عامة، لا ينبغي للمنظمات الإقليمية أو الأمم المتحدة الاستعانة بموارد خارجية للاضطلاع بمسؤولياتها في توفير السلام والأمن الدوليين.

وعمليات حفظ السلام تم كل الدول الأعضاء وينبغي مناقشتها بصورة شاملة وديمقراطية. ومن شأن مجلس الأمن بعد إصلاحه أن يكون أكثر تمثيلاً للعالم المعاصر، وستكون لديه الشرعية المتزايدة اللازمة لوضع ولايات العمليات الصعبة لحفظ السلام اتساقاً مع تطلعات الأعضاء بصفة عامة، وبالتالي يمكن الحصول على دعم عدد أكبر من البلدان المساهمة بقوات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هالي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة تحت عنوان "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الاتجاهات الجديدة". فهي تؤكد دور روسيا كبلد عظيم ووفي وملتمزم بالسلام والأمن الدوليين. كما أود أن أشكر الوفد الروسي على الورقة المفاهيمية المقدمة للمجلس (S/2014/384، المرفق). فهي شاملة وتطرح أسئلة مهمة ومتصلة بمناقشة اليوم.

وإذ نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، يود وفدي التأكيد على الجوانب التالية التي

وبالتالي، فإن تكامل مبادرات حفظ السلام وبناء السلام أمر حاسم لتحقيق الاستقرار في الدول الخارجة من الصراعات، على المدى الطويل.

ستكون انتكاسة خطيرة لو أفضت الاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام في بيئة من قيود الموارد إلى انتشار الحلول العسكرية، بما من شأنه تقويض الولايات المتعددة الأبعاد التي تشمل جهوداً موازية وفعالة لبناء السلام.

وحيث يطلب من مجلس الأمن أن يتعامل مع حالة ما، ينبغي له في أبكر مراحل صياغة ولايات حفظ السلام أن ينظر إلى ما هو أبعد من الأفق القريب من الأحداث في الأسباب الجذرية للتراعات، وأن يضع استراتيجيات طويلة الأمد من أجل السلام. وتحسين التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أساسي في هذا الصدد.

وأود أن أتطرق إلى الاتجاهات الحديثة في عمليات حفظ السلام. أولاً، الاستخدام المتزايد للتعاون فيما بين البعثات. والبرازيل تسلم بالفوائد المحتملة للتعاون بين البعثات، وخاصة كأداة للاستجابة السريعة للأزمات. ومع ذلك، لا يمكن تصور التعاون كأداة للحد من التكاليف. فالترتيبات العملية والإدارية والمالية المتعلقة بالتعاون بين البعثات لا يمكن أن تؤدي إلى إجراءات تسد فجوة بينما تفتح أخرى.

الجانب الثاني هو نشر الموارد التكنولوجية الحديثة. والبرازيل تعتبر إدماج التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام تطوراً حتمياً. ومع ذلك، فإن الوسائل التقنية كالأنظمة الجوية بدون طيار وبدون سلاح، قد تنتفي فائدتها المحتملة لو أدى استخدامها إلى وجود عدد أقل من الجنود المجهزين والمدربين بشكل جيد على الأرض. فالاستثمار في التكنولوجيات الجديدة لن يكون فعالاً إلا بالاستثمار الموازي في الموارد البشرية الضرورية.

ثمّة جانب آخر يستحق النظر، ويتمثل في التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية. وهذا هو الأكثر وضوحاً فيما

الداخلية، والنظر في خصائص كل حالة على حدة. علاوة على ذلك، وبغية ضمان أن تتمتع عمليات حفظ السلام بكل فرصة ممكنة للنجاح، لا بد من احترام ولايات المجلس احتراماً كاملاً من قبل جميع الأطراف المتأثرة لدى تنفيذها على أرض الواقع.

وإذ أنتقل الآن إلى التعاون فيما بين البعثات، فإن وفدي على اقتناع بالأهمية المتزايدة لذلك النهج. وهو ما أدى بنا، خلال الرئاسة المغربية للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى تنظيم مناقشة مكرسة لهذا الموضوع خصيصاً (انظر S/PV.6886). وأبرزت المناقشة الإمكانيات الكاملة لهذا التعاون والتعرف على التحديات التي يتعين التغلب عليها. وخلصنا إلى استنتاج أن هذه الأداة تنطوي على العديد من المزايا من حيث تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وسد الثغرات في الخدمات اللوجستية في حالات الأزمة، إلا أنه ينبغي ألا ينظر إليها كحل طويل الأجل للمشاكل الهيكلية العديدة التي تعيق فعالية حفظ السلام.

فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة في عمليات حفظ السلام، وتأكيداً لأهمية الإسهامات المحتملة لتلك التقنيات بالنسبة لعمليات حفظ السلام، نلاحظ أن هذه المسألة تتطلب مزيداً من الدراسة، بالنظر إلى أن التكنولوجيات الجديدة قد لا تكون تشغيلية دائماً. لذلك، كان من المهم مواصلة النظر في استخدام التكنولوجيات الجديدة، وكذلك التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية من أجل توضيح كل جوانب استخدام تلك التكنولوجيات.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه تحية قوية، نيابة عن بلدي، إلى حفظة السلام والعمليات في الميدان، الذين يؤديون مهمة نبيلة في ظروف غالباً ما تكون صعبة. وأشيد بصفة خاصة بأولئك الذين يجازفون بأرواحهم لإنقاذ أرواح الآخرين. ولئن كنا نأمل أن مناقشة اليوم سوف تلهم الأفكار

نعتبرها ضرورية ومفيدة في معالجة المسائل المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

عمليات حفظ السلام ديناميكية الطابع، وقد تطورت بصورة تدريجية من بعثات محدودة الولايات لمراقبة وقف إطلاق النار، وتشمل أساساً النزاعات بين الدول، في عمليات معقدة ومتعددة الأبعاد، بما في ذلك القوات العسكرية والشرطة والعناصر المدنية والإنسانية، وتعمل في كثير من الأحيان في حالات النزاع الداخلي. وهذه التحديات الجديدة تتطلب مناقشة مستفيضة حول سبل تعزيز عمليات حفظ السلام وجعلها أكثر فعالية وكفاءة.

وعليه، فإن المغرب - كدولة أفريقية مساهمة بقوات وينشر قوات مغربية منذ عام ١٩٦٠ في العديد من العمليات في جميع أنحاء العالم، كما يتجلى من خلال مشاركة أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من موظفينا في ١٣ عملية لحفظ السلام في أربع قارات - يرغب في الإسهام في إرساء هدف طموح يمكن أن يسد الفجوة بين نيويورك والحقيقة على أرض الواقع. ولن يتأتى تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال الحوار والتفاعل والتحليل الجماعي.

وفيما يتجاوز المتطلبات الأساسية، فإن أي عملية ناجحة لحفظ السلام، مهما كانت طبيعتها، ترتبط بعوامل مترابطة كالولايات الواقعية التي أنشأها المجلس؛ والتعاون الثلاثي بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والهيئة الإدارية التي تتعامل مع تخطيط وتنفيذ الولايات؛ واستراتيجيات الخروج السليم مصحوبة بتدابير لضمان التنمية المستدامة.

يجب أن تستمر كل هذه الأنشطة والاستراتيجيات على احترام المبادئ الأساسية التي تنظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس، واحترام سيادة ووحدة أراضي البلدان المعنية وعدم التدخل في شؤونها

التراعات داخل الدول، لا يسمح أو يربر لنا أن نغفل ما ينبغي أن تكون عليه تلك العمليات على الدوام. وفي ذلك الصدد، سأكتفي بتحديد بعض النقاط البارزة فحسب.

أولاً، يجب أن تلتزم جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام المتفق عليها والمتمثلة في: موافقة الأطراف في النزاع، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس والدفاع عن ولايات تلك العمليات نفسها. وبقينا، فإن تلك المبادئ التي أختبرت بمرور الوقت ما تزال ضرورية لصون مصداقية وشرعية النشاط الرئيسي للأمم المتحدة المتمثل في حفظ السلام.

ثانياً، يجب أن نكفل تحلينا بالوضوح الكامل والمستمر إزاء التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام المعاصرة هذه، وإزاء أولئك الذين يتم نشرهم لتنفيذ الولايات ذات الصلة. وتوجد في كل مكان تقريباً إحدى عمليات حفظ السلام القائمة، بما في ذلك عمليات النشر الحالية، ما دنا غير قادرين على التغاضي عن ظاهرة الطابع الداخلي لمعظم هذه التراعات التي تدور داخل حدود الدول. واليوم تركز معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المكلفة بموجب أحكام الفصل السابع على ضمان حماية المدنيين. ولا ريب في وجوب أن يظل التنفيذ الشامل لتلك المسؤولية الرئيسية على عاتق حكومة البلد المضيف - مهما تبدو ضعيفة - ما دامت تتسم بالشرعية في نظر الغالبية العظمى من السكان. ويجب في ذلك الصدد، أن تواصل عمليات حفظ السلام العمل بشكل وثيق وبالتعاون مع الحكومة المضيفة. ويجب على البعثة أن تقدم الدعم إلى البلد المضيف في سعيها إلى تحقيق الأولويات التي تراها الدولة ضرورية لتمكينها من استعادة السلام الدائم وتحقيق الوثام الاجتماعي والسياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية التي يستحقها السكان.

ثالثاً، حين تتسم قدرة الحكومة بالضعف الواضح في ممارسة سلطتها في أي جزء من أراضيها، فإن من المرجح

المفيدة التي تؤدي إلى اتخاذ تدابير محددة لتحسين عمليات حفظ السلام وتعزيزها، فإنني أؤكد التزام بلدي منذ استقلاله بحفظ السلام. ويعكس ذلك عزمًا مستمرًا لتكريس مفهوم السلام الدولي والأمن الجماعي الكامن وراء وجود منظمتنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ترازيا المتحدة.

السيد إيويجي (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): جمهورية ترازيا المتحدة ترحب بهذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الاتجاهات الجديدة". وتتوجه بالشكر الخاص للرئاسة الروسية على تنظيم النقاش وعلى ورقتها المفاهيمية الثابتة بشأن الموضوع (S/2014/384، المرفق). كما نشكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي الرائع الذي أدلى به هذا الصباح.

ويؤيد وفدي البيان الذي الذي سيدي به ممثل جمهورية ملاوي باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وربما تبدو حقيقة أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد بلغت منعطفًا هامًا في تاريخ المنظمة كما لو كانت صيغة نمطية. ومع ذلك أود الخوض فيها. فعندما أطلقت الأمم المتحدة جهود حفظ السلام هذه قبل أكثر من ٦٠ عامًا، لم يكن بوسع أي من مؤسسيها الذين أخذوا على عاتقهم بهذه المهمة النبيلة أن يتوخى أنه قد تعيّن على هذه العمليات أن تبحر في المياه التي لا مناص من الإبحار فيها اليوم. ويعني الواقع المتعدد الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أنه يجب عليها أن تشمل الآن ولايات أكثر تعقيدًا من ذي قبل، على المستويات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية على حد سواء. وقد تطورت هذه الخصائص بحكم الضرورة.

وفي الواقع فإن طابع التراعات التي يجب أن تواجهها عمليات حفظ السلام اليوم، وخاصة فيما يتعلق بتسوية

ويجب أن يكفل المجلس أن الولايات الصادرة عنه ليست واقعية فحسب، بل أنها تتناسب أيضا مع الموارد المخصصة للبعثات. وبذلك، سيحجى المجلس فائدة كبيرة من خبرة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وعليه، فإن من الواجب أن تكون مشاركة تلك البلدان بصورة نشطة في جميع مراحل البعثة محورا للتعاون الثلاثي بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة.

ويجب أن تكون معالجة استخدام التكنولوجيات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل جماعي هدفا للمشاركة الثلاثية المستمرة. ويجب تقييم الابتكارات التي تمكن من التنفيذ الفعال لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة واضحة على أساس قيمتها التكتيكية والعملياتية، فضلا عن آثارها السياسية والقانونية. وتتطلب هذه المناقشة في نهاية المطاف تحقيق التوازن بين الآراء على نطاق جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، ما دامت عمليات حفظ السلام تقوم دائما على النوايا الحسنة الجماعية والفردية للأمم المشاركة في تلك العمليات.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا لأولئك الرجال والنساء الذين وهبوا حياتهم في سبيل تحقيق السلام تحت راية الأمم المتحدة. ونحبي ذكراهم على أفضل وجه، ليس من خلال كسر صفوف وحدتنا وإرادتنا الدوليتين، وإنما عبر كفالة الظروف اللازمة المواتية لتمكينهم من التصدي للتحديات في مجال صون السلام والأمن الدوليين التي ما زلنا نواجهها بشكل جماعي. وذلك ما يبرر بقاءنا هنا بصفتنا أمما متحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن ثماني وفد بلدي الخالصة

أن يسود ارتكاب الفظائع والإفلات من العقاب على تلك الجرائم. وقد تصبح حقائق الواقع أكثر خطورة حين لا تكون نوايا بعض الأطراف المتحاربة المسلحة سوى نوايا إرهابية أو جنائية. ومن المرجح ألا تكون لها أدنى مصلحة في التوصل إلى أي شكل من أشكال الحوار السياسي، سواء عن طريق الوساطة أو المصالحة أو المفاوضات. وفي الوقت نفسه، فقد ازداد الخطر الذي تشكله تلك الجماعات على السكان وحفظه السلام على نحو كبير عاما بعد عام. وحين يبدو أن تلك الجماعات تركز على المنفعة الشخصية للأفراد الذين يسيطرون عليها وتحقيق الأرباح الفاحشة لصالحهم فحسب، فإنه من غير المرجح أن يكون هناك أي حافز لتحقيق السلام ما لم تكن بعثة الأمم المتحدة قادرة على إظهار قوة رادعة يعول عليها. ولا ريب في أن أنشطة هذه القوات المتمردة التي لا تحترم القوانين الإنسانية سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو الدولي، تعرّض حياة حفظه السلام لخطر كبير ومستمر. وتذكرنا الخسائر الحالية لحفظه السلام الذين فقدوا أرواحهم - ١٠٦ فرد في عام ٢٠١٣ وحده - بالمخاطر التي ينبغي التصدي لها، بما في ذلك حالات إفلات أولئك الذين يهاجمون حفظه السلام من العقاب.

رابعا، إذ تتجه عمليات حفظ السلام أكثر نحو تولى المهام المكلف بها بموجب الفصل السابع، فإن هناك تناقضا صارخا مع حقيقة أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تخصص لها الموارد الكافية لتنفيذ تلك الولايات. وينبغي ألا تتسم مناقشة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية بطابع أحادي الجانب بالرغم من أهميتها. ومع استمرار خفض التكاليف وتقليص حجمها، أو تحديد الحجم المناسب لها، فإن البديل لذلك هو أن البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة هي التي تتحمل وطأة عبء حفظ السلام في نهاية المطاف. وذلك ليس مقبولا ولا مستداما.

ولايات تتسم على نحو متزايد بتعدد أبعادها و/أو دورها الرادع، فإنها تبدو أكثر تماشياً مع واقع مسارح العمليات. فالصلات القائمة بين الأمن وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والعملية السياسية لبناء السلام تتطلب كلها نشر بعثات يجري إعدادها بصفة عامة للحوول دون تجدد العنف الذي كثيراً ما ينشأ في حالات ما قبل وما بعد الانتخابات، أو في أعقاب الإجراءات القضائية ذات الصلة بتصفية الحسابات، أو بسبب فشل الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية.

وعلاوة على ذلك، يجب ترتيب الأولويات على أساس نهج طويل الأجل، إلى جانب نظام تنسيق قادر على كفاءة تحقيق الأهداف المتوخاة. وعلى الرغم من أن ذلك يبتعد عن مبدأ الحياد، الذي كان يُعتبر أمراً مهماً خلال الحرب الباردة، فإن منح ولاية رادعة يمكن أن يسهم مساهمة أساسية في حماية السكان المدنيين وفي استعادة السلامة الإقليمية للدول. بيد أن مثل هذه الولايات لا تخلو من المخاطر، إذ إنها تعطي قوات الأمم المتحدة دور صاحب المصلحة، الأمر الذي يتطلب تعزيز التدابير التي تضمن سلامة القوات.

كما أدى تعقد الأخطار التي تهدد السلام والأمن إلى استخدام تكنولوجيات جديدة مثل الطائرات بدون طيار غير المسلحة. وتساعد أجهزة الاستطلاع والمراقبة هذه على الاستدلال على الجماعات المسلحة ومنع التهديدات وتيسير الاستجابة السريعة. وفي هذا الصدد، لا غنى عن المركبات الجوية غير المسلحة. ومع ذلك، من المهم المحافظة على دورها العسكري الخالص من خلال توحي الصرامة في إدارة ملكيتها واستخدامها والمعلومات التي توفرها. وبالتالي، فإن من الضروري، في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، كفاءة نقل التكنولوجيا القادرة على تحسين قدرتها على التدخل.

ومن المسائل الضرورية أيضاً التعاون بين البعثات، إذ إنه يتعلق بمجمل فعالية عمليات حفظ السلام المعاصرة. فهو في الواقع

بمناسبة توليكم رئاسة المجلس. وأرحب أيضاً بهذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، بالنظر إلى حسن توقيتها، بشأن المسائل المتعلقة بالاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام.

وقد أدى الطابع المتغير للتراعات - التي أصبحت أكثر تعقيداً وزعزعة للاستقرار - إلى أن يعمد المجلس إلى تكيف عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة بهدف تحسين كفاءة تنفيذ العمليات المعنية ببناء السلام أو استعادته. وقد أسفر ذلك التوجه الجديد عن منح ولايات رادعة لعمليات حفظ السلام التي أصبحت ذات أبعاد متعددة. وأسفر التوجه نفسه عن استخدام تكنولوجيات جديدة للمراقبة، فضلاً عن زيادة التعاون بين البعثات. وقد نتجت هذه الاتجاهات الجديدة عن تغيرات عميقة الجذور نشأت في خضم الكفاح من أجل مواجهة العديد من التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين.

ولا ريب أن تجدد أنشطة الاتجار بالمخدرات والبشر، والإرهاب والقرصنة قبالة البحار تشكل عوامل لعدم الاستقرار في مناطق كثيرة من العالم. وعلاوة على ذلك، فقد تراجعت الحروب التقليدية بين الدول إلى حد كبير، لتحل محلها النزاعات الداخلية القائمة على شن الهجمات العشوائية ذات الآثار السلبية البالغة على السكان المدنيين. وعليه، فقد تحول تركيز العمليات هذه من دور قوة الفصل بين الأطراف المتنازعة إلى التدخل وحماية المدنيين. وقد أدى هذا الوضع إلى تطور مستمر في عمليات حفظ السلام في سياق أصبحت فيه المثل العليا التي تأسست عليها الأمم المتحدة - السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية - أكثر أهمية من ذي قبل.

مع ذلك، فإن من مسؤولية المجلس أن يرصد بدقة الأثر المنشود من ممارسات حفظ السلام والنتائج التي تحققت طوال مسيرته. وعند النظر إلى عمليات حفظ السلام على ضوء

عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، على دعمها المهم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أود في البداية أن أعرب عن تقديري لما يزيد على ١١٨ ألف من الرجال والنساء من ١٢٠ من الدول الأعضاء الذين يخدمون حالياً في ١٦ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ويشرفني أن أبلغ المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بأن ضباطاً من الجيش الشعبي لفيت نام سينضمون، اعتباراً من نهاية هذا الشهر، إلى الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن في ذلك دليلاً آخر على دعم فيت نام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتزامها بها وعلى استعدادها الثابت للمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين وعلى استمرار مشاركتها وتعاونها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وكذلك قام بلدي بإنشاء مركز فيت نام لحفظ السلام ليكون مركزاً لتدريب حفظة السلام التابعين لنا في المستقبل لضمان كفاءتهم المهنية وفعاليتهم ورفع مستواهم.

لقد قدمت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الواقع مساهمات كبيرة في الحد من خطر تجدد الصراعات وتيسير إحراز تقدم نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وفي مواجهة الطبيعة المتغيرة للصراعات، ما فتئت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتوسع من حيث حجمها وولاياتها ومن حيث تعقيدها. فولاياتها المتعددة الأبعاد قد تجاوزت اليوم إلى حد بعيد حفظ السلام التقليدي بعد انتهاء الصراع لتشمل حماية المدنيين ووضع الأسس اللازمة لنجاح بناء السلام.

وكما تعلمنا من تجاربنا السابقة، فإن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتطلب الالتزام الصارم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والمبادئ التوجيهية المعترف بها عالمياً، لا سيما موافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والحياد الكامل واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

يتمتع بميزة المساهمة في تعزيز المهارات التشغيلية للقوات المشاركة في إنشاء بعثات جديدة والتعويض عن العجز في الوحدات التي نُشرت بالفعل. وفي السياق نفسه، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء إلى التأكد من دفع أنصبتها المقررة في موعدها وبدون شروط مسبقة، والانتظام في سداد تكاليف المواد والقوات من أجل تحسين فعالية عمليات حفظ السلام.

تنعش عمليات حفظ السلام آمال شعوب بأكملها وتطمئن الحكومات المضيفة وتيسر مهمة العاملين في المجال الإنساني وتسهم في إنعاش البلدان المتضررة من الصراعات. ولذلك، فإن من الواضح أن احترام سيادة الدول يجب أن يسود الآن أكثر من أي وقت مضى، ولا بد من التأكيد عليه باستمرار. وكما قلنا خلال المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح قطاع الأمن (انظر S/PV.7161)، يجب أن تكون الدول المتضررة من الأزمات في صلب عملية وضع المفاهيم لعمليات حفظ السلام والتحضير لها ونشرها. فإن شرعيتها وفعاليتها تتوقف على ذلك.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على الحاجة إلى مواصلة تنمية قدرات التدخل السريع والفعال. ولذلك، تدعو السنغال إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ التوصية المهمة المتضمنة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) فيما يتعلق باستخدام القوات الاحتياطية وقدرات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل فيت نام.

السيد لي هواي ترونغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة الروسية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: الاتجاهات الجديدة".

يشكر وفد بلدي الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة ويشكر الأمانة العامة، في ظل قيادته، وبخاصة إدارة

هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية المعنية، إذا كنا نريد إعداد نهج متوازن للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الوثائق التنظيمية لتلك الهيئات، لمعالجة التوجهات الجديدة لبعثات حفظ السلام، التي تختلف إلى حد بعيد بأشكال عديدة عن البعثات المعتادة للعقود الماضية.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد أن وضع المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات يجب أن يتم على المستوى الحكومي الدولي، ولا سيما اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وينبغي أن يقترن بجهود مماثلة لتحسين قدرات التنمية والتخطيط والإشراف. وتؤكد حركة عدم الانحياز أيضاً على وجوب اقتران سياسة التنمية في حفظ السلام بتوفير الموارد اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لولايات حفظ السلام. وبناءً على ذلك، تؤكد الحركة مجدداً التزامها بدعم جميع الجهود الهادفة إلى جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية، كما تجدد التأكيد على النقاط التالية:

أولاً، نؤكد أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن سياسات التنمية، وضمان ألا تُنفذ سوى الأفكار والنهج التي توافقت عليها جميعاً. وإننا ندعو الأمانة العامة إلى الامتناع عن العمل على مسارات للسياسات التي لم يتم الاتفاق عليها في عملية حكومية دولية. واللجنة الخاصة هي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن صنع السياسات في حفظ السلام، وستبقى كذلك.

ثانياً، من الحيوي تقديم كل الدعم الضروري، بما فيه الموارد المالية والبشرية، فضلاً عن القدرات العسكرية والمدنية، لبعثات حفظ السلام، إذا أريد لها أن تكون قادرة على تنفيذ مهامها في إطار من الاحترام الكامل للبلدان المضيفة وقوانينها وأنظمتها. وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز بشكل خاص أهمية الاستفادة من تجربة وخبرة البلدان المساهمة بقوات حين ينفذ مجلس الأمن أو يمدد أو يعدل ولايات حفظ السلام

وفي الوقت نفسه، فإن الهجمات التي استهدفت حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، وهي هجمات تدينها فييت نام بقوة، تفرض علينا أن نكفل أعلى معايير الأمن والسلامة الممكنة لحفظة السلام. ومن الأهمية بمكان تزويد بعثات حفظ السلام بالموارد الكافية من أجل حماية أفرادها من حفظة السلام في كل الأحوال.

وفي إطار النهج الشامل للتصدي للصراعات، نعتقد أن من المهم للغاية معالجة الأسباب الجذرية للصراعات عن طريق إشراك جميع الأطراف المعنية على أساس الحوار والتسوية السلمية للمنازعات؛ وبإيجاد الحلول الشاملة الطويلة الأجل للأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية للصراعات؛ ومن خلال تعزيز الجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقاً للقانون الدولي.

تظل فييت نام، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات، ملتزمة بالعمل مع غيرها من البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين في السعي المشترك إلى ضمان قوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفعاليتها حتى يتسنى لها الحفاظ على إسهامها في تحقيق السلام الدائم في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز. وأود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه وعلى تنظيمه هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع بالغ الأهمية وجيد التوقيت.

أود أن أشكر أيضاً الأمين العام على بيانه الهام اليوم. وكما تذكّر الوثيقة المفاهيمية (S/2014/384، المرفق)، هناك حاجة ماسة حقاً إلى إجراء مناقشة شاملة فيما بين

تلك العمليات - أي موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في الدفاع عن النفس والحياد. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن هذه المبادئ الأساسية، التي وُجِّهت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة طوال العقود الخمسة الأخيرة بدون خلاف، تبقى ذات صلة وينبغي الحفاظ عليها.

سابعاً، تؤكد حركة عدم الانحياز أن استخدام التكنولوجيا المصممة لتعزيز الإلمام بالحالة، بما يشمل المركبات الجوية بلا طيارين، في عمليات حفظ السلام ينبغي أن يكون على أساس كل حالة بمفردها، ويجب أن يتمسك بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وإننا نؤكد أهمية النظر في التأثيرات القانونية والتشغيلية والتقنية والمالية لاستخدام هذه الأصول ميدانياً في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بدون المزيد من الإبطاء.

ثامناً، يتعيّن علينا تعزيز تكامل حفظ السلام مع بناء السلام، بحيث تقترن أعمال حفظ السلام بجهود انتعاش اقتصادي وبناء قدرات، على أساس الملكية الوطنية. وللجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام دور هام يؤديانه في هذا الصدد. وينبغي ألا يكون الهدف خفض تكاليف حفظ السلام. بل تعزيز إمكانات الدول بغية تفادي ارتدادها إلى النزاع.

أخيراً، تعتقد الحركة اعتقاداً قوياً بأن المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على كاهل الأمم المتحدة، وأن دور الترتيبات الإقليمية ينبغي أن يُنظّم وفقاً للفصل الثامن من الميثاق. وإننا نطالب بدعم مكثّف من الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي بضمان التمويل المتوقّع والمستدام لهذه البعثات.

إن حركة عدم الانحياز، بصفتها المجموعة التي تضم معظم طليعة البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطة، إذا لم تضمها جميعاً، تواصل دعم عمليات حفظ السلام. والدول الأعضاء فيها تثار على زيادة مساهماتها بمكوّنات عسكرية وشرطة، فضلاً عن الخبراء المدنيين، في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم

التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق نؤكد الحاجة إلى مشاورات مسبقة مع تلك البلدان، التي هي في أفضل وضع يؤهلها للمساهمة في تقييم موضوعي للحالة الميدانية.

ثالثاً، إن نتائج الاستقصاء الذي أُجري عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧ تُظهر بوضوح العجز بين معدل التعويض الحالي من الأمم المتحدة للبلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد الشرطة، والتكاليف المالية الباهظة التي تتكبّدها هذه البلدان فعلياً. ومن المهم أن تتخذ الجمعية العامة قبل نهاية هذا الشهر قراراً بشأن رفع مستوى معدل التعويض بالانسجام مع نتائج الاستقصاء. وكما طلب القرار، جُمِعت كل المعلومات اللازمة لقرار مستنير. وبعد إتمام العملية المعقدة، تعود إلى الدول الأعضاء معالجة زيادة معدل التعويض في ضوء نتائج الاستقصاء. ولن يُضمّن التنفيذ الكامل للقرار إلا حين نتفق على معدّل جديد. وحركة عدم الانحياز لن تقبل حلاً مؤقتاً أو مخصصاً لهذه المسألة مرة أخرى.

رابعاً، إننا بحاجة إلى التزام قوي وواضح من جانب مجلس الأمن بإعداد ولايات واضحة وقابلة للتحقيق، مستندة إلى تقييم موضوعي، دون التسرّع في اعتماد ولايات تفتقر إلى أساس سياسي أو موارد كافية، أو غير قابلة للتحقيق عملياً. وإعداد تخطيط متكامل ونهج متّسقة لبلوغ الترابط بين صياغة السياسات وتنفيذها ميدانياً أساساً للنجاح في هذا المجال.

خامساً، نؤكد أهمية المشاركة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات في صياغة السياسات وصنع القرارات بغية تحقيق الشراكة والفعالية اللتين تتطلبهما بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤكد حركة عدم الانحياز الحاجة إلى تعاون ثلاثي فعّال بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن.

سادساً: نؤكد أن إنشاء أية عملية لحفظ السلام وتمديد ولايات العمليات القائمة ينبغي أن يراعي بدقة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والمبادئ الأساسية التي أُعدت لتنظيم

وبينما تواصل عمليات حفظ السلام التطور مفاهيمياً وتشغيلياً معاً، يؤكد وفد بلدي أنه لا غنى عن المبادئ الأساسية الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع أن الابتكار والمرونة في إطار المعايير المعقولة والمأمونة مطلوبان إذا أريد لنا مواكبة المهمات متعددة الأبعاد للعمليات، فإنّ الامتثال للمبادئ الأساسية سيحافظ على مشروعية بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومصداقيتها ودعمها، بما يمهّد الطريق لنجاحها في نهاية المطاف. ويجب عدم القيام بأيّ شيء يُفسد هاتين المشروعيتين والمصداقية النيفستين، اللتين تمّ اكتسابهما بمشقة طوال عقود عديدة.

وفي هذا السياق نرى ضرورة وجود تمييز واضح بين حفظ السلام وتوطيد السلام، بصفتها شيئين مختلفين كلياً. وينبغي ألاّ يُستخدَم إنشاء مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتمكين التدخلات في البلدان الأخرى وفرض مصالح بعض البلدان عليها.

إنّ تمديد ولاية البعثة وتوسيع نطاقها فيما يتعلق باستخدام القوة، في حالة عدم وجود خطة شاملة موضوعة بعناية ومدعومة بصورة ملائمة، وتُشكل عملية سياسية موثوقة، ومع عدم التشاور والتنسيق، سيعرض للخطر حياد البعثة وسلامة وأمن حفظة السلام.

في ذلك الصدد، تقتضي الحاجة وصف واضح وشفاف لعمليات حفظ سلام قوية للأمم المتحدة. إن بلورة المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات ينبغي أن تكون عملية حكومية ودولية. وعلينا أن نُبقي في الأذهان الدور المركزي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لكي تستعرض على نحو شامل مختلف جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن تُقدم توصياتها عنها. ولذلك ينبغي للأمانة العامة أن تمتنع عن وضع سياسات أو مبادئ توجيهية تتعلق بحفظ السلام من دون مناقشة دولية حكومية.

المتحدة، دليلاً واضحاً على التزامنا بالجهود الهادفة إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى رجال الأمم المتحدة ونسائها، الذين يعملون على تنفيذ أنشطة حفظ السلام، فضلاً عن حفظة السلام الذين فقدوا حياتهم في عمليات ميدانية، مدافعين عن راية الأمم المتحدة ومساهمين في إعلاء الصورة الإيجابية والنبيلة للمنظمة وعمليات حفظ السلام التابعة لها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة وفي حينها، حول التوجهات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإننا نقدر وثقتكم المفاهيمية (S/2014/384، المرفق) ذات المقاربة الجيدة والواقعية. ونشكر أيضاً الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إنّ حفظ السلام التابع للأمم المتحدة قد تطوّر حقاً لتلبية المتطلبات المتغيرة ومتعددة الأبعاد للتراعات المختلفة. وإندونيسيا متفقة مع مذكركم المفاهيمية، ومفادها أن هذا التطور يفرض تهديدات أمنية بارزة وأكثر خطراً على الخوذات الزرق والموظفين المدنيين، عندما يُطلب إليهم القيام بمجموعة واسعة من المهمات المعقدة. لذا، فإنه من الأساسي أن تترافق المطالبات المتزايدة بحفظ السلام التابع للأمم المتحدة مع قدرات وموارد كافية، وأن تكون تلك المطالبات منسجمة كلياً مع المبادئ والتوجيهات والمصطلحات المتفق عليها التي تحكم حفظ السلام.

للوحدات العسكرية على أساس المصاريف الفعلية واستثمار البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة.

أخيرا إن إندونيسيا بمشاركتها الحالية في ثماني بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ستواصل بقوة دعم جهود الأمم المتحدة والمساهمة فيها لإرساء الأسس من أجل إحلال السلام الدولي الراسخ. مرة أخرى نُشدد على أهمية النهج الكامل والمدعوم على نحو ملائم، والنهج التشاوري والمنسق لتوطيد السلم والاستقرار. وللحصول على نتائج مستدامة ينبغي أن تكون العلاقات المترابطة بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية سلسلة وذات مُلكية وطنية وأن تغطي بدعم جميع الجهات الفاعلة المعنية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملاوي.

السيد مسوسا (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خلال هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع الاتجاهات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الروسية على اختيارها الموضوع الراهن. في الحقيقة أن هذه المناقشة ليست في أوانها فحسب، ولكنها أيضا تكتسي أهمية فائقة، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة الحالية المعقدة والديناميكية والمتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام. ولكي نخرط حقا في المناقشة بشأن الاتجاهات الجديدة التي تواجه سلوك عمليات حفظ السلام اليوم، من الحتمي لنا أن نوضح الموقف القانوني السليم. وحقيقة أن مجلس الأمن الهيئة التي أناط بها ميثاق الأمم المتحدة ضمان صون السلم والأمن الدوليين ترتب علينا التزاما جماعيا يلزمنا بوصفنا أعضاء في منظمة عالمية، وهو التزام نؤيده نحن البلدان الأعضاء بوصفنا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

بينما تحتاج أمانة حفظ السلام إلى توجيه واضح وحسن توقيت من الدول الأعضاء، ينبغي لها أيضا أن تُحسِّن من عملها القيّم جدا لتعزيز القدرات والتخطيط والرقابة في البعثات ودعمها. نعتقد أن بوسع الأمانة العامة أيضا أن تؤدي دورا أكبر في التمكين من زيادة التفاعل المُجدي بين القوات والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، والبلدان المضيفة ومجلس الأمن ومع نفسها. ذلك يكتسي أهمية خاصة في المراحل الأولى من تشكيل ولايات البعثات أو عندما يجري تعديلها في وقت لاحق. ونُهيّب بمجلس الأمن الانخراط على نحو أكثر تواترا وموضوعية مع جميع أصحاب المصالح في حفظ السلام في جميع مراحل أي بعثة من بعثات حفظ السلام وتجسيد مختلف الشواغل والتوقعات على نحو مناسب ليتسنى للبعثات أن تكون أكثر فعالية.

يتعين أيضا مناقشة استخدام التكنولوجيا الحديثة بصراحة وشفافية بوصفها جزءا من الاتجاهات الجديدة. بينما يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن ترفع درجة الوعي بالحالات السائدة وأن تساعد على زيادة سلامة وأمن حفظة السلام، علينا أن نأخذ في الحسبان أن تنفيذها، بما في ذلك استخدام المركبات الجوية غير المأهولة، ينبغي أن يتم على أساس كل حالة على حده، وينبغي أن يكون ذلك الاستخدام متماشيا مع المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية تفحص واعتماد الجوانب القانونية والفنية والمالية لاستخدام المعلومات التي تجمعها المركبات الجوية غير المأهولة. وفي الوقت نفسه، في سياق وزع قوة لواء التدخل داخل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، علينا توجيه المناقشة بحذر ومن دون أن نستحدث سابقة كما تم الاتفاق على ذلك بوصفه حالة استثنائية.

نؤيد الدعوة إلى زيادة معدلات سداد تكاليف القوات، والعلاوات اليومية، وعناصر البعثة والمعدات المملوكة

أولاً، إذا ما أريد لعمليات حفظ السلام أن تظل هامة حقاً، لا بد من أن تكون الولايات المنوطة بعمليات حفظ السلام واضحة بجلاء فيما يتعلق بما توحي إنجازه وتوفير الموارد لتنفيذها. وعلى نفس المنوال، يظل من الحتمي أن تكون الموارد المخصصة متناسبة مع المهام الموكولة إليها. ذلك أمر حاسم لتحاشي الخطأ في الإفراط في التوقع من أي بعثة من بعثات حفظ السلام ما يمكنها إنجازه وهو ما يتطلع إليه السكان المحليون. كذلك فإنها مسألة تتعلق بضمان استمرار بعثات الأمم المتحدة في تلقي التعاون والدعم من السكان الذين نُشرت هذه البعثات من أجل مساعدتهم.

ثانياً، بالنظر إلى نطاق الإفلات من العقاب على الجرائم التي يرتكبها في العادة عدد كبير من المجموعات الإجرامية بل حتى المجموعات المسلحة ذات التوجه الإرهابي ضد السكان المدنيين الأبرياء، تعتقد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أنه ليس من المنطقي فقط بل من الحتمي أيضاً أن نُبقي في الأذهان الاعتبار العملي والاستراتيجي ومفاده أن البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات شرطة التي تنشر أفرادها في البعثات لا بد لتلك القوات أن تكون متعددة المهارات، وقادرة ولديها التصميم السياسي الكافي من حيث الموقف والتفكير لردع الإفلات من العقاب بما في ذلك باستخدام القوة، كلما اقتضت الضرورة ذلك، وعندما تكون مفوضة بذلك. وفي الأجل المتوسط والطويل فإن هذا الانخراط الإيجابي النشط سيجعل العناصر الإجرامية في المستقبل تفكر مرتين قبل استهداف حفظة السلام والمدنيين الذين ينشر حفظة السلام لحمايتهم، وسيزيد بدلاً من أن يقلل من سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا.

ثالثاً، لضمان إيجاد حل نهائي لدوافع الصراع، من المهم للدول المساهمة بقوات عسكرية وبقوات شرطة أن تبقي عواصمها السياسية على اطلاع بالحالة التي تمر بها كتائب قواتها

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يجيد بصرنا عن حقيقة مؤداها أن معظم الصراعات الحالية تدور داخل الدول، مما يحمل الحكومات المنتخبة بصورة مشروعة على مكافحة المجموعات المسلحة، وربما أعلن بوضوح البعض من تلك المجموعات عن أهدافه السياسية، بينما المجموعات الأخرى ليس لديها أي أهداف، إذا لأن البعض من قادتها المعلنين غير قادرين حتى على التماس جهود الوساطة الدولية أو الاعتراف بها. ومهما يكن من أمر، إن ما يظل واضحاً كل الوضوح هو الإفلات من العقاب والوفيات التي لا تُحصى، والمعاناة والحرمان الاقتصادي والاجتماعي العام التي ما برحت تواجهها الأغلبية من السكان المدنيين الأبرياء في ظل هذه الظروف.

تحقيقاً لتلك الغاية لا يزال من مسؤولية مجلس الأمن الالتفات إلى محنة الضحايا الأبرياء ومساعدة السلطة السيادية المشروعة للبلد المعني في استعادة السلم، بينما عليها في الوقت نفسه، التواصل مع أطراف الصراع وتمكينها من حل خلافاتها من خلال المفاوضات. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من أن يُضطلع بهذه الجهود ليس فقط في إطار الحاجة إلى لسلام الدائم، بل أيضاً من أجل السلام الشامل للتمكين من إعادة بناء مؤسسات الحكم واستئناف عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة.

إن جميع النقاط التي ذكرتها هي نفس النقاط التي تعهدنا بفخر نحن أعضاء الأمم المتحدة بالاضطلاع بها منذ أكثر من ستين عام في جهود حفظ السلام وما فتئنا نفعل ذلك. من هنا، فقد أصبحت عمليات حفظ السلام على نحو له ما يبرره نشاطاً بارزاً في الأمم المتحدة. غير أن المجلس، بالتعاون مع جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، عليه أن يضطلع بنفس الدور في منظور واضح. ولدى القيام بالمهمة فإن عدداً من المسائل يتطلب من المجلس ومن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة النظر الجاد فيها. ومن أجل الحفاظ على الوقت، سأتطرق فقط إلى ثلاث من تلك المسائل.

السلام والأمن المستدامين في منطقتنا. وفي ذلك الصدد، تود الجماعة الإنمائية أن تشيد بجميع الرجال والنساء الذين عملوا والذين يعملون اليوم في البعثات الميدانية المختلفة في ظل حالات بالغة الصعوبة، وفي بعض الأحيان في بيئة عدائية، على اخلاصهم وشجاعتهم وتضحياتهم المتفانية. وعلى وجه الخصوص، نشيد مع شعور بالأسى ولكن مع الامتنان بالزملاء والأصدقاء الذين جادوا بأرواح على جهودهم في الإسهام في صون السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): على شرف رئاسة الاتحاد الروسي لمجلس الأمن لهذا الشهر، سأحاول أن أقول ما يلي باللغة الروسية:

(تكلم بالروسية)

أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت والهامة. وتؤيد هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونحبي ذكرى من سقطوا في عمليات حفظ السلام. ونرحب بالاهتمام المتجدد بإحياء ذكرى من سقطوا من حفلة السلام في ٢٩ أيار/مايو، ونعرب عن الأمل بان يتم الاتفاق على زيادة تعزيز الاحتفال بالذكرى في العام المقبل. إن هدفنا المشترك هو تحسين فعالية البعثات وحماية المدنيين والموظفين وتسهيل عملية الانتقال بعد نهاية النزاع. ولتحقيق تلك الغايات، نرى أن هناك أربعة أبعاد أساسية ألا وهي - الابتكار والتكامل والتعليم والمعلومات.

وفيما يتعلق بالابتكار، فإن الظروف التي تجري فيها عمليات حفظ السلام قد تغيرت بشكل أساسي في الأعوام

وكتائب الشرطة التابعة لها. وبصورة مماثلة، لتوحيد الجهود بصورة مجدية، من الضروري أن تعمل الأمم المتحدة جاهدة على تسخير الإرادة السياسية والتعاون المشترك في الكتل الإقليمية التي ينتمي إليها البلد الذي يمر في حالة صراع والدول المجاورة التي لها حدود مع البلد الذي يمر في حالة صراع.

إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إذ تعمل بتعاون وثيق مع مجلس الأمن، ومراعاة للاعتبارات الأنفة الذكر، وافقت على نشر قوة لواء التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية برعاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما أذن بذلك القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

إن وضع الردع الذي يتخذه لواء التدخل لم يسهم في دحر حركة ٢٣ مارس، وهي جماعة مسلحة غير قانونية وصلت إلى درجة من الافلات من العقاب لا يمكن السماح بها باستيلائها على مدينة كاملة داخل منطقة مسؤولية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فحسب بل أدى أيضا إلى إعادة ثقة السكان ببعثة الأمم المتحدة.

ونحن نعزز باستمرار مشاركتنا الفعالة في ذلك الصدد، باعتبارنا هيئة إقليمية مشاركة وأحد فرادى البلدان الموقعة والاطراف الفاعلة في مسعى تحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال إطار السلام والأمن والتعاون. ونعتقد انه دور سيكون بالغ القيمة باستمرار، نظرا لتجربة عضويتنا الجماعية الجديدة، في الجهود الرامية الي التوصل إلى تسوية السلمية للنزاعات الدائرة في المنطقة. ولذلك فإن الاقتناع الجماعي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هو أن التسوية النهائية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تتحقق إلا من خلال التوصل إلى تسوية سياسية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على أن الجماعة الإنمائية ملتزمة بمواصلة الشراكة مع الأمم المتحدة بغية التمكن من تحقيق

قبل نشر حفظة السلام بالغ الأهمية، وفي ذلك التدريب، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين وحماية الأطفال وأيضا لدور النساء في منع نشوب النزاع وعمليات صنع السلام وبناء السلام.

وينبغي أن نعزز قدرات المنظمات الإقليمية على إدارة تدريب حفظة السلام وتعليمهم. وأعتز بالقول إن هولندا، بشراكة مع بلدان مختلفة، تنخرط بشكل فعال في برامج تدريبية إقليمية تهدف إلى تعزيز قدرات حفظة السلام.

وأخيرا، تتسم المعلومات وجمعها وتجميعها بأهمية بالغة لعمليات حفظ السلام. ومن أجل اتخاذ قرارات متوازنة، فإن الإمام بالحالة على مدار الساعة أمر أساسي. ونحن، هولندا، نشرنا وحدة دمج لجميع مصادر المعلومات في بعثة الأمم المتحدة في مالي للإسهام في تلك التوعية. كما تلك الوحدات تسهم في مبادرة الحقوق أولا من خلال الإنذار المبكر فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وحماية المدنيين. ونشجع على إدخال وحدات مماثلة في البعثات الأخرى المحتاجة إلى تحسين الإمام بالحالة.

وفي الختام، وبتطبيق الابتكار والتكامل والتعليم وبتحسين عمليات المعلومات، ستكون بعثات حفظ السلام أكثر فعالية في الاضطلاع بالولايات التي يسندها إليها مجلس الأمن. وكما قيل من قبل، فإن من طموحات مملكة هولندا أن تكون شريكا من أجل السلام والعدالة والتنمية. وسنظل شريكا مع الدول الأعضاء الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها بطريقة تعاونية في جعل بعثات حفظ السلام أكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الروسية للمجلس على تنظيم مناقشة

الأخيرة. ففي الوقت الحالي، فإن وجود الأطراف الفاعلة من غير الدول والبيئات المتغيرة بسرعة والتحديات العسكرية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية في نفس الوقت والتهديدات الجديدة تستدعي الابتكار في بعثاتنا لحفظ السلام. ونرى أن العناصر الرئيسية للابتكار هي استخدام الإمكانيات التكنولوجية الجديدة وتعزيز قوة الردع وضرورة ضمان السيطرة على التصعيد. ومن أجل مساهمتنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نشرت هولندا بالتالي أحدث المعدات والتكنولوجيا. وكلما تمكنا من جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية، يقترب موعد التمكّن من إجراء الانتقال إلى مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

ثانيا، بالنسبة للتكامل، فإن التحديات الجديدة تستدعي أيضا تحسين تكامل جهودنا. فلا يمكن أن تعمل عمليات حفظ السلام في عزلة. وفي حالات النزاع، يشكل السلام والعدالة والتنمية مسائل مترابطة ارتباطا وثيقا. ولذلك لا بد أن تدمج عمليات حفظ السلام والدبلوماسية والدفاع والتنمية، وهو ما يستدعي اتخاذ نهج ثلاثي. والتعاون المدني - العسكري والتنسيق على الصعيد القطري أمران أساسيان أيضا لفعالية تنفيذ البعثات، ونشجع على تعزيز قدرات التخطيط في الأمانة العامة للأمم المتحدة وعلى مستوى إدارة البعثات.

ثالثا، فيما يتعلق بالتعليم، وحين التصدي للتحديات الجديدة، ينبغي لنا أن نزيد تحسين تعليم حفظة السلام وتدريبهم. وبطبيعة الحال، فإن هم أصل من أصول الأمم المتحدة هو موظفوها. ويعمل رجالنا ونساؤنا في أماكن خطيرة حيث يجدون أنفسهم معرضين للخطر أثناء إعلاتهم شأن المثل العليا للميثاق ومسؤولية المجتمع الدولي عن الحماية. ولذلك يتسم التعليم والتدريب السليمان للأفراد العسكريين والشرطيين بأهمية رئيسية. فهما يعدانهم لأداء مهمتهم الصعبة ويسهمان إسهاما مباشرا في فعالية البعثة. ولذلك فإن التدريب

اليوم المفتوحة. كما أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى الأعمال التي يضطلع بها من خلال الأمانة العامة بغية تعزيز قدرات الأمم المتحدة على حفظ السلام.

وتضطلع بعثات حفظ السلام بدور بالغ الأهمية في دعم جهود أي بلد لبناء مستقبل أفضل لسكانه. فحفظ السلام أبرز أنشطة الأمم المتحدة. وبالنسبة للسكان المحتاجين، يمثل حفظ السلام وجه الأمم المتحدة. وقد تغيرت بصور دراماتيكية الظروف التي يعمل في ظلها حفظة السلام في الوقت الحالي. وللأسف يزداد عدد النزاعات وهي ذات طابع داخل الدول بشكل متزايد. وتبرز التهديدات غير المتناظرة التي تشمل الأطراف الفاعلة من غير الدول أو الإرهابيين الذين التي لديهم صلات بالجريمة المنظمة العالمية.

ولا شك أن تلك الظروف المتغيرة تتطلب تطوير مفهوم الأمم المتحدة لحفظ السلام. أولاً، من الواضح أن الظروف

الصعبة والتوقعات فيما يتعلق بحماية المدنيين تتطلب تغيير وضع عمليات حفظ السلام، بما في ذلك بإسناد ولايات رادعة. ومع ذلك، وحينما يكون حفظ السلام الرادع موضع تشكيك، علينا بذل قصارى جهدنا لكي لا نعرض للخطر الأصل الرئيسي للأمم المتحدة، وهو تحديداً، الحياد. ولا بد من بذل جميع الجهود لمنع وقوع أي أضرار تبعية ولكسب قلوب السكان وعقولهم من أجل التخفيف من مخاطر السخط المحلي ورد الفعل ومعارضة بعثات حفظ السلام، وهي جميعاً تعرض للخطر النجاح في الاضطلاع بالولايات.

ثانياً، لا بد من منح الأولوية لأمان الموظفين وأمنهم، نظراً لزيادة عدد الهجمات على موظفي الأمم المتحدة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرجال والنساء العاملين باعتبارهم من ذوي الخوذات الزرقاء ونعرب عن تعازينا للناجين من حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم أثناء

أداء مهمتهم. وفي ذلك السياق، فإن الأصول التي تقدمها التكنولوجيا الحديثة، مثل المركبات الجوية بدون طيار وبدون سلاح لا بد من استخدامها، عند الاقتضاء، لتوفير الأمان والأمن لموظفي البعثات، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بولايات البعثات. ويؤدي استخدام المركبات الجوية بدون طيار وبدون سلاح من أجل الاستطلاع والمراقبة إلى زيادة الإلمام بالحالة وبالتالي إنقاذ الأرواح. ومع ذلك، ينبغي استخدامها بالتقيد الصارم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الشفافية.

ومن الناحية الأخرى، لا بد أيضاً من التدريب السليم للأفراد وتوفير المعدات، مع مراعاة زيادة إضفاء الطابع المهني على حفظ السلام.

ومع ذلك، فإن هذه التدابير العسكرية وحدها ليست هي الحل لتحسين حماية قواتنا لحفظ السلام. ومعالجة الحالة الأمنية والسياسية في البلد وكسب قلوب وعقول الناس أمر حيوي أيضاً.

ثالثاً، إن تبادل الأصول بين البعثات يمكن أن يحقق زيادة في الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. ومع ذلك، فقد أثبتت المناقشات الأخيرة بشأن هذه المسألة أن هناك عدداً من التحديات التي لا بد من معالجتها للاستفادة من تلك الممارسة على نحو أفضل

رابعاً، إن بعثات حفظ السلام اليوم لديها ولايات شاملة على نحو متزايد. والأمن شرط مسبق للتنمية، والتنمية تحقق المزيد من الأمن. لذلك، ينبغي أن يكون دعم الجهود الوطنية لبناء السلام وصنع السلام في قلب عمليات حفظ السلام. وعليه، نرحب بتطور مفهوم حفظ السلام المتعدد الأبعاد وهذا العدد المتزايد من المناقشات بشأن الموضوع، على النحو الوارد في القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي اتخذ خلال رئاسة باكستان. ولنجاح تلك الولايات المتعددة الأبعاد يجب أن تكون واقعية

شاركنا فيه عام ١٩٥٨، بما في ذلك تعيين أيرلندي كرئيس لبعثة الامم المتحدة في ١٢ مناسبة. ونحن نعتبر حفظ السلام أداة بالغة الأهمية في صون وضمّان السلام ومنع نشوب النزاعات وإتاحة الحيز والدعم الضروريين للبلدان الخارجة من النزاع لتمكينها من تحقيق التنمية والنمو. لذلك، يحدونا وطيد الأمل في أن نرى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذكية وملائمة للغرض ولديها الموارد الكافية لتلبية المطالب العالية التي نطالبها بتحقيقها.

وهذه المطالب في زيادة مستمرة. وحقيقة الأمر أنه، في السنوات الأخيرة، تطور حفظ السلام لدرجة أن المصطلح نفسه بالكاد يصف نطاق وطبيعة الأنشطة التي يُضطلع بها باسمه. ومناقشة اليوم تستنير بالورقة المفاهيمية (S/2014/384، المرفق)، التي تدعو، في المقام الأول، إلى اتباع نهج مشترك وأكثر انتظاماً لتبرير الاتجاهات الجديدة في مجال حفظ السلام وتوضيحها. ويبرز من بين تلك التطورات إنفاذ السلام بقوة أكبر في ظروف معينة، واتباع نهج أكثر شمولاً وطموحاً إزاء بناء المؤسسات وبناء الدولة.

وفي عام ٢٠٠٠، كتب الأخضر الإبراهيمي يقول إنه لا يمكن أن يكون هناك حفظ سلام ما لم يكن هناك سلام للحفاظ عليه. إلا أن التغييرات في طبيعة النزاع تعني أن تعمل قوات الأمم المتحدة بشكل متزايد في بيئات أقل أمناً. وفي عدد ضئيل من حالات بعينها - على سبيل المثال، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية - سعت الأمم المتحدة إلى أن تكون أكثر استباقية في كيفية حماية السكان المدنيين من خلال دعم العمليات الهجومية المستهدفة للجماعات المسلحة.

ومثل هذه العمليات القوية، في رأينا، لا تأثير لها على حياد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالحياد لا يعني الحاجة إلى اتخاذ موقف الحياد المتساوي الأبعاد بين طرفين أو أكثر - في هذه الحالة، القوات الحكومية والجماعات المسلحة

ومرنة، كما يجب تزويد البعثات بالمهارات والقدرات اللازمة من داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها عند الضرورة.

وقد أدى الطابع المتغير للتهديدات والجهات الفاعلة إلى ضرورة تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الأمم المتحدة، على مستوى البعثة والمقر. بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة واضحة لتعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. من ناحية أخرى، ينبغي أن نضعف جهودنا نحو الحل السلمي ومنع نشوب النزاعات، من أجل إنقاذ الأرواح، ولا يكلف ذلك سوى جزء يسير من جهود حفظ السلام وتتنفي معه الحاجة إلى نشر عمليات جديدة. وفي هذا السياق، نرى أن الوساطة أداة هامة، لأنها تقوم على التوافق وتشمل جميع مراحل دورة الصراع، من الوقاية إلى التسوية والتنفيذ. ونرى أن تعزيز قدرات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء فيها في حل النزاعات والوقاية منها سيساعدنا على تحسين إدارة الصراعات القائمة وتركيز جهودنا من أجل عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل

أيرلندا.

السيد ماوي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام تخضع لعملية تغيير كبيرة بغية التكيف مع بيئات وتحديات جديدة ومختلفة جذرياً. وإننا نرحب ترحيباً حاراً بجدولة روسيا لمناقشة اليوم التي توفر فرصة مناسبة للنظر في الاتجاهات الجديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأيرلندا تؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي

والدول الأعضاء فيه.

وأيرلندا لديها سجل قوي ومتميز في مجال حفظ السلام،

مع خدمة متواصلة في بعثات الأمم المتحدة منذ أول نشر

لمراقبة فض الاشتباك، تعي أيرلندا تماماً ضرورة تعزيز حماية القوة. فوجود قوة أيرلندية مع قوة مراقبة فض الاشتباك المجهزة تجهيزاً كاملاً بمعدات للتصدي للأجهزة المنفجرة المرتجلة يجعلها أكثر قدرة على حماية نفسها والسكان السوريين المدنيين من التهديد الذي تشكله تلك الأجهزة.

أما التغيير الملفت الثاني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيتمثل في تلك المجموعة المتزايدة بشكل كبير من المسؤوليات والمهام التي تكلف بها بعثات الأمم المتحدة. فولايات البعثات ازدادت طولاً وتعقداً، خاصة من حيث بناء المؤسسات وبناء الدولة. وفي الوقت نفسه، لم تشهد الموارد زيادة تواكب الطلب المتزايد. وهناك مجموعة متنوعة من الطرق في محاولة لتربيع تلك الدائرة، بما في ذلك عن طريق زيادة المرونة والإبداع فيما يتعلق بتوفير الموارد للبعثات، وتحسين المعايير المشتركة وبناء شراكات استراتيجية. ويسر أيرلندا دعم تطوير معايير مشتركة فيما يتعلق بالشرطة العسكرية والقوات الخاصة، ولكن، واقعياً، ثمة خيارات صعبة لا بد من اتخاذها بشأن ما يمكن توقعه من بعثات الأمم المتحدة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يستبدل الولايات المهمة والتطلعية للبعثات بولايات واضحة الهدف وذات طموحات واقعية يمكن تحقيقها. والعمل الذي تم مؤخراً لإعادة تركيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وإعادة تخصيص الموارد لها من بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة خطوة موضع ترحيب في الاتجاه الصحيح. ونظراً لشح الموارد، ثمة حاجة واضحة أيضاً لتقليص أو إغلاق بعض البعثات التي طال أمدها. ومن المهم أن يشارك في تلك المناقشات بشأن تعديل ولايات البعثات المتعددة الأبعاد ممثلون لوكالات التنمية من أسرة الأمم المتحدة الأوسع.

وإننا نتطلع إلى مواصلة الإسهام في هذا التأمل المهم بشأن طبيعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتحديد الكيفية التي يمكن بها تعزيز هذه المجالات السياسة وتطويرها.

غير الحكومية. بل إن الحياد هنا يتعلق بتنفيذ ولاية ما بذهنية منصفة وبطريقة غير متحيزة. وتلك قراءة خاطئة من الأساس لطبيعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن ينظر إلى الاستهداف الأكثر استباقية وقوة للجماعات المسلحة بهدف حماية المدنيين المعرضين للخطر على أنه يتعارض مع مهمة الأمم المتحدة.

مع ذلك، ليس ثمة شك في أن عمليات السلام الأكثر قوة لا يمكن أن تنجح إلا إذا اضطلع بها لتحقيق أهداف سياسية واضحة وباعتبارها جزءاً من استراتيجية أوسع لتحقيق الاستقرار. وإنفاذ السلام بقوة أكبر يسلط الضوء بشدة أيضاً على ضرورة أن تكون ترتيبات الأمم المتحدة للقيادة والسيطرة ملائمة للغرض، مع وجود قيادة حاسمة وتخطيط جيد للموارد وتخفيض وإزالة المحاذير والقيود الوطنية. وأيرلندا يسرها أن تنظم حلقة نقاش يوم ٣ تموز/يوليه في مقر الأمم المتحدة لمواصلة هذا الحوار المهم والنظر في التقدم الكبير المحرز حتى الآن والتحديات القائمة بشأن القيادة والسيطرة.

النقطة الثانية الناتجة عن العمل في بيئات أقل أمنياً تتعلق بسلامة حفظة السلام. فنحن مدينون لجنودنا، الذين ينشرون في بيئات متزايدة الخطورة، ولا بد من تجهيزهم جيداً قدر الإمكان. ومن المؤسف أن نذكر أنه، حتى اليوم من بداية هذا العام، قتل ٣٧ شخصاً كانوا يعملون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن مقتنعون بالفوائد الجلية التي توفرها التكنولوجيا الحديثة والمعدات التقنية العالية، وأبرزها الزيادة الحادة في الوعي بالأوضاع التي توفرها الطائرات بدون طيار غير المسلحة. تلك الأدوات وغيرها من التقنيات تعمل في وقت واحد لتعزيز نشاط البعثة في تنفيذ ولايتها وزيادة حماية القوات.

على الصعيد الوطني، وفي ظل وجود أكثر من ١٣٠ من جنودنا حالياً في الخدمة في الجولان ضمن قوة الأمم المتحدة

ويجب مجابهة التحديات بمجموعة من الوسائل، بينها المساهمات المشتركة والفردية. وعدة بعثات تابعة للأمم المتحدة تفتقر إلى القدرات الملائمة للتصدي للتحديات متعددة الوجوه والمتطلبات المرتبطة بإتمام الولايات، والمهام المحددة والنتائج المنشودة. وعلى الرغم من أقصى جهود جميع الشركاء، ما فتئت الأمم المتحدة تجد أنه من الصعب الوصول إلى مستوى القدرة اللازمة على صعيد تشكيل القوات الملائمة، والدعم المناسب للبعثة، ولا سيما لوجستيا، وإلى أنواع أخرى من الدعم التقني.

إن لدى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قيودا تشغيلية متأصلة على صعيد جمع المعلومات الاستخباراتية الفورية. ويجب فهم هذه القيود قبل نشرهم بمصادقية في حالات نزاع معقدة. واليوم، تدعم التكنولوجيا مجموعة واسعة من المهام في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، خارج نطاق تلك التي تتولاها القوات العسكرية وقوات الشرطة؛ تشمل وحدات المعلومات والاتصالات، والدعم والتحليل الطبيين ووظائف الإبلاغ. واستخدام أنظمة المراقبة الجوية غير المأهولة يسهم في تحسين الإلمام بالحالة، وقدرة الإنذار المبكر وسلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم. لذا، فإننا ندعم دعما كاملا الاستخدام الملائم للتكنولوجيا الحديثة لتعزيز وصول حفظة السلام وزيادة القدرات التشغيلية في بيئات معقدة. لكننا نرى أنه ينبغي استخدام الوسائل التكنولوجية بحكمة ودقة وواقعية - لا لتحل محل حفظة السلام المقتدرين المدربين تدريباً جيداً في الميدان، والقادرين على تنفيذ الولايات الموكولة إليهم بفهم أعمق.

وفي الحالات الصعبة، وبغية تنفيذ الولايات القوية، هناك توجه إلى استخدام حفظة السلام في دور قتالي. ويجب أن تتمكّن من التفريق بين حفظ السلام الرادع واستخدام حفظة السلام بصفة مقاتلين. ونعتمد أن أية محاولة لاستخدامهم مقاتلين سيعيق مصداقيتهم والتقبّل العالمي لهم. وقد أرسى

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع الساعة المتعلق بالاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إرفي لادسو، على إحاطته الإعلامية الوافية اليوم.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، منذ نشأتها، في تطور مستمر. والفترة الحالية ليست استثناء. فحفظ السلام مافئ يواجه التحديات ونطاقاً هائلاً من المطالب. وبعثات الأمم المتحدة تساعد البلدان في الانتقال الصعب من النزاع إلى السلام ومن الفوضى إلى بناء الدولة من خلال دعم العمليات السياسية الرامية إلى إقامة حكومات شرعية وغير إقصائية وتوفير الأمن وتحفيز عمليات بناء السلام. وولايات عمليات حفظ السلام الحالية غدت أكثر صعوبة وتعقداً، مما يتطلب إعداداً وتدريباً طويل المدى لحفظة السلام. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يتوفر قدر أكبر من الالتزام والتفاني من جانب البلدان المساهمة بالقوات ووحدات الشرطة أيضاً. والبلدان المساهمة بالقوات والشرطة تواجه هي الأخرى تحديات من حيث الوفاء بولايات قوية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبغية تلبية الطلب المتزايد، ثمة حاجة إلى تحسين النشر السريع وعمليات تشكيل القوات في بدء البعثات، بما يشمل عناصر التمكين وجميع قدرات القوات النظامية.

إنّ حماية المدنيين المعرّضين لتهديد وشيك من العنف المادي هي الآن مجال رئيسي للتركيز من جانب تسع عمليات لحفظ السلام، تشكل نحو ٩٥ في المائة من أفراد حفظ السلام المنتشرين. وتنفيذ ولايات حماية المدنيين على نحو منسق وملائم يتطلب تنسيقاً مكثراً ومشاركة من جميع الأطراف المعنية، ممّا يضيف إلى التحديات التي تواجهها قيادة البعثات عموماً وحفظة السلام خصوصاً في أحوال معقدة ومتقلبة. وبالإضافة إلى ذلك، تُطرح التساؤلات أحياناً بشأن مصداقية الأمم المتحدة نظراً لعدم قدرتها على التدخل وحماية المدنيين في الوقت المناسب، كما شوهد في حالات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الواضح أنّ هناك مجالاً لتقديم الكثير من المزيد في هذا الصدد.

وعلى صعيد التعويض لحفظة السلام، أُعيد بقوة بيان الممثل الدائم للهند، وأدعو المجلس إلى زيادة التعويض على أساس المعدلات المقترحة في المسح الذي أجري بتكليف من الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، نحن لا ندعم مزج الولايات في بعثة واحدة - وهي مسألة أكّدها أيضاً زميلي ممثل الهند. وأود أن أؤكد كذلك أهمية تقديم الدعم اللوجستي لحفظة السلام، بحيث يمكنهم تقديم أفضل أداء ميداني. وأفراد شرطتنا ووحدتنا الجوية في جنوب السودان عانت أياماً بالغة الصعوبة نتيجة فقدان حتى الحد الأدنى من الدعم للبعثة. وإنني على يقين بأنهم يستحقون أكثر بكثير ما حصلوا عليه.

أخيراً، أود أن أؤكد أهمية تدعيم الشراكة والتنسيق بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وشرطة والأمانة العامة - وهو ما يُسمّى التعاون الثلاثي. إنه بحاجة إلى أن يكون أكبر وأقوى عبر التبادل المحسّن للمعلومات والتخطيط الاستراتيجي المتزايد والمشاورات، وتعزيز الاتساق والملكية بين مختلف أصحاب المصلحة، بما يشمل أطراف النزاع.

حفظة السلام على مرّ السنين سمعة طيبة في إحلال السلام الدائم بكفاءة مهنية ونزاهة في البلدان التي تعصف بها النزاعات. لذا، يتعيّن علينا أيضاً تهئية الظروف الممكنة التي تحمي حفظة السلام بحيث يستطيعون أداء دورهم التقليدي في حفظ السلام.

ومن المهم إدراك أنه في حالات متقلبة أو أجواء سياسية واجتماعية معقدة، حيث تعمل حالياً معظم بعثات حفظ السلام، تبقى هناك مخاطر أن يبدو حفظة السلام منحازين إلى إحدى الجماعات أو المنظمات المتنازعة، مخالفين بذلك السياسات الخارجية للعديد من الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، تتّبع بنغلاديش سياسة "الصدّاقة للجميع ولا حقد على أحد". ونحن لا نريد أن نرى حفظة السلام التابعين لنا يقفون إلى جانب أيّ من الفصائل المتحاربة، ويخالفون سياستنا الوطنية القائمة على الصدّاقة للجميع ولا حقد على أحد. وفي هذه النقطة، أدمع دعماً كاملاً البيان الذي أدلى به السيد أسوكي كومار موكيرجي، الممثل الدائم للهند.

ومع أنّ المسؤولية الأولية عن سلامة وأمن حفظة السلام والأصول تقع على عاتق البلد المضيف، فإنّ قيادة السياسة الأمنية للأمم المتحدة وإجرائها تعود إلى إدارة شؤون السلامة والأمن. ومع مرور كل يوم، يجري حالياً إخضاع حفظة السلام لمخاطر متزايدة. فانتشار الأسلحة، والعنف الطائفي والأطراف غير الحكومية هي بعض العوامل التي تجعل حفظة السلام أكثر عرضة للتهديدات متعددة الوجوه من أي وقت مضى. وبالتحضير الأطول من جانب البلدان المساهمة بوحدات عسكرية وشرطة، وبيعداد ولايات واقعية وقابلة للتحقيق وبالجهود المنسّقة تنسيقاً جيداً من جانب جميع أصحاب المصلحة، يمكن ضمان سلامة أفضل وبيئة مأمونة لحفظة السلام. وفي جهودنا لصون السلم والأمن العالميين برعاية الخوذ الزرق، خسرتنا أكثر من ١١٢ رجلاً وامرأة بواسطة.

ودعم تنظيم انتخابات حرة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان واستعادة سلطة الدولة في المناطق التي مزّقتها النزاع.

ويرى وفد بلدي أنّ نجاح عمليات حفظ السلام يعتمد على قدرتها على التكيف لديناميات التحديات الجديدة والوقائع السياسية الراهنة. وعلى صعيد التوجهات الجديدة في هذا المجال، أود أن أذكر مثال الممارسات المتبعة من جانب مجلس الأمن في بلدي بالذات، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما نعلم جميعاً، لقد اتخذ مجلس الأمن مؤخراً القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤)، مجدداً ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية لواء قوة التدخل.

شهدنا جميعاً الدور الفعّال والقيادي الذي قام به لواء التدخل إلى جانب القوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية واستعادة سلطة الدولة على كامل أراضيها.

لذلك فإن الولاية الثانية للواء التدخل ستبلغ ذروتها في الجهود الجاري الاضطلاع بها بالفعل لتوطيد دعائم السلم الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أرجاء منطقة البحيرات الكبرى. وفي غضون ذلك، تتحمل الحكومة الآن مسؤولية إنشاء قوة رد سريع تتسلم مهمة لواء التدخل في الوقت المعين.

إن إبرام إطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الذي تحقق في أديس أبابا بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ وتنفيذ واتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي يُعزز من إطار العمل تمثل ابتكارات رئيسية في تفهّم الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي والمبدأ التقليدي للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام.

لقد جرى أول استخدام لطائرات الاستطلاع من دون طيار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية

وبصفتنا أحد البلدان الرائدة المساهمة بقوات وشرطة، نود أن نؤكد لمجلس الأمن دعمنا المتواصل في الجهود لتعزيز الشراكة. ونحثّ المجلس على السماح للبلدان المساهمة بقوات وشرطة بالمشاركة في الحوار والمناقشة في إطار المادة ٤٤ من الميثاق، قبل اتخاذ قرارات بشأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وإعداد ولايات لها. وإننا نعتقد أنّ الشراكة والتعاون والالتزام السياسي والحوار المتزايد يمكنها أن تعمل معنا لمساعدتنا على بلوغ أهدافنا المتمثلة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار العالمي بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

السيدة مالبينغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت

بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أعرب عن ارتياحي الشديد لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه الجاري، وعن اعتزازنا بأن يوجّه الاتحاد الروسي مداورات المجلس اليوم.

ولا يفوتني أن أذكر القيادة المتميزة لسلفكم، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، في رئاسة مجلس الأمن في الشهر الماضي.

إنّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي سبق أن أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على منحنا الفرصة للتكلم أمام مجلس الأمن في المناقشة العامة اليوم حول التوجهات الجديدة في حفظ السلام، في إطار البند المعنون "عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة" من جدول الأعمال.

والموضوع المختار بالغ الأهمية لكونه يشكل جوهر أنشطة الأمم المتحدة منذ نشأتها. ونستذكر أنّ عمليات حفظ السلام لا تقتصر على مجرد صون السلم والأمن الدوليين؛ إنها مدعومة أيضاً إلى مساعدة البلدان التي مزّقتها النزاع، بهدف هئية الظروف لإعادة سلام دائم. ويتعيّن على عمليات حفظ السلام أن تيسّر بشكل خاص العملية السياسية، وتحمي المدنيين، وتسهم في نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج المتقاتلين السابقين،

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمر بحالة إجهاد شديد جدا بسبب الطلب عليها بشكل لم يسبق له مثيل، وتعقد المخاطر الأمنية الجديدة والأسباب الجذرية التي لم يتم تشخيصها بعد، وعدم وجود نظام إنذار مبكر فعال في الميدان. إن عدم وجود عدد كافٍ من البلدان المساهمة بقوات وغير ذلك من أصحاب المصالح الرئيسيين، وليس أقلها المخاطر المتمثلة في نقل عمليات حفظ السلام من مكاتها قبل أوانها. كل ذلك يوحي بأنه يجب على مجلس الأمن بوصفه صانع القرار الشرعي في عمليات حفظ السلام أن يفعل على نحو أفضل كثيرا.

لكن المسؤولية عن الإجهاد تأخذ بُعداً أوسع كما هو حال المسؤولية عن إيجاد حلول. إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة تجتهد نفسها في أحيان كثيرة جدا في مآزق كفاح غير مجدٍ وتضيع فرصة دعم السياسات الذي تحتاج إليها عمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد للجنة الخامسة من أن تجتهد حلاً منصفاً وعادلاً لمسألة تسديد المبالغ المالية المستحقة للبلدان المساهمة بقوات.

لا بد لعمليات حفظ السلام من أن تستمر في التطور للصمود أمام الظروف المتغيرة وأمام التحديات الجديدة. تؤيد نيوزيلندا التطور الذي حدث في السنوات الأخيرة والذي تمثل في اعتماد ولايات متعددة الأبعاد. إن المشاريع ذات الأثر السريع عندما تصمم بصورة منطقية مع رقابة جيدة وتوفر الموارد الكافية ووضع استراتيجية للانتقال المرحلي لعمليات حفظ السلام، يوسع هذه العمليات أن تصبح مساهمة إيجابية للأمم المتحدة في استتباب السلم والأمن الدوليين.

تتفهم نيوزيلندا بصورة كاملة الشواغل المعرب عنها إزاء الصعوبات المتأصلة في الولايات القوية التي أعتمدها مؤخرا المجلس. إن الحل ليس التراجع ببساطة عن عمليات حفظ السلام التي كانت سائدة في الماضي. فبعثات المراقبة المحايدة لا تزال تتبوأ مكاتها الصحيح والهام. لقد ذكر بالفعل

الكونغو الديمقراطية، وأرسى سابقة ودق ناقوس الخطر للمفهوم التقليدي لعمليات حفظ السلام ومهد الطريق أمام استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تهدف إلى جعل عمليات حفظ السلام فعالة وكفؤة. أما بالنسبة للمعاناة الطويلة التي يمر بها سكان البلدان في المنطقة، فإنه يُنظر إلى إطار العمل والقرار الأنف الذكر بوصفهما دليلاً قاطعاً على تصميم المجتمع الدولي على المساعدة في إيجاد حل نهائي لحالة متقلقة دامت لردح من الزمن ودفع بلدي من أجلها ثمن باهظاً.

علينا أن نتذكر الحقيقة المحزنة والتي يتم تجاهلها في أحيان كثيرة، ألا وهي أن بلدي قد فقد أكثر من ستة ملايين شخص في صراعنا الزمن. إنها مأساة على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، ولا يمكن للبشرية أن تظل غير مُبالية حيال تلك المأساة إذا كانت لا تريد أن تفقد روحها. لذلك فإن جلستنا اليوم تجسّد رغبتنا المشتركة في التأكيد مجدداً على إنسانيتنا وتدفعنا إلى أن نُقيم معا بطريقة ثابتة مفهوم حفظ السلام وتحديد التحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا لتتسنى استعادة السلام الدائم ويمكن للدولة أن تُكرس طاقتها وإمكاناتها للمسائل الرئيسية المتمثلة في مكافحة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية لشعبها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ

ذي بدء تشيد نيوزيلندا بالأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة الصناديد الذين يجازفون بحياتهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونقف إجلالاً وتقديراً للذين قضوا نحبهم في تلك العمليات.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام شراكة عالمية ونيوزيلندا تعتبر عمليات حفظ السلام من أعظم منجزات الأمم المتحدة. إن القبة الزرقاء رمز قوي للالتزام المجتمع الدولي بالسلم والأمن. غير أنه في الوقت الراهن فإن نفس

بشأن تحسين استخدام التكنولوجيا المحسنة، أم ولايات قوية أو تغييرات كبيرة في ولايات البعثات، لا يجب القيام بها إلا بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة. وتوجد تعهدات عامة بالفعل قطعها المجلس تتعلق بإشراك البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، والتحدي المقبل لأعضاء المجلس يتمثل في تنفيذ تلك التعهدات بطريقة ثابتة ومرضية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل قبرص.

السيد إميلييو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. أود أن أشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي جاءت بأوانها. تود قبرص أن تشيد بجميع الرجال والنساء الذين خدموا وما زالوا يخدمون في بعثات حفظ السلام المتزامية في أرجاء العالم. إن مساهمتهم في صون السلم والأمن الدوليين مساهمة قيّمة.

يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى الخمسين لإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا العميق والامتنان للأمم المتحدة والدول الأعضاء، وأخص بالذكر جميع الدول الأعضاء التي ساهمت بقوات في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص طيلة السنين. وقبرص يمكنها أن تبرهن من تجربتها الخاصة أن صون السلم والأمن الدوليين سيتعرض للخطر من دون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنشورة في أجزاء عديدة من العالم.

إن حفظ السلام ما برح من الأدوات الرئيسية التي يمكن بها للأمم المتحدة الوفاء بولايتها الرئيسية، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

لقد شهدت عمليات حفظ السلام مراحل مختلفة، وأصبحت الآن متعددة الأبعاد أكثر من أي وقت مضى. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى طابع النزاعات المتغير باستمرار، إذ باتت داخلية أكثر من ذي قبل، الأمر الذي يجعل منها أكثر تحدياً وتعقيداً، وتكون لها آثار بعيدة المدى على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

آخرون عديدون في هذه المناقشة أن تقرير الإبراهيمي يذكرنا جميعاً بأنه كانت هناك أوقات عندما لم يكن بوسع الأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي. وكانت أوقات تعيين عليها أن تتصرف، وينبغي علينا أن لا ننسى أبداً أن الميثاق يقر بأن العمل الجماعي هو الدور الرئيسي للأمم المتحدة. ليس من الصواب القول أن الولايات الحديثة القوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى هي ولايات جديدة بالكامل. وفي الحقيقة أنه منذ أكثر من عقد من الزمان ما برحت ولايات حماية المدنيين القوية حقيقة في معظم بعثات حفظ السلام.

من حسن الطالع انه قلما أن يستدعي الأمر اللجوء إلى القوة، إلا أن القدرة على التصرف وتخويل الصلاحية للقيام بذلك من العناصر الرادعة الهامة. لقد شهدنا عملاً قويا محمداً للأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام ٢٠١١، وفي الآونة الأخيرة جدا شهدنا أن توفر القدرة الشديدة للأمم المتحدة ساعد على إنقاذ الأرواح في جنوب السودان. إن تلك الاتجاهات الجديدة في عمليات حفظ السلام تعني أيضاً أنه يتعين على المجلس أن يفعل أفضل من ذلك في الاعتراف بدور وكفاءة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. لقد تعلمت نيوزيلندا قيمة المشاركة الإقليمية في عمليات حفظ السلام من تجربتها في منطقتها.

إن تقديم الدعم والعمل بصورة أنجع مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي تحدّ هام لا بد لنا من الصمود أمامه.

تقر نيوزيلندا بشواغل البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، وهي حساسة لتلك الشواغل، فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في عمليات حفظ السلام. إن التغييرات الكبيرة في عمليات حفظ السلام، سواء أكانت اتجاهات واسعة

حفظ السلام على نطاق أوسع، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وتولي قبرص أهمية كبيرة للدور المحوري الذي تضطلع به المرأة في إدارة النزاعات وحلها بهدف تحقيق السلام الدائم. ونرحب أيما ترحيب بزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وعمليات حفظ السلام، بما في ذلك في الأدوار القيادية.

ونتشرف في ذلك الصدد، بأن لدينا امرأتين على رأس بعثة الأمم المتحدة في قبرص. فبالإضافة إلى الممثلة الخاصة الحالية للأمين العام، ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، السيدة ليزا بوتنهايم، يسعدنا أيضا أن نرحب في بلدنا في القريب العاجل باللواء كريستين لوند، بصفتها قائدة التالية للقوة، وهي أول امرأة تتولى قيادة عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة على الإطلاق. ونحن واثقون من أن رؤاهما ستكتسي أهمية حاسمة في جهودنا المبذولة.

وفي البيئة الدولية المضطربة هذه، فإن من الأهمية بمكان التقيد بمبادئ الميثاق، وعلى وجه التحديد، بمبدأ احترام سيادة الدول عند نشر عمليات حفظ السلام. ومن الضروري أيضا أن تتصدى جهودنا للأسباب الجذرية للنزاعات الدولية، وأن نتخذ خطوات صلبة ولملموسة من شأنها أن تعزز الطابع الجماعي للأمم المتحدة، وتعيد التأكيد على التزامنا المشترك بتأييد مبادئ وقيم المنظمة وتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥|٤٠.

ويتطلب حجم التحديات الماثلة الاستجابة لها بصورة جماعية ومنسقة من قبل المجتمع الدولي. ثم إنها تشدد على ضرورة استمرار هذه المناقشة، فضلا عن استمرار سعيها إلى تحسين كفاءة عملياتنا وتحديثها. وتؤكد التحديات المتزايدة أيضا على ضرورة استخدام الموارد بصورة تتسم بفعالية التكلفة، فضلا عن تخصيص الموارد بصورة أجدى. ولكن ينبغي أن يتسق ذلك مع قدرة البعثات على الوفاء بولاياتها على نحو كاف وفعال، لا أن يضر بها.

ومن الضروري أن تتكيف عمليات حفظ السلام الحديثة مع الاحتياجات والتحديات الجديدة عن طريق تجهيز حفظة السلام والموظفين المدنيين بالمعدات الكافية على سبيل المثال. ويمثل توفير أحدث التكنولوجيات شرطا لا غنى عنه لتنفيذ الولايات المنوطة بجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتثني قبرص على الجهود المبذولة حتى الآن في ذلك الصدد، وتود أن تشجع إدارة عمليات حفظ السلام على مواصلة النظر في إمكانية التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

ونود، اتساقا مع ذلك، أن نشدد على أهمية كفاءة أمن ذوي الخوذ الزرق والموظفين المدنيين، نظرا لأن ذلك يرتبط بشكل وثيق باستخدام المعدات والأدوات الحديثة المتطورة. كما ينبغي أن تشكل كفاءة رفاه حفظ السلام علاوة على تحسين بيئتي عملهم ومعيشتهم جزءا من أولوياتنا. ونؤيد في ذلك الصدد، فكرة تمديد ولايات حفظ السلام عند الاقتضاء، بغرض كفاءة سلامة وأمن حفظة السلام. ونرى أيضا أن توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام توفر سياقاً شاملاً للأفكار المحددة التي تتفق مع الاحتياجات الناشئة.

وإذ ناقش العمليات الحديثة لحفظ السلام، سرعان ما تأتي إلى المقدمة ضرورة إدخال منظور جنساني في عمليات